

محمود كامل
المحامي بالنقض

الطبعة الثالثة

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
١٩٥٢

مصر الغد

بعث دولة وإحياء مجد

محمود كامل
المحامي بالنقض

الطبعة الثالثة

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
١٩٥٢

الطبعة الأولى — يونيـــو ١٩٣٩

الطبعة الثانية — ينـــاير ١٩٤٦

الطبعة الثالثة — أكتوبر ١٩٥٢

فهرس

صفحة

صفحة

المراجع

Saintine, Marcel, Reybaud : Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition Française en Egypte.

Blunt : Secret History of the English Occupation.

Morgan Shuster : The Strangling of Persia.

Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East.

Eliot Grinnell Mears : Modern Turkey.

Adolf Hitler : Mein Kampf.

Henri Massis : Chefs.

Emile Ludwig : Genius and Character.

Colin Clark : The Conditions of Economic Progress.

United Nations Department of Economic Affairs : Review of Economic Conditions in the Middle East (1951).

Henri Meunier : Comment a évalué le revenu national de l'Egypte : La Revue d'Egypte Economique et Financière, 15 Décembre, 1951).

Statistical Yearbook : United Nations, 1949-1950.

C.F. Cole: The Intelligent Man's Guide to the Post War World.

Wendell Cleland : A Population Plan for Egypt, L'Egypte Contemporaine, No. 185, p. 467.

Henri Habib Ayrout : Fellahs.

John Ball : Geographical Journal, 1933.

H. Lowy : Sur les Equatations Fondamentales de l'Hydrologue Electrodynamique (Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1940, vol. 22).

W. F. Hume : Geology of Egypt (1924).

H. Lowy: Iso-dielectric lines and geologic structure (Philosophical Magazine, January 1940).

E. F. Russell: Agricultural Colonisation in the Pontine Marshes and Libya (The Geographical Journal Oct. 1939)

H. Lowy: Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des déserts (L'Egypte Contemporaine 1940, p. 303).

F. Foureau: Documents scientifiques de la mission saharienne d'Alger au Congo par le Tchad (1903-1905).

William Wilcocks: The Restoration of the ancient irrigation of Bengal (1928).

E. F. Gautier: Le Sahara.

Ferdinand de Lesseps: Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez.

I. Charles Roux: L'Isthme et le Canal de Suez.

Charles Lessage: L'Achat des Actions de Suez.

Leiden: L'Egypte et l'Europe, par un ancien juge mixte.

عبد الرحمن الرافعى : « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر » .

أحمد عرابى : « كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية » .

المهندسون حامد سليمان — عبد العظيم اسماعيل — محمد أمين — بامبردج — يوسف سميكه — هيرست — يوسف سعد — « تقرير عن مشروعات الرى الكبرى » يونيو ١٩٤٨ .

الدكتور عبد العزيز أحمد : تحديد الملكية والتوسع الزراعى .

السيد صبرى : « تحليل نتائج التعداد فى مصر » ١٩٣٥ .

محمد عبد الحميد السكرى : « دخل الفلاح المصرى من الزراعة فى سنة ١٩٣٧ » — مجلة « مصر المعاصرة » يناير ١٩٥٢ .

عبد الغنى غنام : « الاقتصاد الزراعى وادارة العزب » .

الدكتور حسن كمال « غذاء الجماعة » — مجلة « المقتطف » مايو سنة ١٩٤٠ .

الدكتور عبـد الواحد الوكيل : « الصورة القاتمـة لحالة مصر الصحية » — مجلة المقتطف مايو ١٩٤٠ .

السيد صبرى : « مبادىء القانون الدستورى » .

المهندس أحمد راغب : مناقشة تقرير وزارة الاشغال عن «مشروعات الرى الكبرى » « مجلة المهندسين » — سبتمبر — أكتوبر ١٩٤٩ .

المهندس زكريا محمد بسيونى : « مشروع وادى الريان » .

جوليت آدام « ترجمة على فهمى كامل » — « انجلترة فى مصر » .

محمد عرفان : « محاضرة عن مدينة بور فؤاد » .

مقدمة الطبعة الثالثة

فى أول يونيو عام ١٩٣٩ أصــدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب وقد تساءلت فى صفحاته الأولى تحت عنوان « أين البرامج ؟ » تساءلت فى شبه أنين صارخ « أين برامج هذه الأحزاب التى تتداول الحكم فى مصر ؟ »

١ — ثم انتقلت توا الى شرح مأساة توزيع الملكية فى مصر وقارنت بين متوسط ما يملكه المصرى من أرض وطنه ومتوسط ما يملكه الأجنبى من أرض هذا الوطن . وكانت نسبة ما يملكه الأجانب من هذه الأراضى الزراعية مرتفعة فطالبت فى صفحة ١٥ من الطبعة الأولى بالحد من ملكية الأجانب لهذه الأراضى .

٢ — وفى صفحة ٢٨ من تلك الطبعة الأولى وتحت عنوان « نحو الملكيات الزراعية الصغيرة » بسطت سوء توزيع الملكية الزراعية وطالبت بخلق طبقة من صغار الملاك وضربت مثلا برومانيا التى حدت من الملكيات الكبيرة . كما طالبت باصلاح ما تملكه الدولة من أراض بور وتوزيعها على من يملكون فدانا فأقل وكان عددهم — اذ ذاك — ١ر٦٧٥ر٦٢٣ بعد أن شرحت أهوال الحياة التى تلاقيها هذه الطبقة من صغار الملاك وطبقة العمال الزراعيين بالأجرة ووصفتهم بأنهم « ثمانية ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من عشرة مليمات فى اليوم وهو مستوى منحط مخجل لأنه يهوى بأولئك المواطنين المساكين الى أقل من مستوى البهائم التى تشاركهم نفس الحياة الريفية فى مصر ! » .

٣ — وفى صفحة ٤١ طالبت بتأميم الشركات التى تتولى المرافق العامة وخصصت منها شركة قناة السويس وشرحت الآثام التى ارتكبت طوال تاريخ هذه الشركة فى حق مصر .

٤ — وفى صفحة ٧٨ من تلك الطبعة الأولى طالبت بتعديل التشريع المصرى بحيث ينص فيه على تحتيم أن تكون مكاتبات الشركات والبنوك الأجنبية التى تعمل فى مصر باللغة العربية .

٥ — وتعديل هذا التشريع بحيث ينص فيه على أنه « لا يجوز للوزير أن يكون قد قبل العضوية بمجلس ادارة أية شركة فى خلال الأعوام الخمسة السابقة على توليه الوزارة » .

٦ — وفى صفحة ٨٩ من تلك الطبعة الأولى طالبت بتعديل قانون الانتخاب تعديلا يهدف الى « حماية الشعب من أن تعبث به اعتبارات العصبيات العائلية الريفية وأن يرتفع بمستوى مجلس النواب الى حيث يتمكن أعضاؤه من الاضطلاع بواجب العمل لخير هذا الشعب المسكين وهو واجب لا يمكن أن يحس به ويقدره الا المتعلمون الاكفاء » .

٧ — وأخيرا فى صفحة ١٢٠ من تلك الطبعة الأولى طالبت بالتأمين الاجبارى لصالح العمال الزراعيين ضد اصابات العمل وضد الأمراض المتوطنة وضد تعطل العامل الزراعى عن عمله تعطلا اجباريا خارجا عن ارادته واستشهدت بالتشريع الايطالى فى هـذا الشأن وختمت الطبعة الأولى بهذه الكلمات : « ان الجيل الجديد يحس بأن من واجبه أن يعنى بأولئك الملايين من المصريين الذين بنوا بأيديهم الخشنة أبا عن جد ثروة الوطن ، أن يعنى بهم منذ ولادتهم بل قبل ولادتهم حتى الموت » .

هذه هى رؤوس المسائل السبع فى برنامج الاصـلاح العام الذى أوحى الى باصدار الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى أول يونيو عام ١٩٣٩. وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٦٢ بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها ونص فى مادته الأولى على أنه « يجب أن يحرر باللغة العربية جميع ما يقدم الى وزارات الحكومة ومصالحها ومجالس المديريات والهيئات البلدية من المخاطبات والعطاءات وغيرها من المحررات وما يلحق بها من الوثائق . فاذا كانت هذه الوثائق محررة بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها

العربية ويترتب على عدم مراعاة هذا الحكم اعتبار هذه المحررات والوثائق كأن لم تكن » .

واتنظرت الى آخر عام ١٩٤٥ .

وتبينت أن الصرخة التى أرسلتها قبل ستة أعوام لم تلق آذنا صاغية الا بالنسبة للقانون الذى أوجب استعمال اللغة العربية فأصدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب وقد عدلت أسسه الاحصائية بما يتفق مع الوقت الذى صدر فيه واضفت اليه بعض ايضاحات ولكن رؤوس المسائل الست ظلت كما هى :

وانقضت أعوام أخرى .

وفى ٢٩ يوليو عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة الذى نص فى المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز للوزير أو لأى موظف فى درجة مدير عام فما فوق قبل انقضاء ثلاث سنوات على تركه الوزارة أو الوظيفة أن يعمل كمدير أو عضو مجلس ادارة أو خبير أو مستشار فى شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات أو الضمان أو التى ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الأشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام » .

وفى ١٠ مارس عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢٧ لمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية وقد نص فى مادته الأولى على أنه :

« يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباديين اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية بالمملكة المصرية ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع » .

* * *

وأقبل فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢

وأقبل معه عهد جديد . عهد اتسم منذ ساعاته الأولى بالايمان بحق

مصر . والعزم الصادق على بعث دولة واحياء مجد هذه الدولة بتنفيذ مشاريع الاصلاح الكبرى التى تكفل للمواطن المصرى حياة كريمة وتحقق لمجموع المصريين عدالة اجتماعية . حرموا منها طويلا لاصرار رجال العهد القديم — الذى دخل فى ذمة التاريخ منذ فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ — على أن يصموا آذانهم عن الاستماع الى صرخات المفكرين الأحرار من شباب الجيل الجديد .

وبدأت مصر تسترد اعتبارها الدولى .

وبدأت مصر خطوات جبارة نحو حكم صالح .

وفى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ الخاص بالاصلاح الزراعى والذى نص فى مادته الأولى على أنه :

« لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » .

واستجاب العهد الجديد ، العهد الذى اتسم منذ ساعاته الأولى بالعزم الصادق على تنفيذ مشاريع الاصلاح الكبرى ، الى صرخات كانت قد دوت منذ عام ١٩٣٩ على صفحات الطبعة الأولى من هذا الكتاب مرددة آلام الجيل الجديد من المفكرين الأحرار ، راسمة الخطوط الخارجية لهيكل برنامج يحقق آمال هذا الجيل الجديد .

ووجدت من واجبى أن أصدر هذه الطبعة الثالثة بعد انقضاء ثلاثة عشر عاما على صدور الطبعة الأولى وانقضاء ستة أعوام على صدور الطبعة الثانية متضمنة أسسا احصائية تتفق مع الوقت الذى تصدر فيه هذه الطبعة الثالثة ، مضافا اليها بعض ايضاحات ودراسات جمعتها فى الأعوام الستة الأخيرة .

وانى لأبعد الناس عن الزعم بأن ما تضمنه هذا الكتاب يعد برنامجا شاملا لاصلاح عام فان العهد الجديد الذى اقبلت عليه مصر فى حاجة قصوى الى جهود الكثيرين من المفكرين الأحرار الذين توفر كل منهم

على دراسة ناحية معينة من نواحى الاصلاح والذين لا تعوزهم الرغبة الصادقة فى وضع خبرتهم تحت تصرف هذا الوطن . وكل ما أستطيع أن أقرره فى ختام هذه المقدمة أن ما يضمه هذا الكتاب لا يعدو أن يكون خطوطا خارجية كل ما أرجوه أن تهدى من هم أقدر منى على استكمال البحث واستيفاء الدراسة لتحقيق أمل مصر فى العهد الجديد .

القاهرة فى أكتوبر عام ١٩٥٢

محمود كامل المحامى

من مقدمة الطبعة الثانية

احساس المصريين بحقوقهم وتمردهم على كل من يعتدى على هذه الحقوق قديم ، أقدم من أى حزب سياسى قائم فى مصر الآن . بل أن تاريخ مصر الحديث ناطق بأن الزعامة التى قادت المصريين الى تلك الأهداف الوطنية كانت قبل ظهور الأحزاب السياسية المصرية الحالية رشيدة جريئة مؤمنة برسالتها . فالسيد عمر مكرم الذى دعا الشعب المصرى الى الاجتماع يوم ١٢ مايو عام ١٨٠٥ فى دار المحكمة الشرعية بالقاهرة ليعرض عليه مظالم خورشيد باشا الوالى التركى استطاع أن يحدد أهداف الشعب وقتئذ تحديدا واضحا وفق أحدث المبادىء الخاصة بسيادة الشعب . اذ أنه عندما حضر وكلاء الوالى التركى الى دار المحكمة تقدم الزعماء المصريون بالمطالب الآتية :

١ — ألا تفرض ضريبة الا اذا أقرها العلماء والأعيان .

٢ — أن يجلو الجنود العثمانيون عن القاهرة وتنتقل الحامية التركية الى الجيزة .

٣ — ألا يسمح بدخول جندى تركى الى القاهرة حاملا سلاحه .

وهذه المطالب التى تقرر بضعة حقوق رئيسية من حقوق الشعب تظهر الى أى مدى وصل نضج زعماء الشعب المصرى فى أوائل القرن التاسع عشر . وقد قرر المؤرخون أن هذا الانقلاب السياسى الذى تم باسم الشعب وبواسطة الشعب انما هو أول حادث من نوعه فى تاريخ الأقطار التى كانت تكوّن الدولة العثمانية . فشروط التفاهم التى فرضها العلماء المصريون على خورشيد باشا تشهد على الأقل بأن غريزة أولئك المصريين قد جبلت على الحرية وعلى احساس بالضمانات الشعبية التى كانت شعوب الشرق تجهلها حتى ذلك الوقت [١] .

(١) Saintine, Marcel, Reybaud: Histoire Scientifique et militaire de l'Expédition Française en Egypte T 9, p. 215.

وفى اليوم التالى لذلك اليوم التاريخى أى فى يوم ١٣ مايو عام ١٨٠٥ انتقل زعماء الشعب المصرى الى دار محمد على ونادى السيد عمر مكرم بخلع الوالى التركى خورشيد باشا فلما سألهم محمد على عمن يريدونه واليا أجابوا بأنهم اختاروه هو — أى محمد على — ولا شك أن المحضر الذى حرره يومئذ الشيخ محمد المهدى قد تضمن أسمى ما فى المبادىء الديمقراطية الصحيحة من مبادىء . وهو مبدأ حق المحكوم فى اختيار حاكمه . اذ ثبت فى ذلك المحضر « أن للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديما ولما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية الحق فى أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم » [١].

ولما ظهر التدخل الأجنبى فى شؤون مصر وأحس المصريون بأن سيادتهم قد مست تقدم بعضهم لزعامة الرأى العام وألف محمد سلطان واحمد عرابى ومحمود سامى البارودى وسليمان أباظه وحسن الشريعى حزبا سريا أسموه « الحزب الوطنى » وأصدروا منشورا فى ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ تضمن برنامج ذلك الحزب ، أشار معظمه الى كارثة الديون التى مكنت الأجانب من الاعتداء على سيادة مصر ولذلك عالجوا تلك الكارثة بالمطالب الآتية :

١ — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديويه

٢ — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ فى المائة .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر » الجزء الثانى ص ٣٧٢

وقد جاء فى الترجمة الفرنسية التى وردت فى الكتاب الذى أشرف Saintine و Marcel و Reybaud على أصداره عن « التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية بمصر » المشار اليه سابقا ما يدل على شدة تمسك المصريين بحكم القانون اذ أضافت تلك الترجمة فى صفحة ٢١٣ من ذلك المرجع « car les tyrans sont rebelles à la loi, et la loi seule est souveraine.

٣ — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة يمثل الأجانب فيها ثلاثة ترشحهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية [١] .

وقد تطور هذا البرنامج فيما بعد عندما تبين زعماء الشعب المصرى أن الأيدى الأجنبية تعمل على أن تحكم مصر حكما استبداديا فأعلن على العالم برنامجه الشامل الذى تضمن :

١— المحافظة على استقلال مصر ومقاومة من يحاول اخضاعها ويجعلها ولاية عثمانية .

٢ — الولاء للخديو وتأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون والالحاح عليه بتنفيذ ما وعد به من اعطاء الشعب حكما نيابيا واطلاق الحرية للمصريين والتعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض .

٣— اخضاع الأجانب لما يخضع له المصريون من قوانين البلاد ومساواتهم بالمصريين فى اقتضاء الضرائب منهم .

٤ — زيادة عدد الجيش للدفاع عن سيادة مصر الى أن تبدأ الحياة النيابية باعتبار الجيش حارسا للشعب الذى لا سلاح له .

٥ — جميع المصريين سواء فى الحقوق مهما اختلفت عقائدهم الدينية .

٦ — اصلاح البلادماديا وأدبيا ونشرالتعليم وتوفيرالحرية السياسية لكافة المصريين وهى الحرية التى يعتبرها الحزب حياة للأمة[٢]

والنظرة الأولى لهذا البرنامج يتبين منها أنه تضمن الخطوط الرئيسية الخارجية لمطالب الشعب المصرى فى الحياة الحرة الكريمة . وأنه يمتاز

---

(١) أحمد عرابى « كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية » ص ١٤٩

(٢) Blunt: Secret History of the English Occupation p. 556.
وقد نشر البرنامج بعدد جريدة (التيمس) الذى صدر فى أول يناير عام ١٨٨٢ .

برجولة التعهد بمقاومة كل محاولة للاعتداء على سيادة مصر بالقوة . وقد أثبت هذا الحزب فعلا فيما بعد أنه قاوم الجيوش الانجليزية التى غزت مصر عام ١٨٨٢ المقاومة العسكرية التى كانت فى طاقة البلاد وقتئذ .

ولما بدأ مصطفى كامل حركته الخالدة للمطالبة بحقوق الشعب المصرى دعا الى تمجيد المصرية ورفع شأنها فكان أول زعيم فى القرن العشرين فهم نفسية الجماهير فسما بها وقضى على الرجعية التى كانت سائدة والتى كانت تتنصل من الانتساب الى المصرية بجملتــه المأثورة « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا » [1] وهذا الاعتزاز بالمصرية أكرم وأشرف من التعصب الأعمى للجنس الآرى الذى عمد اليه ادولف هتلر فى كتابه « كفاحى » بعد ذلك بســبعة عشر عاما . وكانت عقلية مصطفى كامل السياسية وهضمه لأساليب الاستعمار من النضوج بحيث قال «باطلا يعتقد البسطاء أن الأنجليز مع كونهم ينوون البقاء فى مصر يقبلون منح أهلها حكومة دستورية لأنه لوجاز ذلك لكان وجودهم فى هذه الديار يوم يؤسس فيها مجلس نيابى تام السلطة واسع السلطان نافذ الكلمة لغوا ولأصبحوا فى هذا القطر لاعبين » [2] وقد أثبتت التجربة فيما بعد أن بقاء الأصبع الأجنبية قد شل من سلطة البرلمان المصرى واعتدى على حقوقه الدستورية فى أكثر من تشريع مصرى هام . كما أن هذه التجربة قد أثبتت أن مجلس النواب المصرى منذ انشائه فى عام ١٩٢٤ لم يستعمل حقــه الدستورى فى الاقتراع على عدم الثقة بوزارة واسقاطها بل الذى حدث على التوالى هو العكس اذ أن كل وزارة مصرية — تؤيدها السياســة الاستعمارية — قد استطاعت التخلص من كل مجلس نواب مصرى يناوىء تلك السياسة .

ولا شك أن مصطفى كامل كان بعيد النظر عندما قرر :

« لا يؤلم المصرى المحب لبــلاده مثل ما يسمعه ذات اليمين وذات

---

(١) خطابه بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧ .

(٢) نفس الخطاب .

الشمال من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقل هـذه الأقوال المميتة للخواطر القاتلة لكل حركة وارادة من الكبير الى الصغير وشيوعها حتى بين الأطفال الناشئين .

ما هذا السم القتال الذى تناولته الأمة عن طيب خاطر ؟ ما هذا البلاء المدمر للبلاد الذى حل بها وتساقط على رؤوس أهلها وهم اليه ناظرون ؟ كيف تنسى هـذه الأمة العزيزة أنها هى التى فتحت وقهرت وضربت وانتصرت وبهرت العالمين بقدرتها وشدة بأسها ؟

لا ريب أن أصل هذا البلاء وجرثومة ذلك الداء اهمال أمر التربية الوطنية ومحو آثار التـاريخ المهـذب للعقول والأرواح من المدارس والمكاتب » (١)

ومركز مصر الجغرافى يجعل لها أهمية دولية خاصة فهى بلا شك زعيمة الشرق الأدنى ، وهى زعامة اعترفت بها جميع شعوب هذا الشرق . ففى هذا الجزء من العالم نبت السبب الحقيقى لحرب القرم وحروب البلقان والحرب العظمى الماضية . وفى هذا الشرق تعاركت بريطانيا العظمى وروسيا وألمانيا وفرنسا وايطاليا ولا تزال تتعارك على أهم طرق العالم لكى تفوز بالسيادة عليه . وفى هذا الجزء يبدو جليا كيف يقف نظامان من أنظمة الحكم فى العـالم . أحدهما تجاه الآخر . أحدهما نظام الاسـتعمار الأنجلوسكسونى القائم على التوسع التجارى والصناعى لصالح الرأسمالية تؤيده دعاية سداها المبادىء المسيحية والديمقراطية ويوحى به الوهم بأريستوقراطية الجنس « النورديكى » الذى يقطن شمال أوروبا والآخر نظام الاتحاد السوفيتى القائم على التوسع الاشتراكى الذى يوحى به مثل أعلى جديد سداه الأيهام بالدعوة الى مساواة جميع الأجناس والشعوب فى الحقوق مساواة مطلقة وهذا النظام يزعم استعداده لمساعدة جميع الشعوب الراغبة فى التحرر. وأمام هذا الجهد الذى يبذله النظامان تجد شعوب الشرق نفسها فى عراك مع خصمها الخارجى . وهو الاستعمار

---

(١) خطابه فى ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ بمناسبة الاحتفال بانقضـاء مائة عام على تولية محمد على حكم مصر .

الذى يرى من مصلحته أن تبقى هـذه الشعوب فى حالة ضعف وفى مستوى منخفض من الحياة وهى حالة يعرف الخصم الخارجى كيف يستغلها. وقد ورثت شعوب الشرق من الماضى تركة مثقلة بالفقر والجهل ، وقل التعاون بينها لتفرق شعوبها فى مساحات شاسعة متباعدة . فلم يعد أفرادها يحتملون المقاومة فى سبيل مثل أعلى . ويتسمون بقـوة الشخصية . ويضطلعون بالمسئولية . وهذه النقائص تنبىء بخلق جيل من الزعماء المثقفين الذين يحسون بها ويتعهدون بالقضاء عليها [1] ولكن الجيل الجديد من الشبان المصريين الذين أحسوا بتلك النقائص قد تبينوا أن مصر . وطنهم الخالد . الذى به يفخـرون . وله يعملون . وفى سبيله يموتون . لها مقوماتها التاريخية الخاصة .وظروفها الاجتماعية المميزة لها . ووجهات نظرها الخلقية التى تتسم بها وتنفرد عن غيرها . فالنظامان اللذان يتعاركان على حدود مصر للفوز بالسيطرة عليها لا يصلحان لها اطلاقا اذ أن التوسع الاستعمارى الانجلو سكسونى قد أساء الى مصر اساءة بالغة كما أساء الى غيرها من بلاد الشرق الأدنى . فقد بلغ من أثرة السياسة الاستعمارية الأوروبية أثرة وحشية فى استغلال هذه البلاد وفى اختيار حكومات عاجزة لا ضمير لها من أبنائها لحكمها أن تسببت فى خراب بعضها وتعريض كافة بلاد الشرق الأدنى للخراب [2] وقد تبين فعلا بعد الحرب العظمى الماضية أن الغرب قد نجح فى غزو الشرق مرة أخرى كما فعل أثناء الحروب الصليبية [3] مع ذلك الفارق وهو أن الغزو الحديث كان لأغراض استعمارية اقتصادية . ويكفى أن أذكر هنا أن مصر — وهى دولة مزدحمة بالسكان وغنية — قد احتلت منذ عام ١٨٨٢ وظلت تعانى ذلك الاحتلال الى يوم ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ عندما أعلنت الحكومة الانجليزية تصريحها المعروف باستقلالها .

وفى خلال هذه الأعـوام الأربعين لم تتورع الادارة الأجنبية التى كانت وحدها مسئولة عن وزارة المعـارف العمومية عن ترك الأميـة

---

(١) Hans Kohn: Western Civilisation in the Near East. p. 6

(٢) Morgan Shuster — The Strangling of Persia

(٣) Hans Kohn: Western Civilisation in the Near East, p. 68.

متفشية . فقد أثبت احصاء عام ١٩٢٧ أن نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة من الذكور ٢٠٪ من مجموع عـدد السكان ونسبة اللاتى يستطعنها من الأناث ٤٪

وقد اعترف لورد كرومر فى تقريره عن مصر عام ١٩٠٥ بأن « من يقابل بين صناعة مصر الآن وبين ما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة مضت — أى قبل الاحتلال البريطانى — يجد أن الأمكنة التى كانت مزدحمة بصناع الغزل والحياكة والصباغة والخيم والأحذية والصياغة والعطارة والأدوات النحاسية والسروج والمناخل والأقفـال قد قلت أو اندثرت وقام على أطلالها قهوات وحوانيت ملأى ببضائع أوروبية » .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار يؤمن أول ما يؤمن بأن برامج الاصلاح يجب أن تعتمد على تأييد المصريين وحـدهم دون غيرهم . على ايمانهم بنفع هذه البرامج وبقدرتها على تحقيق ما تصبو اليه مصر وتستحقه من عظمة ومجد لأن التجربة قد أثبتت أن اعتماد الشعوب الضعيفة على المساعدة الخارجية فى السياسة العملية هو مجرد مقامرة [1] .

وهذا الجيل الجديد يؤمن بحق مصر فى حياة دولية عظيمة مجيدة وبقدرة المصريين على توفير هذه الحياة لوطنهم اذا نفذوا برنامجا معينا واضح الأهداف محدد الأغراض صريح الأساليب . وهم فى تحقيق هذا البرنامج يعتمدون على اقتناع كل مصرى ومصرية بما اقتنعوا به وعلى اشتراك كل مصرى ومصرية فى تنفيذ ذلك البرنامج أو العمل على تنفيذه . وهذا لا يمكن تحقيقه الا اذا شعر الفرد فى مصر — أثناء العهد الجديد — بكيانه شعورا حقا ، تحميه القوانين والأوضاع التشريعية الجـديدة والظروف الاجتماعية .

وهذا الايمان بكيان الفرد يخالف مخالفة تامة ما ذهبت اليه برامج بعض الأحزاب السياسية الأوربية التى نشأت قبل الحرب العالمية الثانية

(١) Eliot Grinnell Mears — Modern Turkey.

فمنها من رأى أن تضحية الفرد ضرورية لضمان بقاء الجنس وأن أهم شرط لانشاء واستقرار دولة هو شعور معين بالتعاون قائم على توافق فى الخلق والجنس وعلى أهبة الدفاع عن ذلك كله بأى ثمن [1] . أى أن تكوين الدولة لا يقوم على أساس الفرد المتكرر بل على أساس مجموع الجنس . وفى سبيل هذا المجموع يجب أن تضحى حقوق الفرد ! وهذا الاعتقاد بتفاهة الفرد عند تلك الأحزاب هو الذى دعاها الى تفسير نفسية الجماهير بأنها لا تتأثر الا بكل ما هو قوى عنيف وبأن هذه الجماهير كالمرأة التى لا تمكنها حواسها الداخلية من التعقل ووزن الأمور وزنا صحيحا . بل أنها تصبو دائما الى القوة التى تكمل كيانها فهى تفضل الانحناء للرجل القوى على اخضاع رجل ضعيف . كما تفضل الحاكم الذى يملى ارادته على الرجل الذى يلتمس منها أن تتبعه . وتزعم برامج هذه الأحزاب الأوروبية أن الجماهير تشعر باطمئنان عقلى اذا وجدت من يعلمها شيئا لا يقبل أن تتحول عنه أكثر من اطمئنانها لو تركت لها حرية اختيار ذلك الشيء أو التحول عنه الى شيء آخر [2] .

ولكن تجربة الحرب الأخيرة قد أثبتت أن المذاهب التى دعت الى افناء الفرد خابت خيبة مرة ، ولم تجلب على زعماء تلك المذاهب الا الويلات وعلى الشعوب التى انقادت لهم الا الخراب .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار لا يقر ما ذهبت اليه برامج بعض الأحزاب الأوروبية من الزعم بأن الزعيم يقود شعبه كما يقود المدرس أطفال مدرسته ، فيتعالى عليهم لكى يستطيع أن يسوسهم [3] . ولا يقر ان يجترىء زعيم على القول انه اذا اعتزم أمرا فانه لا يسمح لأية معارضة بأن تثنيه عنه الا اذا اقتنع عن طريق التجربة والوقائع المادية بفساد رأيه وأن ضميره هو الينبوع الوحيد الذى يغذى تصرفاته لأن

---

(١) Adolf Hitler — Mein Kampf p. 141.

(٢) المرجع السابق ص ٤٧ .

(٣) Henri Massis : Chefs p. 70.

عمله كزعيم يكشف له عن أمور كثيرة تغيب عن بصر المتفرج الذى لا يعمل عمل الزعيم ويدلل — كما دلل موسولينى — على هذا الزعم بأن المهندس المعمــارى ليس فى حاجة الى مهندسين معماريين آخرين يقفون خلفه لينبهوه الى الأخطاء التى تظهر فى البناء الذى يشيده وأنه أعجب دائما بالجملة التى توضع على المنازل التى لم يتم بناؤها بعد وهى « الدخول محظور على كل شخص أجنبى عن العمل ! [1] » لأن التجربة أثبتت أن الذى قال هذا الكلام كان يستطيع أن ينقذ شعبه من النهاية التعسة التى انتهى اليها لو أنه سمح لغيره من السياسيين بأن يقفوا خلفه لينبهوه الى الأخطاء الهائلة التى ارتكبها ولكنه عندما حظر الدخول على الأجانب عن زعامته وعمل بمفرده فقد تلك الزعامة وجر شعبه الى الهلاك .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار لا يقر ما ذهبت اليه أحزاب أوروبية أخرى من الزعم بأن رغبة الجماهير فى الاشتغال بالسياسة حمى . ومن أنه لا يوجد وباء يصيب بأبلغ الضرر الحياة الخاصة والحياة العــامة والكيان المادى والكيان المعنوى والضــمير والذكاء كمرض السياسية [2] لأن هذا الاتجاه فى التفكير يقصد به تبرير تعطيل الحريات العامة فبرامج الاصلاح فى العهد الجديد يجب أن تستوحى كل عناصرها من ارادة الشعب وان تبنى على أسس ديمقراطية صميمة . وطبيعة النظام الديمقراطى الحر تبيح لكل مواطن أن يشترك اشتراكا فعليا فى توجيه سياسة وطنه . بل أن بعض الدساتير يجعل ذلك الاشتراك واجبا حتميا .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار يؤمن بأن فى الامكان — بالنسبة لمصر — أن تزيدميزانية الدولة زيادةهائلةعما هى عليهالآن. وفى نفس الوقت تقوى نواحى النشاط الصناعى والزراعى والتجارى وأن يتمتع العمال — صناعيين وزراعيين — بحياة رغدة كريمة . وأن تتحصن أسرهم ضد العوز والمرض والشيخوخة وأن تمد أمامهم السبل للانتقال الى مرتبة أصحاب الأعمال . ويؤمن بأن ثراء الدولة انما هو ثراء للأفراد كما يؤمن بأن الظروف الخاصة التى أحاطت بمصر بسبب نظام الامتيازات الأجنبية تجعــل من واجب الدولة أن تتولى بنفسها

---

(١) المرجع السابق ص ٧٢ .

(٢) رأى للمفكر فوستيل ده كولانج اعتنقه أوليفيرا سالازار .

« ترقية وتنسيق ومراقبة وتوجيه » نوع واحد من أنواع النشاط الوطنى وهو الذى يؤدى « خدمات عامة » كشركات النقل والنور والماء وأن تترك للأفراد استغلال باقى نــواحى النشاط الوطنى ، وهى عديدة ، استغلالا حرا لا يقيده الا حرص الدولة على نمو ذلك النشاط واضطراده.

واخيرا فان هذا الجيل الجديد من المفكرين المصريين يؤمن — مع جوته — بأن أضمن وسيلة للقضاء على أى تذمر هى اجابة مطالب الشعب المعقولة [1] كما يؤمن بأن هذا الشعب وان أخطأ فى تفاصيل الحكم على الأمور فانه محق دائما فى الحكم على مجموعها [2] . وأن فى الامكان أن تحتل مصر مكانتها الدولية التى يؤهلها لها تاريخها الطويل الحافل بمواقف المجد ، والتى تتفق مع زعامتها التاريخية لحضارة العالم وبذلك تصبح لمصر كلمتها فى أسرة الدول . كما يؤمن بأن مصر لو اســتردت قوتها — قوتها الاقتصادية والاجتماعية — طبقا لما جاء فى هذا البرنامج فانها ســتؤدى الى السلم العالمى خير خدمة ترجى من دولة تدين لها بالزعامة كافة الأقطار التى تتكلم العربية وتدين غالبيتها بالاسلام .. فيجب أن نبدأ بأن نكون أقوياء وعظماء ... وبعــد ذلك يسهل أى أمر فى دنيا يسودها السلام ، فسر السلام وسر الانسانية والحرية والاحسان هى القوة فاذا كان الفــرد محسنا وخيرا ولكنه مشلول فان احسانه لا نفع فيه [3] وفى هذا كله يجب الاعتماد على شباب مصر . على جيلها الجديد الذى لم يتلوث بما تلوث به الجيل الماضى ، فلم يرتعد أمام رئيس أجنبى وهو يستدعيه الى مكتبه . ولم يرق ماء وجهه ولم يش بزميل لكى ينال ترقية أو علاوة ، وهو فى اعتماده على الشباب يرى مع بول كلوديل[4] أن الشباب هو سن البطولة لا سن اللذة كما يزعمون .

القاهرة فى يناير ١٩٤٦

---

(١) Emile Ludvig — Genius and Character من دراسته للمفكر الألمانى « شتاين » Stein

(٢) المرجع السابق . من دراسته للمفكر الألمانى Rathenau ص ١٣٠ .

(٣) Robert Brasillach — جريدة Je suis partout الباريسية .

(٤) Henri Massis. Chefs. p. 53. والرأى للمفكر Paul Claudel

من مقدمة الطبعة الأولى

خطرت لى فكرة وضع هذا الكتاب لأننى أحسست أن نضال المصريين لانتزاع استقلالهم قد طال أمده . فقد بدأ فى الواقع منذ قام المرحوم مصطفى كامل بحركته الوطنية . وتعهد الانجليز أن ينفذوا — ازاء تلك التيارات الوطنية الشابة — خطة ثابتة لا تتغير هى اختيار وزراء مصر من طبقة معينة منقطعة الصلة باحساس الشعب . بعيدة — بحكم الوسط الذى أنبتها والبيئة التى عاشت فيها — عن روح التمرد على القديم الفاسد والرغبة الثائرة فى الاصلاح السريع الحاسم .

ان من واجب الجيل الجديد من الكتاب المصريين المشتغلين بالمسائل العامة أن يضع لنفسه برنامجا للاصلاح الايجابى العام وأن يتعهد أمام ضميره وأمام أهل وطنه بأن يعمل على تنفيذه .

وأولى خطوات هذا العمل هى الدعوة اليه ، وتبيان حقه من الوجاهة والصواب ، وتعرف مدى ما يمكن أن يثيره من تقدير أو استنكار .

اننى أومن بأن فى الامكان رفع مستوى معيشة ثمانية ملايين مصرى ومصرية يعيشون الآن كما تعيش البهائم بتعديل تشريعى بسيط . وفى الامكان حل أزمة المتعلمين المتعطلين حلا سريعا بتعديل دستورى عادى . وفى الامكان تحرير المصريين من نير شركات الاحتكار الأجنبية التى تتولى الخدمات العامة بعمل ايجابى شرعى . وفى الامكان اصلاح الأمن العام اصلاحا يكفل تحقيق الوسائل العصرية التى تمنع الجريمة قبل وقوعها وترفع الأداة البوليسية الى أرقى من مستواها الحالى . وفى الامكان توحيد القضاء المصرى توحيدا يقضى على الفوضى التى ضج المصريون بالشكوى منها . وفى الامكان رد حقوق دولية مهضومة للمصريين بمجرد

اشعارهم بأن حدود بلادهم الطبيعية الشرعية أوسع مدى مما هى عليه الآن.

أومن بأن فى الامكان تنفيذ هذا البرنامج الاصلاحى . وفى كل سطر من كل صفحة من فصول هذا الكتاب دليل على ان الأمر أهون بكثير مما كان يخيل الى وزراء العهود الماضية .

القاهرة فى أول يونيو ١٩٣٩

مأساة الدخل القومي

ا — ضآلة الدخل القومي .

ب — جمود الدخل القومي واتجاه متوسط دخل الفرد إلى الهبوط .

حـ — متوسط دخل المشتغلين بالزراعة أقل من متوسط دخل غيرهم

ء — سوء توزيع الدخل من الزراعة على المشتغلين بها .

هـ — الأجانب والدخل القومي .

ا — ضآلة الدخل القومي

قدر الدخل القومي العام عن عام ١٩٥٠ بثمانمائه وعشرة ملايين من الجنيهات ويبلغ الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى ثلاثمائة وعشرين مليونا من الجنيهات أى بنسبة ثمانية وثلاثين فى المئة من مجموع الدخل .

والظاهرة الأولى التى تلفت النظر فى هذا الدخل تفاهته ، وبالتالى تفاهة متوسط دخل الفرد بالنسبة لنظير هذا المتوسط فى غير مصر من دول العالم المتحضرة . فمتوسط دخل الفرد فى مصر أربعون جنيها فى العام وهو أقل من متوسط دخل الفرد فى جميع دول العالم المتحضرة بل فى كثير من الدول التى لم تتح لها ما أتيح لمصر من موارد .

ولا شك أن اجراء مقارنة بين الدخل القومى العام فى دولة ما ومتوسط دخل الفرد من المشتغلين فى هذه الدولة بالدخل القومى العام فى دولة أخرى ومتوسط دخل الفرد من المشتغلين فى تلك الدولة الأخرى هو من الصعوبة بمكان نظرا لاختلاف النقد بين دولة وأخرى واختلاف القيمة الشرائية لنقد كل دولة عن هذه القيمة لنقد الدولة الأخرى .

ولذلك حاول بعض المتوفرين على دراسة المقارنات الدولية للدخول القومية فى الدول المختلفة أن يجدوا أساسا سليما يطمئنون اليه لأجراء

هذه المقارنة التى تمكنهم من تحديد مستوى المعيشة فى مختلف الدول وانتهى بعضهم الى اتخاذ « الوحدة الدولية » التى يرمز اليها بالحرفين I.U. وهى تمثل القيمة الشرائية لدولار الولايات المتحدة الاميريكية فى متوسط الفترة بين عامى ١٩٢٥ — ١٩٣٤ [1] أساسا لهذه المقارنة

وقد قام هذا البعض — بعد دراسات طويلة مرهقة — بتحديد متوسط قيمة ما ينتجه المشتغل فى الساعة من « وحدة النقد الدولية » . ومن مقارنة هذا المتوسط يتضح — الى حد كبير — قيمة الدخل القومى فى مصر مقارنا بالدخول القومية فى غير مصر .

ففى مصر أنتجت الساعة من ساعات العمل فى عام ١٩٤٤ متوسطا قدره ٠٩٠ر ومن تلك الوحدة وفى الولايات المتحدة أنتجت الساعة من ساعات العمل فى عام ١٩٤٧ متوسطا قدره ١٨٦ر١ من تلك الوحدة .

وفى كندا أنتجت الساعة فى نفس العام متوسطا قدره ٩٦٤ر من تلك الوحدة .

وفى بريطانيا أنتجت الساعة فى نفس العام متوسطا قدره ٥٨٨ر من تلك الوحدة .

وفى بلجيكا أنتجت الساعة فى نفس العام متوسطا قدره ٣١٦ر من تلك الوحدة .

وفى ايطاليا أنتجت الساعة فى نفس العام متوسطا قدره ١٤٢ر من تلك الوحدة .

وفى النرويج أنتجت الساعة فى نفس العام متوسطا قدره ٣٧٢ر من تلك الوحدة .

وفى الدانمرك أنتجت الساعة فى نفس العام متوسطا قدره ٣٣٠ر من تلك الوحدة .

وفى السويد أنتجت الساعة فى نفس العام متوسطا قدره ٤٠٦ر من تلك الوحدة .

---

(1) Colin Clark: The Conditions of Economic Progress, p. 19, second edition 1951.

وفى استراليا أنتجت الساعة فى نفس العام متوسطا قدره ٦٩٠ر من تلك الوحدة .

أما فى مصر فلم تنتج الســاعة فى عام ١٩٤٤ الا متوسطا تافها قدره ٠٩٠ر من تلك الوحدة كما ذكرنا .

ولا تتضمن هذه الدراسة الدولية المقارنة متوسطا يوازى متوسط مصر التافه أو يقل عنهــا الا بعض دويلات لا شأن لهــا فى أسرة الدول كجمهورية سلفادور فقد بلغ متوسطها ٠٥٠ر فى عام ١٩٤٠ وهندوراس فقد بلغ متوسطها ٠٧٠ر فى عام ١٩٤١ — ١٩٤٢ — وباراجواى فقــد بلغ متوسطها ٠٥٠ر فى عام ١٩٤٠ وقبرص فقد بلغ متوسطها ٠٨٠ر فى عام ١٩٣٦ وكلها دويلات ليس لها موارد الدخل القومى التى لمصر .

ولعل مما يثير الانتباه بل الدهشة أن هذا المتوسط قد بلغ فى سوريا ١٣٠ر من تلك الوحدة فى عام ١٩٣٦ وبلغ فى العــراق ١١٠ر من تلك الوحــدة فى عام ١٩٣٦ أى أن المتوسط فى هاتين الدولتــين العربيتين الشقيقتين أعلى من المتوسط المصرى .

ومن هذه الدراسة المقارنة يتضح أن متوسط الدخل القومى للفرد فى مصر لعام ١٩٤٤ لم يتجاوز واحدا على اثنى عشر من متوسط الدخل القومى للفرد فى الولايات المتحدة لعام ١٩٤٧ وعشر هذا المتوسط فى كندا وسدس هذا المتوسط فى بريطانيا ونحو ربع هذا المتوسط فى بلجيكا ونحو ثلثى هذا المتوسط فى ايطاليا ونحو ربع هذا المتوسط فى النرويج ونحو ثلث هذا المتوسط فى الدانمرك وأقل من ربع هذا المتوسط فى السويد وأقل من سبع هذا المتوسط فى استراليا وواحدا على اثنى عشر من هذا المتوسط فى نيوزيلاند على أساس متوسط هذا الدخل فى كل هذه الدول لعام ١٩٤٧ .

ولما كان الدخــل من الزراعة والانتاج الحيوانى يمثل كما رأينا ثمانية وثلاثين فى المئة من مجموع الدخل القومى كان من الواجب أن يبدأ العهد الجديد فى مصر بدراسة أسباب تفاهة الدخل الزراعى للنظر

فى علاجها . واقتراح الوسائل العملية لزيادة هذا الدخل ، خصوصا اذا علمنا أن ملاك الأراضى الزراعية فى مصر — طبقا لاحصاء ١٩٥٠ — يبلغ عددهم ٢٫٧٦٠٫٦٦١ أى نحو المليونين وثلاثة أرباع المليون من المصريين. ولكن جـزءا من هؤلاء الملاك لا يشتغل اشتغالا فعليا بالزراعة لأنه انصرف الى مهن أخرى كوظائف الدولة أو احدى المهن الحـرة . وخير مقياس لمعرفة نسـبة الذين يعيشـون على الزراعة هو معـرفة عدد المشتغلين بها فعلا .

فاذا علمنا — طبقا لاحصاء ١٩٤٧ — أن الزراع بالأجرة يبلغ عددهم ١٫٣٩٣٫٠٠٠ وأن الزراع فى أرض يستأجرونها يبلغ عددهم ٦٧٨٫٠٠٠ وأن الزراع فى أرض يملكونها يبلغ عددهم ٥٤٥٫٠٠٠ وأن الزراع الذين يساعدون ذويهم يبلغ عـددهم ١٫١٧٤٫٠٠٠ لتبين أن مجموع الذين يشتغلون بالزراعة طبقا لاحصاء ١٩٤٧ يبلغ عددهم ٣٫٧٩٠٫٠٠٠ .

وقد قدرت ادارة الشئون الاقتصادية بالأمم المتحدة عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر لعام ١٩٤٥ بخمسة ملايين ولكننا نرى أن هذا التقدير فيه شىء من المغالاة [١] .

ولما كان كل مشتغل بالزراعة يعول زوجة وطفلا أو طفلة تقل عن خمس سنوات فيكون مجموع عدد من يعيشون على الاشتغال بالزراعة نحو أحد عشر مليونا من المصريين بين مالك ومستأجر وعامل زراعى بالأجرة ومن يعولون ، أى أن أكثر من نصف مجموع الشعب المصرى يعيش على ٣٨ فى المئة من مجموع الدخـل القومى وهو الناتج من الزراعة والانتاج الحيوانى [٢] ، أكثر من نصف هذا الشعب المصرى اذن هو أول ما يجب أن تتجه اليه عناية المفكرين الأحرار فى العهد الجديد .

---

(١) United Nations Department of Economic Affairs : Review of Economic Conditions in the Middle East (N.Y. 1951).

وقد قدر هـذا التقرير نسـبة المشتغلين بالزراعة فى مصر عام ١٩٤٥ بخمسـة وخمسين فى المائة من جملة المشتغلين جميعا .

(٢) قدر Colin Clark عدد الذكور المشـتغلين بالزراعـة فى مصر بـ ٣٫٤٢٤٫٠٠٠ ص ٢٠٠ من المرجع المشار اليه سابقا .

ولا شك أن أول ما يثير الاهتمام فى هذا الشأن هو أن مساحة مصر تبلغ مئتين وأربعين مليونا من الأفدنة درجت كتب الاحصاء منذ مدة طويلة على أن تقرر « ان جملة الزمام » من هذه الأرض هى ٨ر٠٣٧ر٧١٢ فدانا [١] ولكن المزروع من هذه الأرض الداخلة فى الزمام لا يتجاوز ٥ر٩٦٢ر٦٦٢ فدانا [٢] وبذلك ظلت مساحات واسعة من الأراضى الداخلة فى الزمام فى وادى النيل وخاصة فى شمال الدلتا بورا غير صالحة للزراعة وتبلغ مساحة هذه الأراضى بما فيها البحيرات المقرر تجفيفها لتحويلها الى أراض صالحة للزراعة مليونا ونصف مليون من الأفدنة[٣] وظلت أرض الحياض تروى ريا شتويا وتبلغ مساحة هذه الأرض ٦٧٦ر٠٠٠ من الأفدنة متخلفة عن طاقة باقى أراضى القطر وظلت أراضى النوبة فى حاجة الى توسع زراعى .

وذهب الكثيرون من كبار المهندسين المصريين الى أن فى الامكان رى مساحات من الأراضى الرملية المتاخمة لوادى النيل فى الوجهين القبلى والبحرى بواسطة رفع مياه النيل الى منسوب يتراوح بين عشرة وعشرين مترا لكى تبلغ مساحة الأرض المزروعة عشرة ملايين من الأفدنة [٤] أى بزيادة أربعة ملايين على المساحة المزروعة فعلا الآن . فاذا تذكرنا أن الملايين الستة من الأفدنة المزروعة فعلا الآن تغل ثلاثمائة وعشرين مليونا من الجنيهات أى بواقع خمسين جنيها للفدان الواحد فى المتوسط لتبينا كما يتضح من البحث ان تنفيذ المشروعات التى تكفل اضافة أربعة ملايين فدان الى الأراضى المزروعة سيزيد الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى

---

(١) احصاء ١٩٤٧ .

(٢) احصاء ١٩٥٠ .

(٣) تقرير اللجنة المشكلة فى وزارة الأشغال من حضرات المهندسين حامد سليمان وعبد العظيم اسماعيل والدكتور محمد أمين ومستر بامبردج ويوسف سميكة ومستر هيرست ويوسف سعد المقدم فى يونية ١٩٤٨ « مجلة المهندسين » عدد سبتمبر ــ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٤) الدكتور عبد العزيز أحمد مجلة أخبار اليوم ــ عدد ٢٣ اغسطس ١٩٥٢ .

مائة وثمانين مليونا من الجنيهات . أى سيصل بالدخل القومى من الزراعة الى خمسمائة مليون من الجنيهات .

ب — جمود الدخل القومى واتجاه متوسط دخل الفرد إلى الهبوط

والظاهرة الثانية أن هذا الدخل لم يزد زيادة حقيقية — وان زاد رقما — عما كان عليه منذ سنوات عديدة . بل انه — فى بعض التقديرات — قد هبط عما كان عليه .

فقد قدرت اللجنة المالية بمجلس النواب هذا الدخل لعام ١٩٣٩ بمبلغ مائة وخمسين مليونا من الجنيهات وكان عدد المصريين ١٦ر٥١٥ر٠٠٠ وقدر عام ١٩٤٠ بمائة وواحد وتسعين مليونا من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٦ر٧٧٣ر٦٠٠ ولكن الأرقام القياسية لنفقات المعيشة كان قد أصبح متوسطها السنوى لنفس العام — ١٩٤٠ — ١١٣ — باتخاذ متوسط الأرقام القياسية لنفس النفقات عن شهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٣٩ أساسا يساوى مائة . وقدر الدخل لعام ١٩٤١ بمائتين وثلاثة وثلاثين مليونا من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٧ر٠٣٠ر٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ١٣٨ . وقدر الدخل القومى لعام ١٩٤٢ بمائتين وستة وعشرين مليونا من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٧ ر٢٢٧ر٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ١٨٤ وقدر الدخل لعام ١٩٤٦ بأربعمائة وخمسة وسبعين مليونا من الجنيهات[1] وكان عدد المصريين قد أصبح ١٨ر١٤٨ر٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ٢٨٧ .

وقدر الدخل القومى لعام ١٩٤٧ بخمسمائة وعشرين مليـونا من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٩ر١٧٩ر٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ٢٧٩ وقدر الدخل القومى لعـام ١٩٤٨ بخمسمائة وستين مليونا من الجنيهات وكان عدد المصريين قد

(1) Henri Meunier : Comment a évolué le revenu national de l'Egypte: La Revue d'Egypte Economique et Financière, 15 Décembre 1951.

أصبح ١٩٫٥٢٨٫٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ٢٨١ (١) .

وقد بلغ عدد المصريين فى احصاء ١٩٤٩ — ٢٠٫٢٤٥٫٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة أصبح ٢٧٨ وبلغ عدد المصريين فى احصاء ١٩٥٠ — ٢٠٫٤٣٩٫٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة أصبح ٢٩٣ .

وهذا العام — أى عام ١٩٥٠ — هو الذى قدر الدخل القومى العام فيه بثمانمائة مليون وعشرة ملايين واتخذ أساسا لهذا البحث وبذلك ظل متوسط دخل المواطن على ما هو عليه — تقريبا — بعد استبعاد زيادة نفقات المعيشة واحتساب الزيادة فى عدد السكان .

وقد اتضح من البيانات الاحصائية التى قامت بها الأمم المتحدة أنه بينما اتجه متوسط دخل الفرد فى كثير من الدول الأعضاء الى الارتفاع عما كان عليه هذا المتوسط فى عام ١٩٣٨ فان هذا المتوسط قد اتجه الى الهبوط فى دول أخرى منها مصر كما لاحظ بعض المتوفرين على المقارنات الدولية بين متوسط دخول الأفراد فى الدول المختلفة .

وقد اتخذت الأمم المتحدة أساسا لمقارنتها عام ١٩٣٨ ورمزت الى متوسط دخل الفرد فيه برقم ١٠٠ .

ففى الأرجنتين ارتفع هذا المتوسط الى ١١٢ فى عام ١٩٤٥ .

وفى كندا ارتفع الى ١٤٥ فى عام ١٩٤٩ .

وفى هولنده ارتفع الى ١١٠ فى عام ١٩٤٩ .

---

(١) قدرت مصلحة الاحصاء والتعداد الدخل القومى لعام ١٩٤٨ بمبلغ ١٫١٧ مليونا من الجنيهات مستخدمة طريقة تقدير صافى القيم المضافة للسلع والخدمات فى مختلف أطوار الانتاج وهى الطريقة المعروفة بطريقة الفائض والتى تتخذ أساسا احتساب صافى المتحصل من مصادر الدخل الرئيسية بعد خصم النفقات ولكننا آثرنا أن نأخذ بالتقدير الآخر وهو التقدير الذى اعتمدته فيما بعد ادارة الشؤون الاقتصادية بالأمم المتحدة .

وفى النرويج ارتفع الى ١٠٦ فى عام ١٩٤٧ ثم الى ١١٢ فى عام ١٩٤٨ ثم الى ١١٧ فى عام ١٩٤٩ .

وفى سويسره ارتفع الى ١٠٧ فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وفى اتحاد جنوب افريقيا ارتفع الى ١١٢ فى عام ١٩٤٣ ثم الى ١١٥ فى عام ١٩٤٤ ثم الى ١٢٠ فى عام ١٩٤٩ .

وفى المملكة المتحدة (بريطانيا) ارتفع الى ١٠٧ فى عام ١٩٤٦ ثم الى ١١٠ فى عام ١٩٤٧ ثم الى ١١٣ فى عام ١٩٤٨ .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الى ١٦٢ فى عام ١٩٤٥ ثم هبط قليلا الى ١٥٧ فى عام ١٩٤٦ ثم الى ١٥٠ فى عام ١٩٤٧ ولكنه عاد فارتفع الى ١٥٢ فى عام ١٩٤٨ (١) .

أما فى مصر فان متوسط قيمة انتاج المشتغل فى الساعة عام ١٩٢٨ مقدرا بالوحدة الدولية .I. U كان ١٦٠ر عام ١٩٢٨ ثم هبط الى ١٣٠ر عام ١٩٣٦ ثم هبط الى ٠٩٠ر عام ١٩٤٤ كما سبق أن ذكرنا .

وقد قدرت قيمة صافى ما يخص الفرد من المحاصيل الزراعية فى مصر بـ ٩٢ وحدة دولية بينما قدرت هذه القيمة فى العراق بـ ١٠٨ وفى سوريا بـ ١٦٥ وفى قبرص بـ ١٥٩ وفى تركيا بـ ١١٩ وفى فلسطين العربية بـ ١٨٦ (٢)

ويعد هذا المتوسط فى مصر أحط متوسط بين دول العالم الزراعية ويكفى لتبين مدى الفرق بين مصر وغيرها أن نذكر أن متوسط صافى ما يخص الفرد من المحاصيل الزراعية فى نيوزيلانديصل الى ٢٠٠٦ وحدة دولية أى ضعف المتوسط المصرى اثنتين وعشرين مرة ويبلغ متوسط هذا الصافى فى الولايات المتحدة الأمريكية ٦٢٣ وحدة دولية أى نحو سبعة أضعاف المتوسط المصرى .

ومما يتصل بموضوع جمود الدخل القومى ظاهرة تزايد عدد

---

(1) Statistical Yearbook: United Nations: 1949-1950.

(2) Colin Clark: The Conditions of Economic Progress. p. 160.

المصريين بنسبة مرتفعة رغم جمود موارد الدخل القومى . ففى السنوات الخمس بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ بلغت زيادة السكان ٠٠٠ر٦٠٤ر١ وهو الفرق بين عدد السكان عام ١٩٤٥ وكان ٠٠٠ر٨٣٥ر١٨ وعددهم عام ١٩٥٠ وقد بلغ ٠٠٠ر٤٣٩ر٢٠ وقد بلغ معدل الزيادة عام ١٩٤٦ لكل ألف من السكان ٢ر١٨ وبلغ هذا المعدل عن عام ١٩٤٧ لكل ألف من السكان ٣ر١٨ وعاد المعدل عن عام ١٩٤٨ فأصبح ٢ر١٨ ثم ارتفع عام ١٩٤٩ فأصبح ٥ر٢٦ لكل ألف من السكان وأصبح ٦ر١٩ عن عام ١٩٥٠ وهذا المعدل مرتفع ارتفاعا كبيرا بالنسبة لمعظم دول العالم فهو — عن عـام ١٩٥٠ — فى الهند ٤ لكل ألف وفى اليابان ٨ر٦ وفى بلجيكا ٩ر٢ وفى فرنسا ٧ وفى ايطاليا ٦ وفى أسبانيا ٩ر٤ وفى السويد ٨ر٨ وفى سويسره ١٣ وفى المملكة المتحدة ٩ر٤ وليست هناك دول توازينا فى هذا المعدل أو تزيد عنا الا الدول التى تضم موارد للدخل القومى اعدت المشاريع الكبرى لاستغلالها ولا تزال فى حاجة الى الأيدى العاملة . فالمعدل فى كندا — عن نفس العام — ٩ر٢١ وفى الولايات المتحدة ١ر١٧ وفى البرازيل ٥ر٢٠ وفى نيوزيلند ٧ر٢٠ وفى اتحاد جنوب افريقيا ١٧ وفى تركيا ٨ر٦٦ .

وكانت نتيجة هذا المعدل المرتفع أن أصبح عدد المصريين فى احصاء ١٩٥١ التقريبى ٠٠٠ر٧٢٩ر٢٠ .

ج — متوسط دخل المشتغلين بالزراعة أقل من متوسط دخل غيرهم

والظاهرة الثالثة أن متوسط دخل الفرد من الذين يعيشون على الزراعة — وهم أكثر من نصف الشعب المصرى — لا يزيد عن ثلاثين جنيها فى العام بينما متوسط دخل الفرد لدى باقى المصريين يصل الى خمسين جنيها فى العام — لأن الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى يمثل ثمانية وثلاثين فى المئة من مجموع الدخل القومى موزعة على نحو احد عشر مليون مصرى وهو مجموع عدد المشتغلين بالزراعة ومن يعولون عام ١٩٥٠ والباقى وهو اثنان وستون فى المئة من هذا الدخل

القومى موزعة على باقى الشعب المصرى الذى يعد — نسبيا — أحسن حالا وهو الذى يسكن المدن ويعيش على التجارة وتمثل ١٥ فى المئة من مجموع الدخل القومى وعلى الانتاج الصناعى ويمثل ١٤ فى المئة من هذا الدخل وعلى المهن الحرة وتمثل ١٠ فى المئة منه وعلى الادارة العامة والخدمات الشخصية والاجتماعية وتمثل ١٠ فى المئة وعلى الخدمات الأخرى وتمثل ٦ فى المئة وايجار المبانى ويمثل ٥ فى المئة وعلى النقل ويمثل ٢ فى المئة[١] . واذا عدنا تتذكر هذا كله لتبينا أن زيادة الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى مائتى مليون جنيه سيزيد دخل الفرد من المشتغلين بالزراعة بمقدار عشرين جنيها فى العام وبذلك يتحقق نوع من المساواة بين كافة أفراد الشعب المصرى ويتحقق شكل من أشكال العدالة .

ومما يتصل بهذا الموضوع اتصالا مباشرا أن انصراف أكثر من نصف الشعب المصرى الى الارتزاق من الزراعة — وقد رأينا أن المشتغلين بها طبقا لآخر احصاء فى عام ١٩٤٧ يبلغ عددهم ٣٫٧٩٠٫٠٠٠ كما سبق أن ذكرنا بين مالك ومستأجر وعامل بالأجرة يعولون نحو ضعف هـذا العدد بين زوجات وأطفال أقل من خمس سنوات أى أن مجموع الذين يعيشون على الزراعة يبلغ عددهم نحو أحد عشر مليونا من المصريين — نقول ان انصراف هذه النسبة — خمسة وخمسين فى المئة — من مجموع المشتغلين الى الاشتغال بالزراعة لم يدفع نسبة محترمة الى الاشتغال بالصناعة كما يحدث فى كل الدول المتحضرة التى تحقق توازن دخلها القومى العام بتشجيع الصناعات المختلفة . ذلك أن المشتغلين بمختلف الصناعات فى مصر طبقا لاحصاء ١٩٤٨ قد بلغ عددهم ٣٦٧٫٣٦٣ — أى

---

(١) الدكتور محمود أنيس — من تقرير عن الدخل القومى لعام ١٩٥٠ .
وقد قدرت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥ متوسط دخل الفرد فى مصر من الصناعة بخمسة وتسعين جنيها سنويا ومن الزراعة بثمانية وأربعين جنيها وقدرت عن نفس السنة نسبة الناتج الصافى من الصناعة الى مجموع الدخل القومى بعشرة فى المئة ونسبة الناتج الصافى من الزراعة الى مجموع الدخل القومى بأربعين فى المئة .
وهذا التقدير لا يختلف كثيرا عن التقدير المصرى التقريبى المشار اليه .

نحو عشر عدد المشتغلين بالزراعة — ويبلغ جملة رأس المال المستثمر فى مختلف الصناعات ٦٩٬٩٠٨٬١٧٣ جنيها .

وقد تحسنت هذه النسبة قليلا لأن الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة كانت قد قدرت نسبة المشتغلين بالصناعة بسبعة فى المئة من مجموع المشتغلين كما قدرت المشتغلين بالزراعة بخمسة وخمسين فى المئة وكان ذلك عام ١٩٤٥ . ولقد بلغت نسبة دخل الصناعة الى مجموع الدخل القومى ١٤ فى المئة [١] لعام ١٩٥٠ بينما بلغت نسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع المشتغلين بالحرف المختلفة فى بريطانيا ٥٣ فى المئة (عام ١٩٣١) وبلغت هذه النسبة فى بلجيكا ٥٣ فى المئة (عام ١٩٣٠) وفى سويسرا ٤٩ فى المئة (عام ١٩٣٠) وفى هولندا ٤٨ فى المئة (عام ١٩٣٠) وفى السويد ٤٨ فى المئة (عام ١٩٤٠) وفى المانيا ٤٧ فى المئة (عام ١٩٣٣) وهذه الدول جميعها من الدول التى تعد دولا صناعية من الدرجة الأولى . أما الدول نصف الصناعية — وهى الدول التى يجب أن تحذو مصر حذوها فى العهد الجديد — فقد حققت التوازن — لمصلحة دخلها القومى — بين نسبة المشتغلين بالزراعة ونسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع عدد المشتغلين بالحرف المختلفة . ففى تشيكلوفاكيا (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٨ فى المائة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٤٠ فى المئة وفى فرنسا (عام ١٩٣١) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٦ فى المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٩ فى المئة وفى النمسا (عام ١٩٣٤) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٢ فى المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٨ فى المئة وفى النرويج (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٥ فى المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٦ فى المئة وفى الدانمرك (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٥ فى المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٣ فى المئة وفى ايطاليا (عام ١٩٣٦)

---

(١) قدرت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥ الدخل من الصناعة بعشرة فى المئة من مجموع الدخل القومى .

تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٤٨ فى المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٣ فى المئة [1] .

د — سوء توزيع الدخل من الزراعة على المشتغلين بها

والظاهرة الرابعة أن ملاك الأراضى الزراعية — كما رأينا فى احصاء ١٩٥٠ — قد بلغ عددهم ٢٫٧٦٠٫٦٦١ مالكا أى نحو المليونين وثلاثة أرباع المليون يملكون ٥٫٩٦٢٫٦٦٢ فدانا أى نحو ستة ملايين من الأفدنة ولكن ضيق هذه الأرض الطيبة يكاد يخنق الأنفاس وتوزيعها على هذه الملايين الأحد عشر من المصريين الذين يعيشون على الزراعة والانتاج الحيوانى ليس توزيعا عادلا .

فالذين يملكون فدانا فأقل — طبقا لاحصاء ١٩٥٠ — يبلغ عددهم ١٫٩٨١٫٣٣٩ وتبلغ مساحة مايملكونه ٧٨٠٫٢٤٦ فدانا بمتوسط ٤٠ فى المئة من الفدان لكل منهم والذين يملكون أكثر من فدان لغاية خمسة أفدنة يبلغ عددهم ٦١٨٫٨٦٠ وتبلغ مساحة ما يملكون ١٫٣٢٤٫٠٣٠ فدانا بمتوسط ٢٫١١ فدانا لكل منهم والذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة الى عشرة يبلغ عددهم ٨٠٫٠١٩ وتبلغ مساحة ما يملكون ٥٣١٫٠٢٤ فدانا بمتوسط ٦٫٦٢ فدانا لكل منهم والذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة الى عشرين يبلغ عددهم ٤٦٫١٢٧ وتبلغ مساحة ما يملكون ٦٢٦٫٠٠ بمتوسط ١٣٫٦٧ فدانا لكل منهم . ويتبين من هذا الاحصاء الحديث مبلغ سوء توزيع الثروة الزراعية وبالتالى سوء توزيع الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى على المشتغلين بها — اذ يتضح من هذا الاحصاء أن نصف مجموع مساحة الأراضى المزروعة وعلى وجه التحديد ٣٫٢٦٢٫٠٠٠ فدانا موزعة على ٢٫٧٢٦٫٣٤٥ مصريا هم الذين يملكون عشرين فدانا فأقل بمتوسط يتراوح بين أربعين فى المئة من الفدان لمن يملكون

---

(1) G. H. Cole: The Intelligent Man's Guide to the Post War World, p. 678.

فدانا فأقل وفدانين واحد عشر فى المئة من الفدان لمن يملكون من فدان لخمسة أفدنة وستة أفدنة واثنين وستين فى المئة من الفدان لمن يملكون من خمسة أفدنة لعشرة وثلاثة عشر فدانا وسبعة وستين فى المئة من الفدان لمن يملكون من عشرة أفدنة لعشرين فدانا . كما يتضح من هذا الاحصاء أن نحو النصف الآخر من مجموع مساحة الأراضى المزروعــة وعلى وجه التجديد ٢٫٧٠٠٫٦٦٢ فدانا أى مليونين وثلاثة أرباع المليون من الأفدنة يستأثر بها — وحدهم — ٣٤٫٣١٦ مصريا بمتوسط يتراوح بين ٢٣٫٧٨ فدانا لمن يملكون من عشرين لثلاثين فدانا و ٣٧٫٨٠ فدانا لمن يملكون من ثلاثين لخمسين فدانا و ٦٨٫٢٠ فدانا لمن يملكون من خمسين لمئة فدان و ١٣٨٫٥٠ فدانا لمن يملكون من مئة لمئتى فدان و ٢٧١ فدانا لمن يملكون من مائتين لاربعمائة فدان و ٤٨٥٫٥٨ فــدانا لمن يملكون من أربعمائة لستمائة فدان و ٦٦٧٫٨٠ فدانا لمن يملكون من ستمائة لثمانمائة فدان و ٩٠٣٫٥٦ فدانا لمن يملكون من ثمانمائة لألف فدان و ١٢٤٢٫٦١ فدانا لمن يملكون من ألف لألف وخمسمائة فدان و ١٦٨٦٫٩١ فدانا لمن يملكون من ألف وخمسمائة لألفى فدان و ٤٤٧٨٫٣٦ فدانا لمن يملكون أكثر من ألفى فدان .

نعم ! ٣٫٢٦٢٫٠ فدانا موزعة على ٢٫٧٢٦٫٣٤٥ مصريا و ٢٫٧٠٠٫٦٦٢ فدانا يستأثر بها — وحدهم — ٣٤٫٣١٦ مصريا فقط !

هذه هى الظاهرة التعسة الرابعــة من ظواهر سوء توزيع الدخل القومى فى احصاء عام ١٩٥٠ وهى الظاهرة التى يجب أن يعمل المفكرون المصريون الأحرار فى العهد الجديد على ازالة وصمتها من جبين مصر .

وهذه الظاهرة تكاد تكون مزمنة فى كيان الاقتصاد الزراعى المصرى فقد لاحظ الباحثون الاجتماعيون الأجانب الذين توفروا على دراسة مشاكل السكان فى مصر — وواجب الانصاف يحتم الاعتراف بأنهم كانوا الطليعة فى هذا الحقل البكر الذى حاول الاستعمار جاهدا أن يصرف المصريين عنه بكل القوى — عند تعليقهم على تقرير اللجنة التى شكلت

فى يوليو ١٩٣٨ لدراسة الفقر فى مصر أن من يملكون خمسة أفدنة فأقل يبلغ مجموعهم ٩٣ فى المئة من مجموع الملاك ولا تزيد نسبة ما يملكون عن ٣١ فى المئة من مجموع الأراضى المزروعة بينما عدد الملاك الذين يملكون أكثر من عشرين فدانا يبلغ عددهم ١ر٥ فى المئة من مجموع الملاك ومع ذلك فانهم يستأثرون بنحو نصف مجموع أراضى القطر المزروعة [١] ومعنى هذا أن ٣٤ر٣١٦ مصريا قد استأثروا عام ١٩٥٠ بنصف الدخل القومى من الزراعة والانتاج الحيوانى أى بنحو مائة وخمسين مليونا ووزع النصف الآخر ويبلغ نحو مائة وسبعين مليونا من الجنيهات على ٢ر٧٢٦ر٣٤٥ مصريا أى نحو مليونين وثلاثة أرباع المليون من المصريين .

وهذا المتوسط الذى يخص الفرد فى مصر من أرض بلاده أقل بكثير مما يخص الفرد فى الدول الزراعية الأخرى كفرنسا والمانيا وايطاليا وانجلترا والهند اذ أن متوسط ما يخص الفرد هناك يتراوح بين فدانين ونصف واثنى عشر فدانا ولا يعترض على ذلك بأن عمل الفلاح المصرى أكثر لأن أغلب الأراضى تزرع أكثر من زرعة واحدة فى السنة لأن الزارع فى البلاد الأخرى وان خصته مساحة أكبر الا أنه لا يزرعها كلها مما يعد الدورة الزراعية ويخصب الأرض فيزيد المحصول مع قلة المصروف أو بعبارة أخرى أن الزراعة فى مصر intensive بينما هى فى أغلب الدول الزراعية الأخرى extensive [٢] .

ـ الأجانب والدخل القومى

ومما ينطوى تحت هذه الظاهرة الخامسة من ظواهر الدخل القومى تملك الأجانب لأراض زراعية فقد دعوت فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب التى صدرت فى أول يونيو عام ١٩٣٩ الى تعديل التشريع المصرى

(1) Wendell Cleland: A Population Plan for Egypt, L'Egypte Contemporaine No. 185, p. 467.

(٢) الدكتور السيد صبرى : « تحليل نتائج التعداد فى مصر » ص ١٢٥ .

بحيث ينص صراحة على عدم تملك الأجانب لعقارات زراعية فى مصر[1]

وقد استجاب المشرع المصرى لهذا الاقتراح بعد أن أيقن بأنه لا يتعارض مع أحدث التشريعات فى الدول المتحضرة وبأنه يحقق خيرا للاقتصاد الزراعى المصرى . فصدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ الذى نص فى مادته الأولى على أنه :

« يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتياديين اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية بالمملكة المصرية » .

ويدل احصاء عام ١٩٤٩ على أن الأجانب يملكون ٢٣٣٫٠١٣ فدانا موزعة على ٣٨٠٠ أجنبى بمتوسط ٦١٫٣٢ فدانا لكل منهم بينما متوسط ما يملكه المصرى من أرض بلاده فى نفس العام لم يتجاوز ١٫٨٩ فدانا أى أقل من واحد على ثلاثين من متوسط ما يملكه الأجنبى .

وقد لوحظ فى الأعوام الأخيرة التالية لبدء الدعوة الى قصر حق تملك الأراضى الزراعية على المصريين انصراف الأجانب عن تملكها فان الملاك الأجانب عام ١٩٤٣ بلغ عددهم ٥٤٠٤ وكانوا يملكون ٤٠٥٣٨١ فدانا بمتوسط ٧٥٫٠١ فدانا لكل منهم فهبط عددهم عام ١٩٤٤ الى ٤٩٣٠ مالكا كانوا يملكون ٣٩٤١٣٢ فدانا بمتوسط ٧٩٫٠٤ فدانا لكل منهم ثم هبط عددهم عام ١٩٤٥ الى ٤٥٩٠ مالكا كانوا يملكون ٣٨١٩١٠ فدانا بمتوسط ٨٣٫٢٠ فدانا لكل منهم ثم هبط عددهم عام ١٩٤٦ الى ٤٣٥٧ مالكا يملكون ٣٥٧١٩٢ فدانا بمتوسط ٨١٫٩٨ فدانا لكل منهم . وفى عام ١٩٤٧ بلغ عددهم ٤٥١٠ ولكن هبطت مساحة ما يملكونه الى ٣٤٦٧٤٨ فدانا بمتوسط ٧٥٫٨٧ فدانا لكل منهم وفى عام ١٩٤٨ بلغ عددهم ٤٥٩٢ مالكا ولكن هبطت مساحة ما يملكونه الى ٣٣٥٠١٤ فدانا وهبط متوسط ما يملكه كل منهم الى ٧٢٫٩٦ فدانا . وأخيرا فى عام

---

(١) المؤلف ــ الطبعة الأولى من هذا الكتاب ــ ص ٢١ .

١٩٤٩ هبط عددهم الى ٣٨٠٠ مالكا وهبطت مساحة ما يملكونه الى ٣٣٣٠٦٣ فدانا وهبط متوسط ما يملكه كل منهم الى ٦١,٣٢ فدانا كما سبق أن ذكرنا .

وقد قدرت الثروة العقارية الزراعية التى يملكها الأجانب فى مصر بمائة وستة عشر مليونا ونصف من الجنيهات . وقدرت قيمة ما يملكونه من عقارات مبنية بثمانية عشر مليونا من الجنيهات وبلغ عدد الشركات الأجنبية فى مصر اربعة وثلاثين شركة تقدر رؤوس أموالها بعشرة ملايين ومائتين وتسعة آلاف وأربعمائة وثلاثة جنيهات .

وبذلك يبلغ مجموع الأموال الثابتة والمنقولة التى يملكها الأجانب فى مصر مائتى مليون من الجنيهات يملكها مائة وستة وثمانون ألفا من الأجانب وتسمح هذه الثروة بأن يكون متوسط ايراد كل منهم سبعمائة وعشرين جنيها فى العام (١) . أى نحو عشرين ضعفا لمتوسط ايراد المصرى .

وهذا التقدير لا يدخل فيه رأس مال شركة قناة السويس الذى كان مقدرا عام ١٩٣٧ — عند توقيع اتفاق مونترو الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر — بمبلغ مائتين وأربعين مليونا من الجنيهات وكان مجموع رؤوس الأموال الأجنبية عامئذ مقدرا بمبلغ ثلاثمائة وخمسين مليونا من الجنيهات .

وقد حدث بعد ذلك بسبب حالة التوتر الدولى التى نشأت من تصرفات المانيا النازية بين عامى ١٩٣٧ —١٩٣٩ أن فقدت أسهم الشركات نحو ٣٠ فى المئة من قيمتها فأصبحت رؤوس الأموال الأجنبية التى تستغل فى مصر والتى قدرت عام ١٩٣٧ بمائة مليون وعشرة—عدا قناة السويس — لا تساوى فى عام ١٩٣٩ عندما تسببت المانيا النازية فى اعلان الحرب العالمية الثانية — أكثر من ٧٥ مليونا من الجنيهات (٢) .

---

(١) La Bourse Egyptienne : 12 Fév. 1952.

(٢) تقدير مسيو مارسيل فانسينو Marcel Vincenot رئيس مجلس ادارة البنك العقارى ـ جريدة La Bouse Egyptienne فى ١٤مارس١٩٤٤

وقد حدث بسبب التضخم المالى الذى نشأ فى مصر عقب الحــرب العالمية الأخيرة وتزايد بتوالى سنى الحرب أن ارتفعت قيمة الأسهم ارتفاعا كبيرا ولذلك قدرت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر فى أوائل عام ١٩٤٤ بمبلغ ٢٢٥ مليونا من الجنيهات بعد أن كانت مقدرة فى أواخر عام ١٩٣٩ بخمسة وسبعين مليونا . أما شركة قناة السويس وقد كانت مقدرة بمائتين وأربعين مليونا فقد قدرت فى أوائل ١٩٤٤ بضعف تلك القيمة فقط — نظرا للاعتبارات الحربية التى خفضت حركة النقل بالقناة — أى بمبلغ ٤٨٠ مليونا وبذلك قدر مجموع رؤوس الأموال الأجنبية بمصر بنحو سبعمائة مليون جنيه عامئذ أى عام ١٩٤٤ .

وقد هبط هذا الرقم كما رأينا فى عام ١٩٥٢ اذ قدرت رؤوس الأموال الأجنبية بمائتى مليون من الجنيهات عدا شركة القنال فيكون مجموع رؤوس الأموال الأجنبيةمقدرا بنحو ستمائةوخمسين مليونامن الجنيهات.

ومما يتصل بموضوع الأجانب والدخل القومى الأراضى المرهونة للبنوك العقارية التى للأجانب مصلحة مالية فيها . فقد لوحظ فى أعوام الرواج التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة أن مساحة الأراضى المرهونة للبنك العقارى المصرى — وحده — قد تضاءلت . ففى عام ١٩٤٥ بلغت مساحتها ١٠٣٧٣٧ فدانا مرهونة فى مقابل ديون قدرها ٢ر١٦٤ر٤٦٨ جنيها وفى عــام ١٩٤٦ هبطت مساحتهــا الى ٩٥٨٦٣ فدانا مرهونة فى مقابل ديون قدرها ١ر٩٣٠ر٨٨٦ جنيها وفى عام ١٩٤٧ بلغت مساحتها ٨٨٢١٢ فدانا مرهونة فى مقابل ديون قدرها ١ر٧٠٧ر٥١٤ جنيها .

النتائج المترتبة على مأساة الدخل القومي

ا — النتائج الانسانية . ج — النتائج الصحية .

ب — النتائج الثقافية . د — النتائج الاجتماعية والسياسية .

على أى وجه قلبت الاحصائيات الزراعية عن الزراعة فى مصر يتضح منها أن ما يخص الفرد الواحد من المشتغلين بالزراعة لا يزيد اطلاقا عن نصف فدان فقد سبق أن ذكرنا أن ملاك الأراضى الزراعية — طبقا لاحصاء ١٩٥٠ — يبلغ عددهم ٢٫٧٦٠٫٦٦١ .

كما سبق أن ذكرنا أن احصاء ١٩٤٧ يقرر أن المشتغلين بالزراعة — بين مالك ومستأجر وعامل زراعى بالأجرة — يبلغ عددهم ٣٫٧٩٠٫٠٠٠ يعول كل منهم زوجة وطفلاً أو طفلة أقل من خمس سنوات فيكون مجموع الذين يعيشون على الزراعة — على أقل تقدير — أحد عشر مليونا من المصريين اذا استبعدنا من ينتسبون الى أسر الملاك الذين تمكنهم مواردهم من اتمام قدر من التعليم أو التدريب الحرفى يؤهلهم لشغل احدى وظائف الدولة أو احتراف احدى المهن الحرة . أو من أغرتهم أرباح العمل فى الصناعة على هجر القرية والاقامة فى المدن وبذلك انقطعت أو كادت صلة هؤلاء بالعمل فى الزراعة .

وقد علمنا أن احصاء ١٩٥٠ يقرر أن الأراضى المزروعة فى مصر تبلغ مساحتها ٥٫٩٦٢٫٦٦٢ فدانا أى نحو ستة ملايين اذا وزعت على مجموع المشتغلين بالزراعة — بين مــلاك ومستأجرين وعمــال بالأجرة ومن يعولون — لما نال كل منهم أكثر من نصف فدان .

واذا نظرنا الى المأساة من زاوية أخرى ... اذا نظرنا الى الملاك الذين يملكون فدانا فأقل وهم طبقا لاحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم ١٫٩٨١٫٣٣٩ أى نحو المليونين أى أنهم الغالبية العظمى من مجموع الملاك لوجدنا أن

متوسط ما يملكه الواحد منهم ٤٠ فى المئة من الفدان أى أقل من نصف الفدان .

ومأساة الدخل القومى فى مصر تبدو واضحة تثير اهتمام المفكرين المصريين الأحرار فى العهد الجديد . بل تثير ذعرهم فان هذه الطوائف من المشتغلين بالزراعة يقرر احصاء ١٩٤٧ بشأنهم أنهم موزعون على الوجه الآتى :

أولا — الزراع بالأجرة عددهم يبلغ ١٫٣٩٣٫٠٠٠ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو أربعة ملايين مصرى ومصرية .

ثانيا — المستأجرون لأراضى غيرهم يبلغ عددهم ٦٧٨٫٠٠ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو مليونى مصرى .

ثالثا — مزارعون يساعدون ذويهم ويبلغ عددهم ١٫١٧٤٫٠٠٠ .

رابعا — ملاك الأراضى الزراعية الذين يملكون فدانا فأقل وهم طبقا لاحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم — كما سبق أن ذكرنا — ١٫٩٨١٫٣٣٩ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو ستة مـلايين مصرى ومصرية ومن بين هذا العدد نسبة مكررة . أى أن الأسرة الواحدة قد تجمع بين زوج وزوجة من الملاك أو بين أب وابن من الملاك ، كما أن من بين هذا العدد نسبة احصيت بين الملاك واحصيت بين المستأجرين فيكون مجموع هـذه الطوائف الثـلاث نحو أحد عشر مليونا من المصريين والمصريات[1] .

---

(١) ذهب رأى الى أن طبقة الملاك الذين يعيشون فى الريف ويعتمدون فى دخلهم على زراعة أرضهم بأنفسهم تتكون ممن لا تزيد ملكية كل منهم عن خمسة أفدنة (الأستاذ محمد عبدالحميد السكرى ــ دخل الفلاح المصرى من الزراعة فى سنة ١٩٣٧ ــ مجلة « مصر المعاصرة » يناير ١٩٥٢) ولما كان من يملكون من فدان لخمســة أفدنة يبلغ عددهـم ٦١٨٫٨٦٠ فى احصاء ١٩٥٠ يعولون مثل هذا العدد لاضعفه لأن نسبة كبيرة من هذه الطبقة تحاول جاهدة أن ترسل بعض أبنائها لتلقى العلم خارج القرية كما أن نسبة أخرى منها مكررة لأن الأسرة الواحدة قد تجمع بين مالكين أو بين مالك ومستأجر فيكون مجموع من يعيشون على الزراعة من هذه الطبقة مليونا ويكون مجموع الذين يعيشون على الزراعة أحدعشر مليونا أى بنسبة ٥٥ فى المئة من مجموع الشعب المصرى كما قدمنا فى صدر هذا البحث .

هذا العدد الضخم من المواطنين وهو أكثر من نصف الشعب المصرى يعانى نتائج دامية لمأساة الدخل القومى بل يعيش مأساة الدخل القومى بتفاهته وجموده وانحطاط مستوى دخل المشتغلين بالزراعة منه وسوء توزيع هذا الدخل من الزراعة على المشتغلين بها .

ا ـ النتائج الإنسانية

لاحظ الاحصائيون المصريون عقب احصاء عام ١٩٢٧ أن « الأرض ليست مورد رزق المشتغلين بالأعمال الزراعية فقط بل هم ونساؤهم وأطفالهم ومن يعولون غير هؤلاء ممن يقدرون بحوالى تسعة ملايين من الأنفس فان الفرد الواحد فى الريف يعيش على أقل من الفدان بكثير لأن الزمام المزروع يبلغ حوالى الخمسة ملايين فدان ونصف»[١] ولو أنهم فطنوا الى أن الزمام المزروع لا يملكه — جميعه — المصريون وحدهم وانما يملك الأجانب نحو ثلث مليون فدان منه وهم لا يشتغلون بالزراعة كما يشتغل المصريون لانتهوا معنا الى أن المشتغلين بالزراعة من المصريين لايعيش الواحد منهم على أكثر من نصف فدان. وهذه الملايين الأحد عشر من المصريين الذين يعيشون فعلا على الزراعة سواء عن طريق الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان أو عن طريق الاشتغال بالأجرة لدى الغير تعانى أهوال مستوى منحط للمعيشة جدير بكل عناية المفكرين الأحرار فى العهد الجديد .

فالعامل الزراعى فى مصر يتقاضى الآن أجرا يوميا يتراوح بين عشرة قروش وخمسة عشر قرشا وهو لا يشتغل فى العام أكثر من مائتى يوم[٢] كما أن متوسط عدد الأشخاص الذين يعولهم لا يقل عن شخصين يوزع

---

(١) الدكتور السيد صبرى ـ المرجع السابق ـ ص ١٢٣ طبعة ١٩٣٥

(٢) قامت مصلحة الفلاح عام ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ بدراسات فى مائة قرية وثمانية تبين منها أن متوسط أيام العمل للعامل الزراعى هو ١٢٠ يوما جريدة « المصرى » بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٢ .

وقد نصت المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى على أن يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الزراعة برياسة أحد موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير من الملاك والعمال الزراعيين .

عليهم ذلك الأجر الحقير . أى أن هناك نحو ستة ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من خمسة وعشرين مليما فى اليوم [1] .

وهؤلاء العمال الزراعيون ومن يعولون ليسوا أسوأ المواطنين حالة فهناك الطائفة الأخرى من المواطنين الذين سبقت الاشارة اليهم وهم ملاك الأراضى الزراعية التى تقدر مساحتها بفدان فأقل بمتوسط لا يزيد عن ٤٠ فى المئة من الفدان لكل منهم — وهم طبقا لاحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم ١٫٩٨١٫٣٣٩ ومن يعولون فيقدر مجموعهم بنحو خمسة ملايين مصرى ومصرية . هذه الطائفة لا تقل تعاسة عن العمال الزراعيين لأن العامل الزراعى يشتغل بأجر مائتى يوم فى العام يتقاضى عنها مبلغا يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيها فى العام بينما المالك يزرع أربعين فى المئة من الفدان لا يمكن أن تغل له هذه القطعة من الأرض فى أحسن الظروف أكثر من خمسة عشر جنيها فى العام بعد استبعاد التكاليف الزراعية مع العلم بأن هذا المزارع المالك يشتغل فى الأرض بلا مقابل مع أفراد أسرته.

هذه الملايين الأحد عشر من المصريين ، نصف الشعب المصرى ، بسبب هذه الظروف التعسة التى تحيط بالدخل القومى تعيش فى مستوى انسانى منحط . بل ان الدقة فى التعبير تقتضى أن نقرر أنها تعيش فى مستوى أقل من مستوى الآدميين وأقل من مستوى البهائم التى تشاركهم نفس الحياة الريفية فى مصر .

وليس فى هذا أقل مغالاة فان مقدار ما تتكلفه الماشية الواحدة من مواشى الفلاح الفقير فى العام لا يقل عن ثلاثين جنيها يمكن توزيعها على الشكل الآتى :

م	
١٢٠٠	اجارة نصف فدان برسيم
٥٠٠	اجارة ثلث فدان برسيم جراوة (بين زراعة الأذرة والقطن)
٥٠٠	ثمن خمسة احمال تبن ابيض
٥٠٠	ثمن أردب عليق أو أردب كسب
٥٠٠	عفش زراعة فدان أذرة
٣٢٠٠	مجموع تكاليف الماشية الواحدة

---

(١) قدرت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة متوسط أجر العامل الزراعى السنوى فى مصر بتسعة عشر جنيها .

أى أن ماشية ذلك الفلاح الفقير تتكلف ثلاثة أضعاف ما يناله هو نفسه واحد عشر مليون مصرى يعيشون من العمل فى الزراعة فقد تبين لنا أن الفلاح المصرى لا يكسب فى العام أكثر من ثلاثين جنيها على أساس عمله مائتى يوم بأجر يومى اقصاه خمسة عشر قرشا وأن ذلك الفلاح يعول —على الأقل— زوجة وطفلا أو طفلة أقل من خمس سنوات أى أقل من السن التى يبدأ فيها الطفل فى الارتزاق فلاينال الواحد أكثر من ألف قرش فى العام . وقد يعترض على هذا الكلام بأن الفلاح المصرى يستفيد من لبن ماشيته ومن نتاجها ولكن هذا الاعتراض لا قيمة له لأن تلك الاستفادة تكاد تكون وهمية فان لبن البقرة المصرية يستنفده ابنها الرضيع الذى اذا بيع بعد أربعة أو خمسة شهور من ولادته أى عند انقطاع اللبن فلن يتجاوز ثمنه أربعة جنيهات كما أن أقصى ما يمكن أن يستفيده الفلاح المصرى من جاموسته أن يبيع ابنها بعد شهر من ولادته بثمن لا يمكن أن يتجاوز سبعة جنيهات وأن ينتفع بلبنها فى تحويله الى مسلى لن يتجاوز قدر صفيحتين ثمنهما ستة عشر جنيها والى ملء « بلاصين » من الجبن لا يتجاوز ثمنهما خمسة جنيهات .

ومن ذلك يتضح أن الماشية تتكلف أكثر من ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يناله الآدمى العامل فى أرض مصر [1] فلا يمكن ادخال ايراد هـــذه الماشية السعيدة فى حساب رزق هذا الفلاح .

بل هناك أكثر من ذلك ... هناك البهائم التى لا تعطى للفلاح المصرى لا لبنا ولا مسليا ولا جبنا ولا « مشا » ومع ذلك فهى تتكلف أكثر من متوسط ما يكسبه نفس الفلاح . هناك الحمير التى تكاد لا تفيد مالكها الفلاح الا فى نقـــل الأتربة أو اتخاذها كمطية لمسافات قريبة فمتوسط تكاليف الحمار عند الفلاح المصرى الفقير فى العام لا يقل عن اثنى عشر جنيها يمكن توزيعها على الشكل الآتى :

---

(١) عبد الغنى غنام « الاقتصاد الزراعى وادارة العزب » ص ٢٢٣

قرش

٥٠٠	اجارة خمس فدان برسيم
١٥٠	ثمن حمل ونصف حمل تبن
٥٠٠	ثمن أردب فول
١٠٠	أردب ردة
١٢٥٠	مجموع تكاليف الحمار الواحد فى العام

واذا استبعدنا الجـانب « الانسانى » الذى ينفر من وضع احد عشر مليون مواطن فى مســتوى أدنى من مستوى المواشى والبهائم فى نفس الوطن الواحد فان للطبيعة البشرية حقا فى حد أدنى لكمية الغذاء ونوعه .

فقد قرر الاخصائيون فى علم غذاء الجماعات أن الوحدة الغذائية اليومية للرجل البالغ فى الطبقات الفقيرة كالعمال تتكون من ٦٠٠ جرام من الخبز البلدى و ١٥٠ جراما من اللحم البقرى و ٢٠٠ جرام من اللبن و ١٥٠ جراما من الخضر بما فيه البصل و ٧٥ جراما من الأرز و ٧٥ جراما من العدس أو الفول و٧٥جراما من المسلى و٣٠جراما من السكر و٣٠جراما من الملح و ٢٥ جراما من الفلفل وهذا الغذاء يحتوى على حوالى ٣٠٠٠ كالورى [١] .

وكان ثمن هذه الوحدات الغذائية فى أوائل الحرب العالمية الأخيرة يقدر بثمانية وعشرين مليما وهو يقدر الآن بستين مليما .

وهذا التقدير قد بنى على أساس ارتفاع الأسعار فى أوائل الحرب الأخيرة ولذلك فهو لا يتناقض مع تقدير اخصائى آخر قرر فى أوائل عام ١٩٣٩ أن أقل مبلغ لازم لغـذاء شخص بالغ يعيش فى أسرة هو

---

(١) الدكتور حســن كمــال : بحث عن « غذاء الجمــاعة » ــ مجلة « المقتطف » مايو ١٩٤٠ .

١٩مليما فى‌اليوم أى٦٩٣قرشا فى‌السنة[1]. وقدوصل هذا الرقم‌الآن الى ستين مليما فى اليوم . أى اثنين وعشرين جنيها فى السنة . وقد رأينا أن هذا المبلغ هو ايراد اسرة كاملة مكونة من ثلاثة أفراد فى السنة .

وهذه الاحصائيات التى ذكرناها عن موارد الفلاح المصرى قد روعى فيها التوسع ومع ذلك فهى لا تكفى — كما رأينا — لما تحتمه الضرورة القصوى من غذائه وغذاء اسرته . أما الاحصائيات الأخرى التى‌لا تكتفى باعطائه الحد الأدنى من الغذاء الضرورى فأنها لا تكتفى بالجنيهات العشرين التى تكون كل موارد نحو اربع ملايين أسرة من أسر الفلاحين المصريين التى تتكون كل أسرة منها من ثلاثة أشخاص على الأقل بل تحدد مبلغا يقرب من ضعف هذا المورد سنويا كأقل ما يكفى لحياة أسرة الفلاح وتوزيعها على الأوجه الضرورية الآتية :

ثمن زيت للمطبخ وبعض خضروات تكميلية غير الخضروات التى يحصل عليها من الحقل ولحم — أحيانا — وسكر وشاى .

ثمن غاز للمصباح وتكاليف التجديد فى‌الأدوات المنزلية كالقلل والصحاف أو ما تحتاج اليه الجاموسة أو ما يحتاج اليه الحمار من عليق أثناء الصيف .

ثمن ملابس جديدة كجلاليب للفلاح أو ثوب لزوجته أو ابنته بمناسبة العيد .

مصاريف بسبب المرض أو سدادالغرامات التى يحكم بها .

مصاريف استثنائية — وهذا البند الأخير وهو الوحيد الذى يمكن أن يقتصد منه — يتضمن نفقات الختان أو الجنازات لسبب وفاة أحد أفراد الأسرة أو الزواج أو المهر وأحيانا لا تكفى موارد الأسرة لتغطية هذه المصاريف [2] .

---

(١) Wendel Cleland — البحث السابق مشيرا الى تقدير الدكتور William Wilson ص ٤٦٧ .

(٢) Henri Habib Ayrout: Fellahs, p. 72.

وقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٥١ فى فبراير ١٩٥١ بدراسة عن نفقات المعيشة وتولى الأخصائيون الزراعيون والمفتشون بالمراكز الاجتماعية وموظفو مصلحة العمل والتعاون دراسة حالة مائة وسبع أسر من أسر العمال الزراعيين وقصروا الدراسة على الأسر المكونة من خمسة أشخاص مع مراعاة أن تكون الدراسة خاصة بعمال الزراعة الذين لا يملكون ولا يستأجرون أرضا فاتضح أن متوسط ما تنفقه أسرة العامل الزراعى فى الشهر ٥٩٤ر١ قرشا وقد رأت الوزارة أن تستعين — زيادة فى الاحتياط — بآراء مفتشى مصلحة الفلاح لاتصالهم بأهل المناطق التى يعملون بها فاتضح أن متوسط ما تنفقه أسرة العامل الزراعى بما فى ذلك المسكن ٥٥٢ قرشا . أى أن متوسط ما يخص الفرد من هذه النفقات مائة وثمانون قرشا شهريا أى ستة قروش فى اليوم وهو ضعف ما يناله فعلا ملايين من أسر هؤلاء العمال الزراعيين لأن متوسط أجر العامل الزراعى — كما سبق أن ذكرنا — يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيها فى العام أى أن متوسط أجره الشهرى يبلغ نحو مائتى قرش وهو يعول اثنين من أفراد أسرته على الأقل فلا ينال كل منهم أكثر من سبعين قرشا شهريا ولا ينال كل منهم يوميا أكثر من خمسة وعشرين مليما (١)

وقد لاحظ الباحثون الاجتماعيون أن الكثير من أسر العمال الزراعيين يتعاون أفرادها على مواجهة تكاليفها وتبينوا أن نسبة دخل رب الأسرة الى دخول باقى الأفراد هى ٢ الى ١ تقريبا أى أن متوسط ما يجب أن يساهم به فى نفقات الأسرة — على أساس أن هذا المتوسط هو ٥٩٤ر١ قرشا — شهريا يساوى نحو ضعف ما يكسبه .

ب — النتائج الصحية

ولقد ترتب على هذا المستوى المنحط من المعيشة .

« أولا — أن الأحوال الصحية فى القطر المصرى عامة تعتبر أسوأ

(١) قدرت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة متوسط أجر العامل الزراعى سنويا فى مصر بتسعة عشر جنيها ومتوسط أجر العامل الصناعى باثنين وأربعين جنيها .

الأحوال بالقياس الى كافة الأمم المتمدنة فى القارات الخمس حتى تلك التى تشبهها أو دونها فى نسبة المتعلمين .

ثانيا — أن الأحوال الصحية فى الريف الذى تسكنه أغلبية المصريين ليست سيئة فحسب بل أنها تسير من سيىء الى أسوأ » [1] .

وقد دلت الأحصائيات الصحية على ظاهرة خطيرة يتخذها الأخصائيون فى علم الصحة عادة دليلا على تقدم الحالة الصحية فى دولة ما أو على تدهورها وهذه الظاهرة هى الزيادة المخيفة فى نسبة وفيات الأطفال الى المواليد الأحياء . فقد كانت النسبة فى وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة فى أحصاء ١٩٣٨ الى المواليد أحياء ١٥١ فى الألف وارتفعت فى أحصاء ١٩٣٣ الى ١٦٢ فى الألف وظلت النسبة تتأرجح بين ١٥٠ فى احصاء ١٩٤١ و ١٦٨ فى احصاء ١٩٤٢ و ١٦٠ فى احصاء ١٩٤٣ و ١٥٢ فى احصاء ١٩٤٤ و ١٥٣ فى احصاء ١٩٤٥ و ١٤١ فى احصاء ١٩٤٦ و ١٣٤ فى احصاء ١٩٤٧ و ١٢٦ فى احصاء ١٩٤٨ و ١١٥ر٤ فى احصاء ١٩٤٩ فهى لا تزال نسبة مرتفعة ارتفاعا مشينا بحالة مصر الصحية اذا قورنت بحالة غيرها .

ويكفى لابراز سوء الحالة الصحية أن نذكر أن نسبة الوفيات فى الألف من مجموع سكان مصر فى احصاء ١٩٤٣ قد بلغت ٢٨ر٣ كما بلغت ٢٨ر٦ فى احصاء ١٩٤٥ و ٢٥ر٩ فى احصاء ١٩٤٦ و ٢١ر٤ فى احصاء ١٩٤٨ و ٢٠ر٥ فى احصاء ١٩٤٩ بينما هذه النسبة — عن نفس السنة — لم تتجاوز فى فرنسا ١٦ر٤ وفى المانيا ١٢ر٤ وفى ايطاليا ١٤ر٢ وفى بلجيكا ١٣ر٥ وفى هولنده ١٠ر١ وفى بلغاريا ١٤ر٢ وفى اسبانيا ١٣ر٢ وفى السويد ١٠ر١ وفى سويسرا ١١ بل أنها لم تصل قط الى هذه النسبة المروعة التى وصلت اليها فى مصر أى الى ٢٨ر٣ فى الألف من مجموع السكان فى أى دولة من دول العالم وأقصى ما وصلت اليه هو ٢٣ر٣ فى المكسيك عام ١٩٤٠ ثم هبطت النسبة هناك الى ٢١ر٣ عام ١٩٤٣ كما وصلت الى

(١) الدكتور عبد الواحد الوكيل — من بحث عن « الصورة القاتمة لحالة مصر الصحية » مجلة « المقتطف » عدد مايو سنة ١٩٤٠ .

٢٣ فى شيلى عام ١٩٣٩ ثم هبطت الى ١٩٫٩ عام ١٩٤٣ ووصلت الى ٢٢ فى الهند عامى ١٩٤١ و ١٩٤٢ ولكننا — فى مصر — لاتزال نسبة الوفيات فى الألف من مجموع المصريين تكاد تصل الى ضعف وثلاثة أضعاف هذه النسبة فى معظم دول العالم !

وتدل الاحصائيات الرسمية عن « الأمراض الاجتماعية » كما يسميها علماء الصحة على تدهور يقطع بأن الأحزاب المصرية التى تتالت على حكم مصر منذ تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ قد تركت تسعين فى المائة من المواطنين يعانون أهوال المرض . وأسباب هذه الأمراض « توجد عادة متغلغلة فى تلافيف الفقر والجهل والعادات السيئة وكذلك فى نوع العمل الذى يرتزق منه الانسان والوسط الذى يعيش فيه » [١] فقد بلغ عدد المرضى بالرمد الحبيبى قبيل الحرب العالمية الأخيرة ١٤ مليون ونصف مليون مصرى أى تسعين فى المائة من المصريين — حينذاك — وبالانكلستوما ثمانية ملايين أى نصف المصريين وبالديدان المعوية الأخرى ثمانية ملايين أى نصف المصريين ، عدا الأمراض التناسلية والرئوية والعقلية . وهذه المجموعة المخيفة من الأمراض هى التى جعلت الأخصائيين يقررون أننا «اذا جمعناها بعضها الى بعض مرضا مرضا وجدنا جملتها زهاء ٥٠ مليونا أى أنها تكفى لاصابة شعب من ٥٠ مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد ، فاذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص فى المتوسط ثلاثة أمراض فى وقت واحد . واذا اتبعنا مايفعله الأخصائيون الأميركيون وأردنا أن نترجم هذه الأرقام بالجنيهات التى تخسرها الأمة فى المجهود القومى بسبب هذه الأمراض وقدرنا أن متوسط قيمة المجهود الذى يبذله الشخص السليم فى السنة يساوى ١٢ جنيها وأن المصاب بثلاثة أمراض يهبط انتاجه الى النصف وهو تقدير كثير التواضع لرأينا أن ما تخسره البلاد بسبب هذه الأمراض هو زهاء مائة مليون جنيه فى كل عام » [١] فاذا ترجمت هذه الأرقام بلغة

---

(١) الدكتور عبد الواحد الوكيل — المرجع السابق .

الأجور ونفقات المعيشة الحالية لبلغ ما تخسره البلاد ثلاثمائة مليون جنيه.

أما الأمراض الأخرى أى الأمراض غير الاجتماعية فان نسبة المصابين بها الى مجموع السكان لا تزال نسبة مرتفعة ارتفاعا مخيفا . كما أن مقارنة هذه النسبة بنسبة المصابين بها فى الدول الأخرى تثير ذعر الجيل الجديد من المفكرين الأحرار . وانني لأكتفى هنا بأن أذكر — على سبيل المثال — عاهة واحدة هى العمى . فقد كان عدد العمى فى احصاء ١٩١٧ يبلغ ١٥٥ر٥١١ أى بنسبة ١٢٢٣ فى كل مائة ألف من مجموع السكان وبلغ عددهم فى احصاء عام ١٩٢٧ : ١٠٩ر٩٣٤ أى بنسبة ٧٧٥ فى كل مائة ألف . ومع أنه قد حدث تحسن يسير فى احصاء ١٩٣٧ اذ هبط عددهم الى ٨٦ر٢١٨ الا أن نسبتهم الى مجموع السكان لا تزال مشينة لمصر اذ أن نسبة العمى فى انجلترا وويلز ٧٣ فى كل مائة ألف وفى المانيا ٥٦ فى كل مائة ألف بل أنها حتى فى الهند لم تزد فى أحصاء عـام ١٩٢١ عن ١٥٢ فى المائة ألف . وقد لاحظ الاخصائيون فى الاحصاء بمصر أن « اصابات العمى والعور تزيد بعد الطفولة بنسبة واضحة . ولا نزاع فى أن هناك بعض العوامل التى تساعد على ارتفاع نسبة هاتين العاهتين ، فكثرة الذباب لعدم العناية بوسائل النظافة تسبب انتشار الرمد الصديدى، والجو المشبع بالأتربة يؤذى العيون السليمة بسرعة عظيمة ، ويأتى بعد ذلك اهمال العلاج حتى يصل المرض الى حد العاهة » [١] .

ولا تزال نسبة ذوى العاهات على العموم بين عمى وعـور وصم وبكم وضعفاء القوى العقلية مرتفعة ارتفاعا يستلفت النظر وان بدا تحسن بسيط فى الاحصائيات الأخيرة اذ بلغ مجموع عدد ذوى العاهات فى احصاء عام ١٩١٧ — ٥٨٧ر٧١٧ وهبط فى احصاء عام ١٩٢٧ الى ٤٠٦ر١٢٣ ثم هبط بالتالى فى احصاء عام ١٩٣٧ الى ٢٦٩ر٣٣٩ ، ورغم هذا التحسن فلا يزال نحو ثلث مليون مصرى مصابا بعاهة كان يمكن تلافيهـا — ولا شك — لو عولجت مأساة الدخل القومى علاجا عصريا .

---

(١) الدكتور السيد صبرى ـ المرجع السابق ص ١٩٣ .

جـ ــ النتائج الثقافية

ولقد ترتب على مأساة الدخل القومى فى مصر واهمال تدبير موارد جديدة لميزانية الدولة والخضوع لخرافة أن مصر قطر زراعى لا يستطيع أن يعيش الا على الزراعة كأهم مورد من موارد دخله القومى العـام والسماح للسياسة الاستعمارية بصرف السواد الأعظم من المصريين عن أبواب المدارس وتركهم يعيشون عيشة أحط من مستوى البهائم كما رأينا ـــ ترتب على ذلك كله أن نسبة المتعلمين بين المصريين ـــ رغم النهضة العلمية التى بدت آثارها منذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ واستئثار المصريين بأمر التعليم العام الذى ظل يتحكم فيه المستعمر عشرات الأعوام ـــ لا تزال أقل بمراحل من نسبة المتعلمين من الأجانب المقيمـين فى مصر . فقد ثبت من تحليل احصاء عام ١٩٢٧ أن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين رعايا الحكومة المحلية ممن يبلغ عمرهم خمس سنوات فأكثر لا تتعدى ١٢٦ فى الألف بينما هذه النسبة تصل بين الأجانب المقيمين بمصر الى ٧٩٩ فى الألف من مجموع هؤلاء الأجانب. ولا يخطر ببال القارىء أن المقصود بالأجانب فى هذا التحليل هم الأوربيون بل أن وصف الأجنبى ينصرف الى كل من ليس مصريا .

وقد تحسنت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين المصريين فارتفعت فى احصاء ١٩٣٧ الى ١٧٨ أى أن عدد المصريين ممن يبلغون خمس سنوات فأكثر ويلمون بالقراءة والكتابة قد بلغ عامئذ ١٫٨١١٫٨٧١ ومع ذلك فقد ظل ٥٫٠٤٧٫٦١٢ من المواطنين أميين ونسبتهم ٨٢٢ فى الألف وهى نسبة مشينة لأن النسبة بين السوريين المقيمين فى مصر لم تتجاوز عامئذ ٣٠٦ فى الألف ولم تتجاوز بين الفلسطينيين ٣٧٨ فى الألف ولم تتجاوز بين الايرانيين ٢٨٠ فى الألف وبين الأتراك ٢٧٩ فى الألف وبين اليونان ٢٠٢ فى الألف وبين الايطاليين ١٦٩ فى الألف .

واضطرد التحسن قليلا ـــ ففى السنة الدراسية ١٩٤٥ ـــ ١٩٤٦ بلغ مجموع عدد التلاميذ المصريين فى مختلف المدارس ١٫٣٧٠٫٣٣٦

طالبا أى أن أكثر من مليون وثلث مليون مصرى يتلقون العلم فى مختلف معاهده .

وبسبب هذا الوضع الذى جرد المصريين من السلاح العلمى الذى يمكنهم من الكفاح فى سبيل الحياة الحرة الكريمة ارتضت غالبية الشبان المصريين من حملة الشهادات قبول الحياة داخل مكاتب الوزارات والمصالح الحكومية فى مقابل مرتب ثابت تافه . وهى حياة ذليلة راكدة تقتل روح الابتكار فى الشاب . ويكفى أن يعلم القارىء أن نسبة الذين يشغلون هذه الوظائف الحكومية الى مجموع حملة الشهادات على اختلاف انواعها بين ابتدائية وثانوية وعالية قد بلغت ٣٨٤ فى الألف فاذا استبعدنا المحامين والأطباء الذين لا يعملون فى الحكومة من حملة الشهادات لوجدنا أن الأغلبية الساحقة منهم تطرق باب الوظائف الحكوميـــة وتغلق بمجرد دخولها عقولها أمام كل تفكير فى كفاح أشرف وحياة أرفع ورزق أرغد .

واستغل الأجانب المقيمون فى مصر هذا النقص الرئيسى فى تكوين سواد الشعب فزاولوا الأعمال التى تدر الربح الوفير . ولذلك تجد أن نسبة المشتغلين بالتجارة بين المصريين فى احصاء ١٩٢٧ — لا تعدو ٣٦ فى الألف لمجموع المصريين بينما هى بين الأجانب تصل الى ١٥٥ فى الألف لمجموع الأجانب أى أكثر من أربعة أضعاف نسبة المصريين وقد بلغ عدد العاطلين من المصريين الذين يعملون فى مختلف الصناعات ٥٩١ر١١٩ أى أكثر من نصف المليون بينما بلغ عدد غير المشتغلين أى الذين لا يساهمون بجهد ايجابى فى الانتاج القومى العام ١٠٠٥٧ر٠٢٥ ويبلغ غير المشتغلين من حملة الشهادات ٨ر٣٩٦ أى بنسبة ١١٩ فى الألف الى مجموع حملة الشهادات عامئذ . وهى نسبة مرتفعة ارتفاعا مخيفا . ومن المؤلم أن نجد حملة الشهادات من المصريين منصرفين عن الأعمال التى تدر ربحا وفيرا على الأجانب . ففى صناعة استخراج المعادن مثلا لا نجد — فى احصاء ١٩٢٧ — واحدا من حملة الشهادات العالية المصرية يعمل بها ! وفى الزراعة — وهى الى اليوم أساس حياتنا الاقتصادية — لا نجد من المشتغلين بها من حملة

الشهادات الا ٤٩ فى الألف . وفى « الصناعات التحويلية » — وهو التعبير الذى يطلقه الاخصائيون فى الاحصاء على نحو ثمانى عشرة صناعةمختلفة كصناعة الأطعمة النباتيـة والحيوانية والسجائر والصناعات الكيماوية وتجهيز مواد البناء وتشييد المبانى ووسائل النقل وتوليد النور والحرارة والمياه وتجهيز المعادن والأشـغال الخشبية والأثاث والجلود والنسيج والملابس والورق والطبع وتهيئة المجوهرات والنفائس ، وهى جميعها صناعات كان يزاولهاالمصريون بنجاح عظيم قبل الاحتلال الانجليزى كما رأينا فى المقدمة عند الاشارة الى تقرير لورد كرومر — نجـد أن نسبة المشتغلين بها بين المصريين قد هبطت الى ٤٤ فى الألف لمجموع المصريين بينما هى بين الأجانب تصل الى ١٠٥ فى الألف . أى الى أكثر من ضعف النسبة بين المصريين .

وعلى العموم نجد أن نسبة المشتغلين بمختلف الصناعات — بما فيها الزراعة — بين الأجانب بلغت ٦١٥ فىالألف لمجموع الأجانب بينما هى لم تزد بين المصريين عن ٤٧٩ فى الألف لمجموع المصريين .

وقد تطورت هذهالنتائج الثقافية تطورا طفيفا بعد ذلك.فبدأالمصريون يهتمون اهتماما أكبر بالصناعة ويتجهون بثقافتهم نحو هذا الاتجاه. ولكن هذا الاهتمام لا يزال يتعثر ، متأثرا بأثقال الماضى . فقد بلغ عدد المصانع فى احصاء ١٩٣٧ على اختلاف انواعها ٩٢٫٦٢١ مصنعا فى القطر المصرى وبلغ عدد أصحاب هذه المصانع من المصريين ٨٩٫٠٣٣ أى أن عدد أصحاب المصانعالأجانب ٢٫٩٨٨ فقط . ولكن المشاهد أنالمصانعالأجنبية — فى معظم الحالات — هى المصانع التى تسـندها رؤوس أموال أقوى — وتدعمها نظم أكثر ثباتا واستقرارا . كما بلغ عدد المستخدمين المصريين فى هذه المصانع ٢٥٩٫٨٨١ وعدد الأجانب ١٣٫٥٨٦ فقط . ولكن المشاهد أن الأجانب — فى معظم الحالات — يشغلون المراكز الهامة ويتقاضون المرتبات الأعلى .

د — النتائج الاجتماعية والسياسية

ومن النتائج المترتبة على مأساة الدخل القومى تفشى الاجرام وخاصة ذلك النوع من الاجـرام الذى يصدر أما عن العوز وأما عن الجهـل وبقاء الملايين من المواطنين فى حالة شبه بدائية .

ففى السنة القضائية ١٩٤٢ — ١٩٤٣ — بلغ عدد الجنايات التى ارتكبت ٨١٧٥ وفى سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ زاد عددها الى ٨٥٧٩ وفى سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ وصل عددها الى ٩١٦٨ وفى سـنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ارتفع عـددها الى ١١١٦٠ وفى سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ بلغ عددها ١٠٤١٧ جناية .

ونسبة جنايات السرقة والرشوة والاختلاس نسبة مرتفعة بين هـذه الجنايات والكثير من هذه الجنايات يرتكب بسبب انحطاط متوسط دخل المواطن . ففى السنة القضائية ١٩٤٦ — ١٩٤٧ بلغ عدد جنايات السرقة بأنواعها ١٩٦٧ جناية وبلغت جنايات الرشوة ١٢ وجنايات الاختـلاس ١٤ أى أن نسبة جنايات السرقة والرشوة والاختلاس تبلغ خمس مجموع الجنايات التى ارتكبت طيلة السنة .

والزيادة المضطردة فى عدد الجنايات مشاهدة أيضا فى عدد الجنح ففى السنة القضائية ١٩٤٣ — ١٩٤٤ بلغ عددها ٢٦٦ر٧٨٨ فارتفع فى السـنة القضائية ١٩٤٤ — ١٩٤٥ الى ٢٨٢ر٣٤٨ جنحـة ثم ارتفع فى سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ الى ٣٣٩٧٠٤ جنحة وارتفع فى سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ الى ٣٧٠٢٧٢ جنحة .

ونسبة جنح السرقة الى مجموع الجنح مرتفعة هى الأخرى وهى تكاد تبلغ خمس هذا المجموع لأنها فى ١٩٤٦ — ١٩٤٧ بلغت ٧٩٦٧٨ جنحة سرقة .

وهذه النسبة ظاهرة اجتماعية تثير هى الأخرى ذعر المفكرين فى العهد الجديد ، لأننا بينما أرسلنا الى معاهد العلم المختلفة ١ر٤٧٩ر٦٤٩ مصريا

ومصرية عام ١٩٤٣ دفعنا الى حضيض الاجرام فى نفس العام ٢٧٥ر٣٦٧ مصريا ومصرية هم مجموع من ارتكبوا الجنايات والجنح عامئذ . وبينما أرسلنا الى معاهد العلم المختلفة ١٫٤٣٠٫٨٧٤ مصريا ومصرية عام ١٩٤٦ دفعنا الى حضيض الاجرام فى نفس العام ٣٨٠ر٦٨٩ مصريا ومصرية هم مجموع من ارتكبوا الجنايات والجنح عامئذ .

وهذا المتوسط المنحط لدخل المواطن المصرى قد لعب دورا خطيرا فى حياتنا السياسية ، لأن المواطن الذى يعيش حياة الذل والتعاسة وتنتابه طائفة من الأمراض تهد كيانه وتضعضع حالته المعنوية والذى لم ينل من التعليم حظا ، هذا المواطن الملتصق بالأرض التى يملكها غيره أصبح آلة مسيرة فى أيدى كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب «العصبيات» من ذوى النفوذ فى الدوائر الانتخابية وأصبح كيانه السياسى — الذى كان مفروضا فى نظام ديموقراطى أن يكون كيانا حرا كريما — رهن مشيئة غيره ، يوجهونه لا وفق المصلحة المصرية العامة أو مصلحة الغالبية العظمى من المصريين التى ينتمى اليها ذلك المواطن بل وفق مصالح قلة من محترفى السياسة وهم فى الغالب اما من كبار الملاك أو ممن انسجمت مصالحهم مع مصالح كبار الملاك .

ولقد ترتب على ذلك كله أن أحسن العمال الزراعيون واصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة التى يبلغ متوسطها ٤٠ فى المئة من الفدان ويبلغ عددهم نحو اربعة ملايين انهم لا مصلحة لهم فى هذا النظام الديموقراطى النيابى الذى طبق فى مصر منذ عام ١٩٢٤ فلم يشتركوا فى الانتخابات لمجلس البرلمان اشتراكا أساسه الايمان بأنهم يساهمون فى اختيار ممثليهم الذين يراقبون حكامهم بل كانوا يساقون الى صناديق الانتخاب رهبة من كبار ملاك الأراضى الزراعية . كما ترتب على ذلك أن أحس المتعلمون من هيئة الناخبين أن عملية الانتخاب بأكملها لا تستهدف مصلحة مصرية عامة بل مصلحة خاصة فتخلفوا عن الانتخاب .

ولذلك اثبتت الاحصائيات أن عدد الناخبين الذين اشتركوا فى

انتخابات ١٩٢٦ لم يتجاوز ١٣٥ر٢٦٤ر١ وكانوا يمثلون ٦٣ فى المئة من مجموع عدد الناخبين وأن عـــدد الناخبين الذين اشتركوا فى انتخابات ١٩٢٩ لم يتجاوز ٦٦٢ر٠٠٢ر١ وكانوا يمثلون ٦٤ فى المئة من مجموع الناخبين . وان عدد الناخبين الذين اشتركوا فى انتخابات ١٩٣٦ لم يتجاوز ٣٣٠ر٢٦١ر١ وكانوا يمثلون ٥٩ فى المئة من مجموع الناخبين وان عدد الناخبين الذين اشتركوا فى انتخابات ١٩٣٨ لم يتجاوز ٨٩٣ر٧٧٩ر١ وكانوا يمثلون ٥٩ فى المئة من مجموع الناخبين وظل ٣٧ فى المئة و ٣٦ فى المئة و ٥٩ فى المئة و ٥٩ فى المئة من مجموع الناخبين على التوالى فى تلك الانتخابات بمنأى عن اختيار ممثلى الشعب [1] .

(١) الدكتور السيد صبرى ـ « مبادىء القانون الدســـتورى » ، ص ٧٢٠ .

وسائل زيادة الدخل القومى

ا — زيادة الأراضى الصالحة للزراعة

قدرت ادارة الشؤون الاقتصادية بالأمم المتحدة رؤوس الأموال المستثمرة فى الزراعة بمصر لعام ١٩٤٥ بمبلغ مليار ومائتى مليــون من الجنيهات وقد ذكرنا فى صدر البحث أن مساحة الأراضى الداخلــة فى الزمام ولم تزرع — بما فيها بحيرات شمال الدلتا : البرلس والمنزلة وادكو — والتى يجمع الاخصائيون على وجوب تجفيفها تبلغ مليون ونصف المليون من الأفدنة ، فمساحة هــذه البحيرات تبلغ أربعمائة ألف فدان ومساحة باقى حياض الوجه القبلى التى لم تستفد بعد من نظام الرى الصيفى تبلغ نحو ٦٧٦٫٠٠٠ فدان فيكون مجموع هــذه المساحة مليونين من الأفدنة داخلة فى صميم وادى النيــل ولكنها متخلفة عن ركب الدخــل القومى لسببين :

أولهما — حاجتها الى نظام دائم للرى والصرف

ثانيهما — حاجتها الى الاصلاح

أما الرى فمن المتفق عليــه أن متوسط الايراد الحــالى للنيل فى سنة متوسطة من أول فبراير الى آخر يوليــو من كل عام يبلغ ٢٢٫٩ مليارا من أمتار الماء المكعبة منها ١٥٫٤ مليارا من النهر الطبيعى والباقى وقدره ٧٫٥ مليارا قيمة المخزون فى اسوان وجبل الأولياء [1] .

وهذه المليارات الثلاثة والعشرون من امتار الماء المكعبة تكفى لرى ستة ملايين من الأفدنة ريا صيفيا ويفيض من هــذه المليارات فائض يصل الى البحر عن طريق فرعى دمياط ورشيد كما تلقى الى البحر طلمبات

(١) « حوض النيل » المجلد السابع نقلا عن تقرير وزارة الأشغال عن مشروعات الرى الكبرى مجلة المهندسين سبتمبر — أكتوبر ١٩٤٩ .

الصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء سنويا بنحو خمسة مليارات ونصف مليار من الأمتار المكعبة منها جزء يلقىبه ولا شكفى فترة الرى الصيفى .

وقد أجمع خبراء الرى المصرى — بعد دراسات طويلة دقيقة طوال عشرين عاما على ترعة الابراهيمية — على أن المليون فدان من أرض مصر المزروعة فى حاجة الى ثلاثة مليارات من أمتار الماء المكعبة لتروى بها ريا صيفيا .

فيكون مجموع الماء الذى يحتاجه المليونان من الأفدنة المقترح اضافتها الى مساحة الأراضى المزروعة ستة مليارات من امتار الماء المكعبة لكى تروى ريا صيفيا .

ومن المسلم به أن كمية الماء الفائضة التى تقذف بها الى البحر فى زمن الفيضان تبلغ نحو خمسة وعشرين مليارا من الأمتار المكعبة وهو ما يفيض عن الحاجة من مليارات الأمتار المكعبة التى تمر بأسوان والتى قدرت فى عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ بثمانين مليارا وستمائة واربعين مليونا وقدرت فى عام ١٩٤٦ — ١٩٤٧ بمائة وستة مليارات وسبعمائة مليون وقدر متوسط هذه الكمية بثلاثة وثمانين مليارا ومائة وخمسين مليونا من امتار الماء المكعبة .

فكيف يمكن الاحتفاظ بستة مليارات من تلك المليارات الخمس والعشرين التى تقذف بها الى البحر فى زمن الفيضان لكى نستفيد من المليارات الست فى زراعة مليونى فدان ؟

ان المهندسين قد أجابوا على هذا السؤال منذ أكثر من قرن . ففى أوائل القرن التاسع عشر اكتشف المهندس الفرنسى ده لاموت de la Motte منطقة وادى ريان وقد رسم لمجرى النيل خارطة بين فيها موقع وادى الريان وقد بلغ من دقة هذه الخارطة أن الجيش الانجليزى استخدمها فى حملة استرجاع السودان . وأشار « ده لاموت » الى امكان الانتفاع بوادى الريان لخزن مياه النيل وبعد ذلك ببضعة أعوام اهتم بالأمر الرحالة

« الأمريكى » كوب هـوايتهاوس Cope Whitehouse وهو الذى قرر أن ذلك الوادى هو مكان بحيرة « موريس » القديمة وهو أمر لم يثبت بطريقة تاريخية علمية صحيحة . وكان مشروع كوب هوايتهاوس يهدف الى ثلاثة أغراض :

(ا) الحد من سرعة مياه الفيضان والتخفيف بقـدر الامكان من ضغط المياه على السدود المقامة على النيل فى الوجه البحرى مما يزيل الى حد كبير المخاوف المترتبة على ارتفاع مياه الفيضان .

(ب) اقامة خزان واسع يستطيع — رغم ما ينتظر من تبخر جزء من مياهه واستعمال جزء آخر فى رى الأراضى المحيطة به — مد وادى النيل بكمية وافرة من الماء وتغذية الترع المتفرعة من النيل .

(ج) تهيئة أراض جديدة للزراعة بتغذيتها بطمى ماء النيل وتبلغ مساحة الخزان المقترح انشـاؤه ١٣٠٫٠٠٠ فـدان على عمق ٢٠ مترا و ١٧٠٫٠٠٠ فدان على عمق ٣٠ مترا . وقدر كمية الماء التى يمكن خزنها على الدوام به من أربعة الى خمسة مليارات من الأمتار المكعبة[1] .

وانصرف التفكير بعد ذلك الى الاستفادة من الصحراء المصرية فى خزن مياه النيل ففى عام ١٨٩٤ تألفت لجنة لدراسة هذه الفكرة والانتفاع بوادى الريان فى خزن تلك المياه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة من سير وليم ويلكوكس مدير عام مصلحة الرى وسير كريج أحـد مديرى مصلحة المساحة المصرية اذ ذاك فذكرت فى تقريرها أنه لا يوجد على مقربة من وادى النيل من حلفا الى القاهرة منخفض يصلح لخزن مياه النيل الا وادى الريان وأشار التقرير الى أن مساحةوادى الريان تبلغ ٦٧٣ كيلو مترا مربعا وأن كمية المياه الممكن خزنهافيه تبلغ ثمانيةعشر مليارا وسبعمائةوثلاثةوأربعين مليونامن الأمتار المكعبة. ويلاحظ الفرق الكبير بين كمية المياه الممكن خزنها فى تقدير « هوايتهاوس » وتقدير هذه اللجنة . ويبعد هذا المنخفض عن وادى النيل بثلاثين كيلو مترا وهو على بعد ثلاثين كيلو مترا جنوب الفيوم

(1) John Ball — Geographical Journal, 1933.

ومائة وعشرين كيلو مترا جنوب غرب القاهرة وهو أيضا على مقربة من منخفض آخر اكتشــفه ليومــور بك Liemur عام ١٨٨٧ ولا يزيد عرض وادى النيل عند أقرب نقطة من المنخفض عن عشرين كيلو مترا . وقداقترح سيروليم ويكلوكس حفر قناة تصل النيل بوادى الريان واتجهت الفكرة الى حفر تلك القناة عند مركز ببا لا عند بنى سويف كما ظن أولا. وهذا التصميم يجعل فى الامكان مضاعفة عرض القناة التى تنقل مــاء الفيضان الى الوادى الذى يصبح بمثابة خزان ثم اعادتها الى النيل بعد انتهــاء الفيضان . وكانت تكاليف المشروع قد قدرت عام ١٨٩٤ بمبلغ ٠٠٠ر٦٨٤ر١ جنيه ولكن هذا المشروع دفن لأن مستوى هذا الوادى أقل من مستوى البحر بخمسين مترا ومن مستوى مديرية الفيوم بثمانين مترا . ولا يفصل مديرية الفيوم عن الوادى الا مساحة ضيقة من الأرض ولذلك خشى أن يرتفع مستوى الماء فى بحيرة قارون وأن يغمر أرض المديرية . الا أن الابحاث التى أجريت بعد عام ١٨٩٤ قد أثبتت أن تلك المخاوف لا أساس لها وأن فكرة خزن المياه بذلك الوادى هى نوع من صمام الأمان فى وقت الفيضان (١) وأنه « لا خطر على اقليم الفيوم من أن تتسرب اليه المياه » و « أن وادى الريان كفيل بامداد مصر بما لا يقل عن خمسة مليارات من الأمتار المكعبة سنويا وأنه اذا اقتضت الضرورة فمن المتيسر سحب أكثر من هذا المقدار من المياه المخزونة تحت منسوب (٠٠ر١٩) بالطلمبات وتعويضها فى السنة أو السنين التالية وأنه بفضل هذه الطلمبات يمكننا أن نسدد أى عجز طارىء فى أية سنة من السنين» (٢).

وقد اتاحت الابحاث والدراسات الأولى لمشروع خزن المياه بوادى الريان لخبراء الرى المصرى قولهم :

---

(1) Egyptian Gazette, 10 Mars 1943, et Le Progrès Egyptien, 20 Mars 1943.

(٢) المهندس أحمد راغب ــ مجلة المهندسين ــ المرجع السابق .

« ولدينا الآن فى مصر الوسائل الأساسية لخزن جميع المياه اللازمة لرى الأراضى المصرية كلها ريا صيفيا مع الكفاية التـامة ، والمزية العظمى لوجود هذين الخزانين (أسوان ووادى الريان) فى أرض مصر هى أنه وان لم يكن من السهل على دولة معادية لمصر أن تمنع عنها مياه الأنهار المشار اليها فى فصل الصيف — ففى مثل تلك الظروف تكون مصر آمنة بخزاناتها وتكون خزاناتها عند خط الاستواء عديمة الجدوى — ولعمر الحق أن وجود أعمال هندسية لموازنة المياه النيلية فى تلك الأصقاع البعيدة يعد خطرا على مصر كما أشير الى ذلك كثيرا » [1]

ومما لا شك فيه أنه يجب الانتهاء فورا من اصلاح الأراضى الداخلة فى الزمام والتى لم تزرع بعد وهى التى تقدر مساحتها بمليون ونصف مليون من الأفدنة وواجب الدولة الثانى بعد خزن المياه لامكان رى هذه الأراضى ريا صيفيا هو اعداد مشاريع الرى والصرف الخاصة بها وتنفيذها. فان النيل يمنح مصر فى كل عام متوسطا من الماء العذب يبلغ ثلاثة وثمانين مليارا من الأمتار المكعبة وهى تكفى لرى جميع الأراضى الداخلة فى الزمام أما الخطوة الثانية وهى اعداد هذه الأراضى لوسائل الاستغلال أى تحويل الأراضى البور الى أراض صالحة للزراعة فقد يكون من واجب الأفراد لا من واجب الدولة . وهذه النقطة وان كانت من النقط التفصيلية فى البرنامج الا أننى لا أجد ما يمنع من الدعوة الى وجوب اشتراك الدولة فى اصلاح هذه المساحة عن طريق المساهمة فى رؤوس أموال الشركات التى تتألف لهذا الاصلاح أو اعفاء هذه الشركات من الضرائب لمدة معينة أو ضمان الدولة لقرض وطنى يرصد للاتفاق على هذا الاصلاح .

والتقدير الفنى لتكاليف الاصلاح يذهب الى أن الفدان الواحد يجب أن يصرف عليه فى الأعوام الثلاثة الأول على التوالى :

---

(١) سير وليم ويلكوكس — خطاب بالجمعية الجغرافية الخديوية فى ١٦ يناير سنة ١٩٠٤

مليم جنيه

١٩٫٧١٦	جملة مصاريف السنة الأولى قبل أن تغل الأرض أى ايراد
٣٫٣١٢	جملة مصاريف السنة الثانية بعد خصم الايراد
٢٫٤٢٧	جملة مصاريف السنة الثالثة بعد خصم الايراد
٢٥٫٤٥٥	جملة المصاريف لغاية نهاية السنة الثالثة [١]

وقد تضاعف هذا المبلغ بعد الحرب الأخيرة وبذلك يكون مجموع المال اللازم لاصلاح مليون ونصف مليون من الأفدنة — عدا مشاريع الرى والصرف — خمسة وسبعين مليونا من الجنيهات وهو مبلغ لا يصعب الحصول عليه عن طريق تأليف شركات المساهمة التى تضمن الدولة لحملة أسهمها ربحا معينا. ولا شك أن هذا الضمان لن يعرض الدولة لأى خطر. لأن « الأموال المقررة » التى ستجبيها الدولة سنويا من هذه الأراضى بعد اصلاحها سيكون أكبر غطاء لهذا الضمان.

استغلال مليونى فدان من الأراضى الصحراوية المتاخمة لوادى النيل

اذا نفذ برنامج اعداد الماء الكافى لرى مليونى فدان من الأراضى الداخلة فى الزمام ريا صيفيا باصلاح الأراضى البور وتجفيف البحيرات الواقعة فى شمال الدلتا والتى تبلغ مساحتها اربعمائة ألف فدان وتحويل ٦٧٦٫٠٠٠ فدان من أراضى الحياض فى الوجه القبلى الى رى دائم وهو برنامج يمكن تنفيذه فى خمس سنوات بخزن المياه فى وادى الريان وكفالة ستة مليارات من أمتار الماء المكعبة استطعنا أن نضمن زيادة الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى مائة مليون جنيه بواقع خمسين مليونا من الجنيهات من كل مليون فدان كما سبق أن قررنا.

ويبقى بعد ذلك الشطر الثانى من البرنامج وهو تحويل مليونى فدان آخرين من الأراضى الصحراوية المتاخمة لوادى النيل الى أراض زراعية

---

(١) عبد الغنى غنام : « الاقتصاد الزراعى وادارة العزب » ص ٥٤٤

وريها ريا نيليا بواسطة الرفع الى منسوب يتراوح بين عشرة وعشرين مترا أو بواسطة المياه الجوفية فتصبح مساحة الأراضى المزروعة عشرة ملايين من الأفدنة ويرتفع الدخل القومى من الزراعة والانتاج الحيوانى الى خمسمائة مليون جنيه بدلا من ثلاثمائة مليون كما قدر عام ١٩٥٠ .

ولا شك أن الصعوبة الأولى فى استغلال الأراضى الصحراوية هى المياه وقد أثبتت التجارب العملية أن فى الامكان تحويل الصحراء الى مزارع مثمرة ويكفى أن أشير الى تجربة « بساتين بركات » وأراضى « المنصورية » التى تقع فى الجزء الصحراوى من مركز امبابة وقد اهملت الحكومات المتعاقبة اهمالا كبيرا فى الاستعانة بآخر التطورات العلمية للبحث عن المناطق الصحراوية التى يغزر وجود المياه تحت سطح الأرض فيها . مع أن استعمال الكهرباء المتحركة فى اكتشاف المياه Hydrologie éléctrodynamique قد أصبح من الطرق العلمية المسلم بها وهو لا يعدو الاستعانة بمقاييس كهربائية توضع على سطح الأرض لتحديد كمية المياه الموجودة فى أعماق الأرض المختلفة[1] .

ومن الثابت أن الكثبان الرملية بالمناطق الصحراوية فى شمال مصر وشبه جزيرة سينا وشاطىء البحر الأبيض المتوسط هى الخزانات الوحيدة للماء العذب[2] . وتجمع الماء تحت الكثبان الرملية له قيمة عملية كما يتضح من الجهات المزروعة فى شبه جزيرة سينا وفى واحات «صوف» بالجزائر وهى الواحات التى تزدهر بالزراعة وسط محيط من الرمال . وفى خلال حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ مدت عيون المياه التى تحت تلك الكثبان الحملة المصرية بالماء الذى كانت فى حاجة اليه[3] وقد أصبح فى الامكان انشاء خطوط من عيون الماء بعد قياس كمية الماء المنتشرة فى الأعماق المختلفة

(1) H. Lowy : Sur les Equatations fondamentales de l'Hydrologie électrodynamique (Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1940, vol. 22).

(2) W. F. Hume : Geology of Egypt (1925).

(٣) المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥

بالطريقة الكهربائية فى عدة نقط من سطح الأرض . والمشاهد أن اتجاه الماء تحت الكثبان الرملية يكون عكسيا فبينما ترتفع الكثبان عن مستوى سطح الأرض تنخفض عيون المـاء عن مستوى خط الماء الجارى تحت سطح الأرض (1) .

وقد اتضح بعد تجربة من أحدث تجارب الاستغلال الزراعى للصحارى وهى تجربة الاستعمار الايطالى لطرابلس أن مساحة الأراضى التى كان الطرابلسيون يشغلونها قبل احتلال ايطاليا لوطنهم لا تتجاوز ٢٥٠٫٠٠٠ هكتار فلما بدأ استغلال الصحراء أصبحت تلك المساحة ٣٥٠٫٠٠٠ هكتار وأن كميات غزيرة من الماء تمتد الى ابعاد طويلة توجد على عمق بضع مئات من الأمتار . وان كان بعض العلماء قد تساءلوا « الى متى ستكفى هذه الكميات من الماء الجارى تحت سطح الأرض اذا طال استغلال تلك الأراضى » (2) .

ولمعرفة كمية الماء التى يمكن أخذها من العيون الجوفية فى مدة ما يجب معرفة كمية الماء التى ترد الى تلك العيون فى نفس المدة من طبقات الأرض القريبة وقد اثبت استخدام الكهرباء فى البحث عن المياه أن كمية المياه المتسللة فى الأرض لا تعدو كونها عملية افراز « porosité » للأرض العازلة للكهرباء كافراز مسام الجلد . ولذلك يمكن بسهولة تحديد كمية الماء المنتشرة فى الأرض بعد معرفة قوة مرور المياه من مسام تلك المنطقة من الأرض ، أى افرازها . وبتكرار هذا المقياس فى فترات مختلفة يمكن تحديد التغيرات الزمنية لكميات الماء المنتشرة تحت سطح الأرض (3) .

وكان العلماء الجيولوجيون قد تساءلوا فى أوائل القرن الذى نعيش فيه عما اذا كان من المقبول أن يفقد الناس شجاعتهم ويتركوا تلك

---

(1) H. Lowy: Iso-dielectric lines and geologic structure (Philosophical magazine, January, 1940).

(2) E. F. Russell : Agricultural Colonisation in the Pontine Marshes and Libya (The Geographical Journal, October 1939).

(3) H. Lowy : Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des déserts (l'Egypte Contemporaine 1940 p. 303)

المساحات الواسعة من اراضى الصحراوات قاحلة جرداء مقفرة لا يسكنها أحد ؟ ودعوا الى استغلال تلك الصحارى والتنقيب فى باطنها واجراء الابحاث العلمية عليها . وأشاروا الى أن خير وسيلة لذلك الاستغلال هى وصل تلك المناطق الغنية — اذ ذاك — الآهلة بالسكان والتى لا يعلم أحد الى متى سيدوم غناها بتلك الصحارى المقفرة بأية وسيلة من وسائل المواصلات . كالسكة الحديدية مثلا واقترحوا لاستغلال الصحارى :

(ا) اجراء ابحاث منظمة عن المعادن

(ب) انشاء خط سكة حديدية أو أية وسيلة أخرى سريعة ومريحة من وسائل المواصلات (١)

وقد زاد الاهتمام باستغلال الصحارى الى حد أن أكاديمية العلوم الاستعمارية فى باريس قد أنشأت عام ١٩٢٥ جائزة لمن يكتب بحثا عن الموضوع الآتى : « بحث عن سياسة عامة لاصلاح الصحراء » وقد ساعدت قواعد علم طبيعة الأرض التطبيقية . Géophysique appliquée وهو علم حديث بدأت قواعده تستقر ويعترف بها عام ١٩١٠ ومن هذه القواعد أن سطح الأرض فى الصحارى يتميز بنوافذ شفافة للموجات الكهربائية وهى تسمح بمساعدة تلك الموجات برؤية ما بداخل الأرض . وقد استفادت روسيا الحديثة من هذا العلم فوائد عظيمة فأنشأت معهدا له Institut de géophysique appliquée يتبع اكاديمية العلوم بلينجراد والغرض منه ترقية وسائل الاستعانة بالكهرباء فى استغلال الصحارى وقد نشر الأستاذ بتروفسكى A. Petrowsky مدير هذا المعهد فى عام ١٩٣٢ تقريرا عن الابحاث الكهربائية التى أجريت تحت ادارته فى المناطق الصحراوية من روسيا الأسيوية وقد قرر فيه ان عدم استعمال المقاييس الكهربائية بكثرة يعود الى الظن بقلة قيمتها العملية . ويجب هنا التفرقة بين طريقة استعمال « التيار » الكهربائى وطريقة

(1) F. Foureau: Documents scientifiques de la Mission saharienne d'Alger au Congo par le Tchad (1903-1905).

استعمال « الموجات » الكهربائية فالتيار courant يستعمل فى الأرض الرطبة . أما الموجات ondes فلا يمكن استعمالها الا فى الصحارى والمناطق التى تظللها السحب الدائمة فأرض هذه المناطق شفافة بالنسبة لتلك الموجات كما سبق أن ذكرنا (١)

وقد تقدمت هذه الطرق العلمية فى استغلال الصحارى خلال بضعة الأعوام الأخيرة تقدما عظيما وأثمرت نتائجباهرة . ظلت مصر — مع عظيم الأسف — بمنأى عنها . ويكفى أن اذكر هنا أنه لما تبين العلماء الذين استخدموا الكهرباء فى البحث عن المياه أن الكشف عنهـا فى صحراء واسعة يستدعى نقل الآلات من مكان الى آخر بسرعة ، وفىهذا ما فيهمن عناء ومشقة ، انصرفتأفكارهم الى استخدام الطيارات . وليس هناك خطر من اضطرار تلك الطيارات الى الهبوط فى الصحراء . وفكرة البحث عما فى باطن الأرض بواسطة الطيران هى التى تسمى

prospection electro-aéronautique du sous-sol

واذا كان سير وليم ويلكوكس قد وصف أعمال الملك مينا فى رى وادى النيل بأنها من أعمال الجبابرة لأنه تخيل ونفذ تلك الأعمال التى نشرت العمران بين الملايين من أهل وطنه (٢) مع أن الأراضى التى زرعها الفراعنة من الصحراء كانت الأراضى المجاورةلوادى النيل فانرى الأراضى التى فى قلب الصحراء بعيدا عن وديان الأنهـر — وان كان يبدو أشق وأصعب منالا — الا أن تقدم العلم فى القرن العشرين تقـدمه الباهر والعزيمة المتوفرة فى صدر الجيل الجديد من المصلحين المصريين الشبان كفيلان باتيان المعجزات فى هذا المجال الحيوى الذى يحتم بعد النظر اعطاءه أقصى قدر من الاهتمام . ولا يجب أن يتطرق اليأس الى قلب هذا الجيل . فان نجاح الزراعة فى واحات « صوف » بالجزائر وسط الصحراء الافريقية الكبرى يقطع بأن فكرة خلق واحات تزدهر الزراعة فيها وينتشر

---

(1) H. Lowy: L'Egypte contemporaine, 1940 pp. 307-308.
(2) Sir William Wilcocks: The Restoration of the ancient Irrigation of Bengal (1928).

العمران وسط محيط من الرمال ليست فكرة خرافيـة بل هى حقيقة عملية فى حيز الامكان (١) .

وتنفيذ هذا البرنامج اذن يتلخص فى :

أولا — توفير ما يكفى لرى مليونى فدان بخزن المياه فى وادى الريان وهذا الخزن يكفل ستة مليارات من أمتار الماء المكعبة وهى تكفى لرى ذينك المليونين من الأفدنة ريا دائما وهذان المليونان يشملان الأراضى البور الداخلة فى الزمام وتقدر مساحتها بنحـو مليون فدان وأراضى بحيرات شمال الدلتا بعد تجفيفها وتقدر مساحتها باربعمائة ألف فدان وتحويل باقى أراضى الحياض فى الوجه القبلى الى رى دائم وتبلغ مساحتها ٦٧٦ر٠٠٠ فدان . .

وقد قدرت تكاليف انشاء خزان وادى الريان فى عام ١٩٤٩ بمبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات (٢) وذهب رأى هندسى آخر الى تقدير هذه التكاليف فى نفس العام بمبلغ ثمانية عشر مليونا من الجنيهات (٣) وقدرت نفقات اصلاح المليون ونصف المليون فدان فى الوجه البحرى واعدادها للزراعة بمبلغ خمسة وسبعين مليونا من الجنيهـات فيكون مجموع التكاليف نحو مائة مليون جنيه ، تغل بمجرد ، اعدادها للانتاج الزراعى والانتاج الحيوانى مائة مليون من الجنيهات أى أنهـا تغطى التكاليف فى العام الأول .

ثانيا — استغـلال نصف مليون فدان من الاراضى الصحراوية المتاخمة لوادى النـيل فى الوجه البحرى شرق مديرية الشرقية وغرب مديرية البحيرة .ومليون ونصف مليون فدان فى الوجه القبلى .بريها ريا نيليا على طريقة رى الحياض ورفع مياه الفيضان الى منسوب يتراوح بين عشرة أمتار وعشرين مترا بواسطة المياه الجوفية طبقا للنظام السابق .

---

(١) E. F. Gautier : Le Sahara, p. 194.

(٢) المهندس احمد راغب : المرجع السابق المشار اليه .

(٣) المهندس زكريا محمد بسيونى « مشروع وادى الريان » ــ مجلة المهندسين المرجع المشار اليه سابقا.

« ومن أهم مزايا الرى الحوضى رسوب الطمى فى الأرض الصحراوية بمقادير كبيرة سنويا مما يزيد فى خصوبة الأرض بمضى الزمن [1] .

وتتراوح تكاليف رى الفـدان بهذه الطريقة من جنيهين الى ثلاثة جنيهات ، أى أن تكاليف رى المليون فدان تبلغ نحو خمسة ملايين من الجنيهات سنويا ولكنها تغل سنويا — بعد تحويل ريها الى رى دائم واستغلالها كبساتين ومراع للماشية على الطرق العصرية — نحو ثمانين مليونا من الجنيهات وبذلك يصل الدخل القومى من الزراعة والانتاج الحيوانى الى خمسمائة مليون جنيه فى عشر سنوات .

ب — مضاعفة الانتاج الصناعى فى خمس سنوات لكى يصل الدخل منه الى ٢٠٠ مليون من الجنيهات ثم مضاعفة هذا الانتاج فى خمس سنوات تالية لكى يصبح ثلاثمائة مليون من الجنيهات .

ان النظرة الأولى الى الواردات الى مصر تتبين منها أن اهم هـذه الواردات طبقا لاحصاء ١٩٥١ — هى :

القمح فقد استوردنا منه عامئذ بما قيمته ٣٣ر٩٩٣ر٠٠٠ من الجنيهات
والذرة فقد استوردنا منها عامئذ بما قيمته ٧٩٧ر٠٠٠ من الجنيهات
والشاى فقد استوردنا منه عامئذ بما قيمته ٧ر٠٦٩ر٠٠٠ من الجنيهات
والكيروزين فقداستوردنامنهعامئذبماقيمته ٤ر٥٣١ر٠٠٠ من الجنيهات
وزيت الديزل والمازوت وغاز السولار فقد استوردنا بما قيمته ٥ر٧٨٩ر٠٠٠ من الجنيهات
والفحم الحجرى فقد استوردنا بما قيمته ١ر٩٢٠ر٠٠٠ من الجنيهات
وورق الصحف فقد استوردنا منه بما قيمته ١ر٢٧٠ر٠٠٠ من الجنيهات
والتبغ فقد استوردنا منه بما قيمته ٤ر٦٣٩ر٠٠٠ من الجنيهات
والأسمدة فقد استوردنا منها بما قيمته ١٢ر٢٥٦ر٠٠٠ من الجنيهات
والمنسوجات فقد استوردنا منها بما قيمته ١١ر٥١١ر٠٠٠ من الجنيهات

(١) المهندس الدكتور عبد العزيز احمد — المرجع السابق

وأخشاب البناء فقداستوردنامنها بما قيمته ۱۰٫۱۲۵٫۰۰۰ من الجنيهات
وأسياخ الحديد والفولاذ فقد استوردنا منها بما قيمته ۳٫٦۷۱٫۰۰۰ من الجنيهات

وآلات ثابتة بالاحتراق الداخلى فقد استوردنا منها بماقيمته ۲٫۱٦٤٫۰۰۰ من الجنيهات

وجرارات فقد استوردنا منها بما قيمته ۱٫۳٦٥٫۰۰۰ من الجنيهات
وسيارات مختلفة فقد استوردنامنها بما قيمته ۸٫۰۱٥٫۰۰۰ من الجنيهات

فيكون مجموع قيمة ما استوردناه عام ۱۹٥۱ من هـذه الأصناف وأصناف أخرى مختلفة أقل أهمية منها ۲۷۹٫٥۹٤٫۰۰۰ من الجنيهات .

ولم نصدر فى هذا العام — ۱۹٥۱ — الا بما قيمته ۲۰۳٫۰۸۰٫۰۰۰ من الجنيهات . فاختل ميزاننا التجارى أى أننا استوردنا أكثر مما صدرنا بما قيمته ۷٦٫٥۱٤٫۰۰۰ من الجنيهات

وهو رقم ضخم يحتم على المصلحين المصريين فى العهد الجديد أن يقفوا أمامه متأملين مفكرين . . .

وليس هذا الاختلال فى ميزاننا التجارى قاصرا على عام۱۹٥۱ ففى عام ۱۹٥۰ بلغت زيادة الواردات على الصـادرات ۳۷٫۲٥٤٫۰۰۰ من الجنيهات وفى عام ۱۹٤۹ بلغت ٤۰٫۲۲۸٫۰۰۰ من الجنيهات وفىعام۱۹٤۸ بلغت ۲۹٫۷۷٦٫۰۰۰ من الجنيهات وفى عام ۱۹٤۷ بلغت ۱۲٫٦۰۱٫۰۰۰ من الجنيهات .

أى أن مجموع « الخسارة » التى منى بها الاقتصاد القومى وبالتالى الدخل القومى اذا صح هذا التعبير بلغ مجموعها فى السنوات الخمس ۱۹٤۷ — ۱۹٥۱ — ۱۹٦٫۳۷۳٫۰۰۰ من الجنيهـات أى نحو مائتى مليون جنيه .

ولا يمكن علاج مأساة الدخل القومى علاجا عمليا الا على أساس موازنة الواردات بالصادرات وهذا لا يمكن تحقيقه الا بالعمل جاهدين على خلق صناعات يحد انتاجها الى أكبر قدر ممكن من الواردات .

ولا شك أن تنفيذ الشطر الأول من برنامج زيادة الدخل القومى — وهو الشطر الخاص بتوفير الماء الكافى لرى مليونى فدان داخلة فى الزمام فى خلال خمس سنوات ومليونى فدان من الأراضى الصحراوية المتاخمة للوادى فى خلال خمس سنوات تالية — كفيل بتوفير كميات من القمح والذرة والأخشاب التى استوردنا منها عام ١٩٥١ بما قيمته خمسة واربعين مليونا من الجنيهات . أى أكثر من نصف العجز فى الميزان التجارى عامئذ وسوف يقف ابناؤنا واحفادنا ذاهلين عندما يقرأون فى تاريخ وطنهم أنه جاء وقت على اصحاب هذه الأراضى الطيبة استوردوا فيه حاجتهم من القمح والذرة من خارج هذا الوطن !

أما بقية العجز فى ميزاننا التجارى فيجب لمواجهته وضع سياسة ثابتة على أساس برنامج مدروس لتصنيع مصر .

وقد لاحظت ادارة الشؤون الاقتصـادية بالأمم المتحدة فى تقريرها عن الحالة الاقتصادية فى الشرق الأوسط :

« ان الانتاج الصناعى نما نموا كبيرا أثناء الحرب وبعدها فأصبح مستواه الآن يفوق بكثير مستوى قبل الحرب ولـكن كيـان الصناعة ومركزها النسبى فى الاقتصاد القومى لم يتغير كثيرا . ولقـد تطورت الصناعة فى الشرق الأوسط على أسس مثيلة لتطورها فى المناطق الأخرى التى لم تستكمل نموها الصناعى بعد ، ومن أهم هذه الأسس وجود طلب محلى لمنتجاتها ومواد خام لها وعمال مهرة وضآلة رأس المال القـابل للاستثمار » .

ولاحظت هذه الادارة فى جزء آخر من هذا التقرير أن :

« الشرق الأوسط منطقة لم تستكمل بعد نموها الاقتصادى وأن مستوى المعيشة فيها منخفض جدا .... وثمت عقبات متعـددة تعوق التنميـة الاقتصادية فى الشرق الأوسط . فنقص الاستثمارات يؤدى الى ضآلة الانتاج وبالتالى الى ضآلة الفائض للاستثمار ، والدخل القومى المنخفض — وهو موزع توزيعا سيئا بين السكان — يؤدى الى ضآلة الادخارات

وهذه لا توجه وجهة سليمة لعدم كفاية الأسواق النقدية والمصارف وضعف الائتمان الطويل الأجل والمتوسط ولم يسد رأس المال الأجنبى الا جزء من النقص المتسبب عن العجز فى الادخارات القومية ... وتظهر ندرة الاستثمارات فى جميع فروع الاقتصاد القومى عـدم كفاية طرق طرق المواصلات . تأخر وسائل الزراعة . ضعف انتاجية الصناعة [1] » .

ولا يمكن تحقيق هذا الشطر من البرنامج الا بالوسائل الآتية :

أولا — العمل على زيادة الاستثمارات فى الصناعة بحيث تصل فى خمس سنوات إلى ٤٠٠ مليون جنيه وفى خمس سنوات تالية إلى ٨٠٠ مليون .

وقد قدر مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فى الزراعة والصناعة وغيرهما من موارد الدخل القومى لعام ١٩٤٥ بمبلغ آلفى مليون جنيه ، قدر المستثمر منها فىالزراعة بمبلغ الف ومائتى مليون جنيه والمستثمرفى الصناعة بمبلغ مائتى مليون جنيه .

ونسبة الأموال المستثمرة فى الصناعة الى مجموع رؤوس الأموال المستثمرة تافهة لأنها لا تتجاوز العشر فالواجب — كما لاحظت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة — العمل على زيادة الاستثمارات وتوجيهها الى الصناعة وكفالة الأسواق النقدية والمصارف التى تجعل هدفها الأول خلق نهضة صناعية شاملة وتشجيع الائتمان الطويل الأجل والمتوسط بما فى ذلك رأس المال الأجنبى الذى تطمئن الدولة الى صدق تعاونه مع الاقتصاد القومى تعاونا مثمرا مخلصا أمينا .

ولا شك أن تحديد الملكية الذى قضى به المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى الذى دعونا الى اصداره فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٣٩ وفى الطبعة الثانية عام ١٩٤٦ سيتيح

---

(1) United Nations Department of Economic Affairs Review of Economic Conditions in the Middle East (N.Y. 1951).

توجيه نحو مائتى مليون جنيه للاستثمار الصناعى فى السنوات الخمس التالية فيصبح مجموع الاستثمارات نحو ٤٠٠ مليون جنيه كما أن هذه التجربة واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية فى مصر سيشجع رؤوس الأموال الأجنبية على المساهمة فى هذه الاستثمارات الصناعية بحيث يصل مجموعها الى نحو ٨٠٠ مليون فى الخمس السنوات التالية للخمس الأولى وبذلك يرتفع الدخل القومى من الانتاج الصناعى الى نحو مائتى مليون جنيه سنويا .

وقد يلاحظ أن غلة رأس المال المستثمر فى الصناعة مبالغ فيها لأنها وصلت الى ١١٠ مليون جنيـه عام ١٩٥٠ [١] من رأس مال قدره ٢٠٠ مليون [٢] ولكن المشاهد فى الكثير من المشروعات الصناعية بمصر أنها كانت تغل أرباحا طائلة تعود — الى حد كبير — الى الحماية الجمركية التى يكفلها لها التشريع المصرى والمجال أمام الاستثمارات الصناعية فى مصر واسع ففى انتاج البترول اضطردت الزيادة خلال السنوات الخمس ١٩٤٦ — ١٩٥٠ زيادة تلفت النظر . ففى عام ١٩٤٦ كانت جملة الانتاج ١٢٨٢ طنا متريا وفى عام ١٩٤٧ ارتفع الى ١٣٣٤ طنا متريا وفى عام ١٩٤٨ ارتفع الى ١٨٨٦ طنا متريا وفى عام ١٩٤٩ ارتفع الى ٢٢٤٥ ووصـل فى احد عشر شهرا من عام ١٩٥٠ الى ٢٣٢٨ طنا متريا [٣] .

وفى انتاج الكهرباء — رغم عدم تنفيذ مشروع خزان اسوان وعدم تنفيذ مشروع وادى الريان وكلاهما يمكن الاستفادة من كهرباء مساقط المياه فيهما — زاد الانتاج أيضا زيادة تلفت النظر ففى عام ١٩٣٩ كان مجموع الانتاج ٢٨٨ مليون كيلووات ساعة فارتفع فى عام ١٩٤٦ الى ٤٣١ مليون كيلووات ساعة ووصل فى عام ١٩٤٨ الى ٦٤٢ مليون كيلووات ساعة .

---

(١) تقدير الدكتور محمود أمين انيس .
(٢) تقدير الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥
(٣) مجلة « مصر المعاصرة » يوليو ١٩٥١

ولم تواز مصر من دول الشرق الأوسط بأجمعها الا تركيا . ففى عام ١٩٤٨ بلغ انتاجها ٦٢٨ مليون كيلووات وارتفع فى عام ١٩٤٩ الى ٦٨٢ كيلووات أما باقى دول الشرق الأوسط فيكفى أن أذكر أنه فى سنة ١٩٤٨ لم يتجاوز انتاج سوريا ٤١ مليون وانتاج لبنان ٨٦ مليون وانتاج العراق ٦٩ مليون .

وفى انتاج المنسوجات القطنية لعام ١٩٤٩ بلغ انتاج المغازل المصرية ٣٣ر٨٠٠ طنا انتجها ٥١٠ر٠٠٠ مغزلا وبلغ انتاج أنوال النسيج ١٥٢ مليون مترا مربعا أنتجها ١١٣ر٠٠٠ نول آلى و ٣٧٣ر٠٠٠ نول يدوى

ويكفى لتقدير مدى هذا الانتاج أن تذكر أن عدد المغازل فى مصر — عام ١٩٤٩ — يساوى مجموع عدد المغازل فى سوريا ولبنان والعراق وافغانستان وتركيا واسرائيل أى مجموع مغازل ست دول من دول الشرق الوسط .

وفى انتاج المناجم بلغ الفوسفات الخام عام ١٩٤٢ — ١٧٨١٤٧ طنا وارتفع فى عام ١٩٤٣ الى ٣١٥ر٥٦٦ طنا ثم ارتفع فى عام ١٩٤٤ الى ١٨٦ر٣١٨ طنا وارتفع فى عام ١٩٤٥ الى ٣٤٩ر٣٧٤ طنا وبلغ فى عام ١٩٤٦ ٢٩٤ر٠٤٧ طنا .

والمنجنيز كان الناتج منه فى عام ١٩٤٢ يبلغ ٨١٦٩ طنا ثم هبط فى عام ١٩٤٣ الى ٧٠٧٩ طنا وهوى فى أعوام ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦ الى ٣٠و٤٧و٢٦ طنا على التوالى ولم يعن أحد بالبحث جديا فى سبب هذا .

والتلك كان الناتج منه فى عام ١٩٤٢ يبلغ ١٨٧٥ طنا فارتفع فى ١٩٤٣ الى ٢٠٥٤ طنا ثم ارتفع فى عام ١٩٤٤ الى ٤٢٦٥ طنا ثم بلغ فى عام ١٩٤٥ ٣٨٦٨ طنا ثم عاد فارتفع فى عام ١٩٤٦ الى ٤٧٥٩ طنا .

أما مستخرجات مناجم البترول — التى رأينا أننا نستورد منها مقادير كبيرة بقيمة باهظة — فالمستخرج من الكيروسين عام ١٩٤٤ بلغ ٦٤٦٤٨ طنا ثم ارتفع فى عام ١٩٤٥ الى ٦٨٢٧٦ طنا ثم بلغ فى عام ١٩٤٦ — ٦٦٧٧٦ طنا والمستخرج من المازوت وزيت السولار والديزل عام ١٩٤٤ بلغ

٧٩٧ر٧٧٦ طنا وارتفع فى عام ١٩٤٥ الى ٧٠٢ر٨٥٢ طنا وبلغ عام ١٩٤٦ — ٥٨٤ر٦٨٤ طنا .

والمستخرج من الأسفلت عام ١٩٤٤ بلغ ٦٤٩ر١٧٥ طنا وفى عام ١٩٤٥ بلغ ٣٧٨ر١٧٣ طنا وفى عام ١٩٤٦ بلغ ١٧٦ر١٧٢ طنا .

وقد ثبت بطريقة عملية قاطعة أن الموجود من الحديد باسوان يكفى حاجة الاقتصاد المصرى سواء تمت كهربة خزان أسوان أم لم تتم .

اعترض بعض ضيقى الأفق على اعطاء تصريحات للتنقيب عن الثروات المدفونة فى جوف تلك الصحارى ظنا منهم أن ذلك الاعتراض لون من الوان الوطنية ولعل خير رد عليهم هو ما ذكر فى مجلس الشيوخ المصرى من « أن البحث عن البترول — مثلا — يتطلب مجهودات جسيمة شاقة ورؤوس أموال طائلة وخبرة فنية خاصة وهذه كلها لم تتوافر بأكملها حتى الآن الا لدى شركات البترول العالمية وحدها وقد سبق أن عمدت الحكومة قديما فى فترات منقطعة بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩٢٣ للقيام بعمليات بحث من هذا القبيل لحسابها الخاص واستخدمت فريقا من الفنيين الأجانب لهذا الغرض وتكبدت فى هذا السبيل مبالغ طائلة ولكنها عدلت فى النهاية عن هذه السياسة لضآلة النتائج وعدم تناسبها مع المجهودات والنفقات»[١]

كما ثبت أيضا بالنسبة للبترول وحده أن عدد الشركات التى قامت بالبحث عنه فى الصحارى المصرية قد زادت على الخمس والعشرين شركة ولم ينجح بينها الا شركة واحدة . ولاشك أن هذه الشركة كسبت من وراء هذا التوفيق والنجاح مكاسب معقولة والذى يهمنا فى الموضوع — فيما يختص بالاستغلال — ان هذه عملية فيها صرف وفيها ايراد ففيما يتصل بالصرف لا مانع عندنا من أن تصرف الشركات كما تشاء وأما فيما يتعلق بالايراد فالذى يهمنا من أمره أن الحكومة — وهى

(١) رد وزير التجارة والصناعة على الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد عن منح تصريحات لشركات أجنبية للبحث عن البترول بالأراضى المصرية . مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٤٥ .

صاحبة الثروة الموجودة فى الأراضى المصرية — يجب أن تحصل من وراء هذا الاستغلال على نصيبها العادل منه .. وليس فى ذلك أى خطر على استقلالنا لأننا لسنا أكثر استقلالا من رومانيا أو الولايات المتحدة أو فنزويلا أو الأرجنتين ففى الولايات المتحدة نفسها تقوم شركة شــل باستغلال البترول وكذلك الحال فى فنزويلا ولا يرون فى ذلك غضاضة أو مساسا باستقلالهم »[1] .

ومن المفهوم بداهة أن تشجيع التعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية يجب أن يكون فى داخل اطار الحرص على تمكين الاقتصاد القومى من اقتضاء حقه كاملا واعداد جيل جديد من المصريين يحل محل الأجانب بعد انتهاء عقود امتيازهم .

ومما يستوقف النظر فى البيانات الاحصائية التى اذاعتها الأمم المتحدة عن عقود امتياز البترول — ونضربها مثلا على طرق استغلال الثروة المعدنية المصرية — أن رؤوس الأموال الأجنبية قد اتجهت الى مناطق أخرى غير مصر فى الشرق الأوسط . وقد انقضت أعوام عديدة على بعض الشركات قبل أن تبدأ انتاجها قضتها فى البحث . وهذه حقيقة يجب أن يتولاها الاخصائيون بالدراسة التى تستهدف صالح خزينة الدولة والتوفيق بينه وبين تشجيع الاستثمار الأجنبى فى مصر .

ففى العراق يعود تاريخ منح امتياز «شركة العراق للبترول» [2] الى ٢٤ مارس ١٩٢٥ مع انها لم تبدأ انتاجها الا عام ١٩٢٧ . كما يعود هناك امتياز «شركة الموصل للبترول» [3] الى ٢٥ مايو ١٩٣٢ . مع أنها لم تبدأ انتاجها الا عام ١٩٢٧ .

وفى البحرين يعود تاريخ منح امتياز « شركة البحرين للبترول » [4] الى عام ١٩٣٠ مع انها لم تبدأ انتاجها الا فى عام ١٩٣٣ .

---

(١) حسن صادق باشا مدير مصلحة المناجم والمحاجر ووزير المالية الأسبق . المرجع السابق أثناء مناقشة نفس الاستجواب

(٢) Irak Petroleum Company Ltd.

(٣) Mosul Petroleum Company Ltd.

(٤) Bahrein Petroleum Company Ltd.

وفى المملكة العربية السعودية يعود تاريخ امتياز شركة « ستانداود اويل بكاليفورنيا » الى ٢٩ مايو ١٩٣٣ مع انها لم تبدأ انتاجها الا فى عام ١٩٣٦ وهى الشركة التى أصبحت تحمل منذ ٣١ يناير اسم «شركة الزيوت العربية الأميركية » [١] .

وفى الكويت يعود تاريخ منح امتياز شركة «تنمية البترول القطار» [٢] الى ١٧ مايو ١٩٣٥ مع انها لم تبدأ انتاجها الا فى عام ١٩٤٩ .

وفى عمان و « ساحل المهادنة » وسوريا والأردن والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية العربية شركات عديدة تعود تواريخ منح امتيازات بعضها الى عام ١٩٣٧ والبعض الآخر الى عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٧ ومع ذلك لم تبدأ انتاجها بعد .

ان المطلع على رؤوس الأموال المدفوعة فى شركات المناجم التى يوجد استغلالها الرئيسى بمصر يتبين أنها تعوزها الاستثمارات التى لا تزال فى هذه الصناعة ضعيفة متهالكة ففى عام ١٩٤١ كانت جملة رؤوس الأموال هذه ٢٫٤٣٣٫٤٢٥ جنيها وفى عام ١٩٤٢ لم ترتفع الا الى ٢٫٤٦٤٫٦٢٥ جنيها وفى عام ١٩٤٣ لم تصل الا الى ٢٫٤٧٢٫٩٤٥ وفى عام ١٩٤٤ لم تصل الا الى ٢٫٤٨٢٫٩٢٥ جنيها وفى عام ١٩٤٥ لم تصل الا الى ٢٫٥٢٠٫٣٢٥ جنيهـا .

وهـذه الجملة تافهة بالنسبة لجمـلة رؤوس الأموال المدفوعة فى مجموعة الشركات التى يوجد استغلالهـا الرئيسى بمصر وقد قدر هذا المجموع عام ١٩٤٥ بمبلغ ٧٨٫٢٩٧٫٣٥٦ جنيها ثم ارتفع هذا المجموع عام ١٩٤٨ الى ١٠٤٫٠٠٠٫١٩٣ جنيها منها ٩٣٫٧٢٠٫٧٩٠ جنيها مستغلة فى شركات مصرية يبلغ عـددها ٤٢٢ شركة و ١٠٫٢٧٩٫٤٠٣ جنيهـا مستغلة فى شركات أجنبية عددها ٣٤ شركة .

---

(١) Arabian American Oil Company
(٢) Petroleum Development Qatar Ltd.

ثانياً – تأميم شركة قنال السويس

ومما يتصل بموضوع العمل على زيادة الدخل القومى من الانتاج الصناعى ويستحق أن يفرد له مكان خاص من هذا البرنامج تأميم شركة قناة السويس التى بلغت أرباحها فى عام ١٩٤٦ – ١٩٧ر٣٦٦ر٣٩٤ر٤ فرنكا فرنسيا وفى عام ١٩٤٧ – ٨٠٣ر٦٣٣ر٦٠٥ر٣ فرنكا فرنسيا وفى عام ١٩٤٨ – ٠٠٠ر٣٢٤ر٨٨٧ر٧ وأخيرا وصلت هـذه الأرباح فى عام ١٩٤٩ الى ٠٠٠ر٧٠٤ر٤٥٠ر٨ من الفرنكات .

وقد قدر رأس مال هذه الشركة فى نهاية الحرب العالمية الثانية بمبلغ أربعمائة وثمانين مليونا من الجنيهات .

وهذه الشركة – بصفة خاصة – يجب أن يقف المفكرون المصريون الشبان فى العهد الجديد امام مأساة تاريخها الدامى والخسارة الفادحة التى أصابت الدخل القومى العام بسبب ما اغتصبته من امتيازات وحقوق وقفة تأمل وعظة وتفكير فى حل يحفظ للوطن حقه وكرامته .

١ – فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ منـح الخديوى سـعيد امتياز حفر قناة السويس الى مسيو فرديناند ده ليسيبس . وقد توصل الأخير الى الحصول على موافقة الباب العالى على هذا الامتياز فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .وقد نصت المادة الأولى من مواد الامتياز على أن تحفر الشركة ترعة تبتدىء من فرع النيل بالقاهرة وتنتهى الى مدينة الاسماعيلية كما نص على أن للشركة الحق فى أن تبيع مياه هذه الترعة لمن يستفيد منها من الزراع . ونص فى المادة العاشرة على أن تمنح الحكومة المصرية شركة القناة جميع الأراضى – بعرض كيلو مترين من الجانبين – اللازمة لمبانيهـا والتى تقتضيها حاجتها للعمل بلا ثمن وبلا ضريبة ونص فى المادة الثالثة عشر على أن للشركة الحق التام فى أخذ ما يلزمها من المناجم والمحاجر المصرية بلا ثمن وبلا ضريبة وعلى أن تعفى الشركة من جميع الرسوم الجمركية على وارداتها الخاصة بأعمالها ونصت المادة السادسة عشر على أن تتمتع الشركة باستغلال القناة مدة تسعة وتسعين عاما تؤول القناة بعدها الى الحكومة المصرية .

ونصت المادة الثامنة عشرة على أن الحكومة المصرية تحصل على حصة قدرها خمسة عشر فى المائة من صافى الأرباح السنوية .

ولم يكد ده ليسيبس يحصل على هذا الامتياز حتى دعا الى الاكتتاب لانشاء الشركة التى تتولى حفر القناة وجعل رأس مالها مائتى مليون فرنك موزعة على أربعمائة ألف سهم قيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك . فلم ينقض شهر واحد على بـدأ الاكتتاب حتى غط رأس المـال المطلوب واشترت مصر من هذه الأسهم ١٧٦٬٦٠٢ سهما ولم تشتر انجلترا سهما واحدا ظنا منها بأن هذا المشروع لن يقدر له النجاح(١) ! .

٢ — ولكن هذا الامتياز الذى لا نظير له فى التاريخ من حيث الغبن الواقع فيه على مصر قد عدل بعد رفع الخلاف الذى نشأ بين الخديوى اسماعيل عاهل مصر وشركة قناة السويس الفرنسية الجنسية الى محكم اختاره الطرفان هو نابليون الثالث عاهل فرنسا ! فقد قضى فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ :

ا — بابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام الحكومة المصرية بأن تدفع فى مقابل ذلك « تعويضا » ! قدر بمبلغ ثمانية وثلاثين مليونا من الفرنكات .

ب — بأن تتنازل الشركة للحكومة المصرية عن كل حق فى ترعة المياه العذبة وتتعهد الحكومة باتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها فى مقابل الزام الحكومة المصرية بأن تدفع « تعويضا » قدر بمبلغ ستة عشر مليونا من الفرنكات .

حـ — بأن «تعيد !» الشركة للحكومة المصرية أرضا مساحتها ستون ألف هكتار اتضح أنها ليست فى حاجة أليها فى مقابل أن تدفع الحكومة المصرية « تعويضا ! » قدر بمبلغ ثلاثين مليونا من الفرنكات (٢) .

---

(١) جولييت آدم : « انجلترا فى مصر » ص ٧٢ — ترجمة على فهمى كامل

(2) Ferdinand de Lesseps : Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, T. 4, p. 476.

وبذلك بلغ مجموع ما أرغمت الحكومة المصرية بمقتضى هذا التحكيم على دفعة ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألفا من الجنيهات مع أن رأس مال شركة قناة السويس كله اذ ذاك لم يكن يعدو ثمانية ملايين من الجنيهات .

٣ — فى عام ١٨٦٦ ، بعد أن كادت تنتهى أعمال انشاء القناة ، تبين أن عمل الشركة قد يقضى بأن تقيم فى غرب القناة مستودعات ومخازن وورشا ومرافىء ومساكن لأجل الحراس والملاحظين والعمال المكلفين بأشغال الصيانة ورأت الشركة وقتئذ أن تلحق بهذه المساكن الأراضى التى يمكن زرعها كحدائق تنتج بعض المواد اللازمة فى تلك الأماكن النائية كما رأت أن تمكن من الحصول على الأراضى اللازمة لاقامة الأعمال الهندسية التى تكفل حماية القناة من تراكم الرمال فطلبت من الحكومة المصرية أن تزيد مساحة الأراضى التى حددت بفرمان ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ فوافقت الحكومة المصرية على ذلك ولكنها خشيت من انتفاع الشركة ببيع الأراضى أو المضاربة بها بقصد الربح فنصت صراحة فى المادة الرابعة من اتفاق سنة ١٨٦٦ على أنه لا يجوز للشركة أن تطالب بمساحات من الأراضى بقصد المضاربة أو الحصول على أراض لزرعها أو لبيعها عند تكاثر عدد السكان وحددت لهذا مناطق على طول القناة برسوم وخرائط أرفقت بذلك الاتفاق . وقد تبينت الشركة أن هذا القيد — مع ما نص عليه فى المادة العاشرة من عقد الامتياز الصادر من الخديوى سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ من أنه عند انتهاء أجل الامتياز تحل الحكومة محل الشركة وتؤول اليها جميع المنشآت التابعة للشركة — سيلجؤها الى التنازل للحكومة المصرية عن جميع المنشآت بدون مقابل ولذلك سعت لدى هذه الحكومة حتى وصلت الى اتفاق عقد فى شهر أبريل سنة ١٨٦٩ نص فى البند الأول منه على أنه « يجوز بيع الأراضى المخصصة للشركة على طول القناة والصالحة لانشاء المدن والمحطات والمبانى الخاصة » . ونص فى البند الثانى من هذا الاتفاق على أن ما يتجمع من ثمن هذه الأراضى — التى

يثبت أن الشركة ليست فى حاجة اليها — يقسم مناصفة بين الحكومة المصرية وشركة القناة [1] .

٤ — وفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق جديد بين الخديوى اسماعيل والشركة نص فيه على الغاء ما أشارت اليه المادة الثالثة عشرة من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الخاصة باعفاء ما تستورده الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية فى مقابل أن تدفع الحكومة المصرية تعويضا للشركة قدر بمبلغ عشرين مليونا من الفرنكات [2] .

٥ — فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتحت القناة للملاحة بعد أن ضحت مصر فى سبيلها أكبر تضحية يمكن أن تقدمها دولة لعمل عالمى كهذا العمل . ويكفى أن نذكر هنا أن العمال الذين كان مفروضا أنهم لا يزيدون عن خمسة وعشرين ألفا قد زادوا فى بعض فترات العمل فوصل عددهم الى خمسة وثلاثين ألفا فى الفترة من ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ وهو بدء العمل فى الحفر الى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو تاريخ قرار التحكيم الذى أصدره نابليون الثالث . وقد أثبت التاريخ أن « هؤلاء العمال كانوا يساقون الى العمل بلا أجر عن طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وتفاهة الغذاء ومشاق العمل حتى أن عددا كبيرا منهم يربى على مائتى ألف نسمة قد مات بسبب الأمراض ، التى ولدت هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة أو الحكومة تعويضا لأسرهم وأهليهم» [3] .

وقد اتضح كما رأينا أن الحكومة المصرية اكتتبت فى رأس مال الشركة بأكبر نصيب اذ اشترت ١٧٦٦٠٢ سهما دفعت ثمنا لها ثلاثة ملايين وأربعمائة وستة وعشرين ألفا من الجنيهات وبلغ مجموع « التعويضات » التى قضى على الحكومة المصرية بدفعها طبقاً لقرار التحكيم الصادر فى ٦ يولية سنة ١٨٦٤ ولاتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ أربعة ملايين وخمسمائة

(١) محمد عرفان : « محاضرة عن مدينة بور فؤاد » القيت بجمعية المهندسين الملكية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٣ و ٤

(٢) J. Charles Roux : L'Isthme et le Canal de Suez. T. 1 p. 501.

(٣) جولييت آدم المرجع السابق ص ٧٦

وستين ألفا من الجنيهات . وبلغت تكاليف شق الترعة التى قضى قرار التحكيم بالزام الحكومة المصرية باتمامها مليونا ومائتى ألفا من الجنيهات وبلغت نفقات حفلات افتتاح القناة مليونا وأربعمائة ألفا من الجنيهات فيكون مجموع هذا المبلغ من المبالغ التى دفعت كفوائد وسمسرة ونفقات تحكيم نحو سبعة عشر مليونا من الجنيهات . وتبــدو قيمة المساعدة الايجابية والمساهمة الفعلية التى قدمتها مصر معنويا وأدبيا اذا تذكرنا أن جميع نفقات انشاء القناة لم تعد ثمانية عشر مليونا من الجنيهات .

٦ — فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ اجتمعت الجمعية العمومية لحملة أسهم الشركة وقررت أن « تحرم » ! الحكومة المصرية من حق التصويت الذى تخوله لها ملكيتها لعدد من الأسهم بلغ مائة وستة وسبعين ألفــا وستمائة وسهمين واستندت فى هذا القرار الظالم المسرف فى التعسف الى أن قرار التحكيم الذى أصدره نابليون الثالث فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ كان قد منح للشركة أرباح هذه الأسهم التى تملكها الحكومة المصرية فى مقابل التعويضات التى التزمت بها هذه الحكومة ! وأصبحت الحكومة المصرية نتيجة لهذا القرار الذى اتخذته الجمعية العامة الحمــلة الأسهم محرومة من أن تكون لها كلمة فى ادارة شركة ضحت فى سبيل تحقيق غرضها ما ضحت وساهمت فى أكثر من خمسى أسهمها [1] ولكن الخديوى اسماعيل ازاء هذا القرار الجائر وازاء قرار التحكيم الذى أصدره نابليون — وهو قرار نقد نقدا شــديدا من كثيرين من المؤرخين المحايدين — اضطر أن يعطى توكيلا لمسيو ده لسيبس لكى يصوت نيابة عن الحكومة المصرية حاملة الأسهم !

٧ — فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ — وتحت ضغط هذه الظروف القاهرة التى امتهنت فيها حقوق مصر البديهية امتهانا تجرد من أبسط

---

(١) اســـتند كثير من المؤرخين المصريين على تقرير ســـير استيفن كيف المحاسب العام للحكومة البريطانية عن حساب نفقات الحكومة المصرية فى المدة بين سنتى ١٨٦٤ ، ١٨٧٥ فقد قدر ما تكبدته الحكومة المصرية فى أعضاء قناة السويس بمبلغ ١١٩ر١٦٠٧٥ر١٦جنيها «بيير كرابيتيس: اسماعيل المفترى عليه » ص ٢١٢ ترجمة فؤاد صروف .

مبادىء العدالة — اضطر الخديوى اسماعيل الى بيع الأسهم التى تملكها الحكومة المصرية الى الحكومة الانجليزية بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات. وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أى فى اليوم التالى مباشرة للبيع نشرت جريدة التيمس مبررة عمل دزرائيلى ، رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك ، ما يأتى « من المستحيل أن تفكر فى شراء أسهم قناة السويس تفكيرا منفصلا عن تفكيرنا فى علاقة انجلترا المستقبلة بمصر » وبذلك اتضح جليا أن شراء حصة مصر فى الأسهم انما كان لتحقيق غرض استعمارى كشف عنه الستار فيما بعد عام ١٨٨٢ وقد تنازلت مصر بعد ذلك عن حصتها فى أرباح شركة القنال وهى الحصة التى قدرت فى عقد الامتياز بخمسة عشر فى المائة من هذه الأرباح .

٨ — فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عقد فى الآستانة مؤتمر مثلت فيه فرنسا والمانيا والنمسا وأسبانيا وانجلترا وايطاليا وهولندا وروسيا وتركيا ولم تمثل مصر وقد قرر ممثلو هذه الدول فى المادة الأولى من الاتفاق الذى عقدوه أن « تكون قناة السويس حرة على الدوام وتفتح فى زمن الحرب كما فى زمن السلم لكل سفينة تجارية أو حربية بدون تفرقة بين الأعلام التى ترفعها . وقد اتفق المتعاقدون على ألا يتعرضوا بأذى لحرية استخدام القناة فى زمن الحرب كما فى زمن السلم وألا تكون القناة خاضعة بأى حال لحالة الحصار » .

٩ — فى ٢٠ يناير سنة ١٨٢٠ تمكنت شركة القناة من الحصول على قرار من مجلس الوزراء المصرى تعترف فيه الحكومة المصرية بأن مساكن العمال والموظفين التى تقيمها الشركة تعتبر ملكا خاصا للشركة ولها أن تزيلها عند نهاية الامتياز . وقد تعهدت الحكومة فوق ذلك بأن تشتريها جميعها حسب ما تقدر به سنة ١٩٦٨ بعد خصم سعر الأرض المقامة عليها [١] .

١٠ — فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ نص فى المادة الثامنة من معاهدة

---

(١) محمد عرفان — المرجع السابق ص ٦

الصداقة والتحالف المعقودة بين مصر وبريطانيا على أن قناة السويس « الذى هو جـزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عـالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هـذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال » .

هذه صورة مصغرة لمأساة قناة السويس . وهى المأساة التى كلفت تاريخ مصر الحديث أكبر خسارة يمكن أن يتكبدها شعب من الوجهتين الماليـة والمعنوية وأعظم تضحية يمكن أن يقدمها شعب فى سبيل تيسير التبادل التجارى بين الشرق والغرب . فمما لا شك فيه أن حفر هذه القناة قد حرم مصر من الأرباح الطائلة التى كانت تجنيها من وراء مرور البضائع فى أرضها ولم يحصل ده ليسيبس على امتياز حفر القناة الا بخديعة اذ أدخل فى روع سعيد واسماعيل أنها ستعود بالنفع على مصر.[1] كما أنه مما لا شك فيه أن حفر القناة قد عاد على الشركة بأعظم الأرباح وأن مصر لم تستفد منه بل ان القناة التى شقت فى صميم أرضها كانت سبب شقائها.

ثالثا — اعتبار السياحة مورداً رئيسياً من موارد الدخل القومى والعمل على زيادة مجموع ما يقضيه السياح فى مصر فى العام إلى مليونى ليلة فى السنوات الخمس الأولى وإلى خمسة ملايين ليلة فى السنوات الخمس التالية .

من الحقائق الاحصائية الثابتة أن مجموع عدد الأيام التى قضاها السياح فى سويسرا عام ١٩٥٠ قد بلغ ١٨٫٦٢٠٫٣٢٩ يوما بمتوسـط خمسة أيام لكل سائح وأن متوسط ما ينفقه السياح بسويسرا فى العام

(1) Leiden : L'Egypte et l'Europe, par un ancien juge mixte, p. 46.

يتراوح بين ٤٠٠ر٥٠٠ مليون من الفرنكات السويسرية أى بين أربعين وخمسين مليونا من الجنيهات المصرية .

ومن هذه الحقائق الثابتة ان عدد الأميريكيين — وحدهم — الذين زاروا فرنسا عام ١٩٥٠ قد بلغ ٢٢٥ر٠٠٠ أنفقوا ثمانين مليونا من الدولارات أى نحو خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات المصرية بمتوسط ٧٧٠ دولارا لكل سائح أميريكى أى نحو مائتين وخمسين جنيها مصريا .

وليس فى مصر احصاء سياحى يمكن الباحثين فى شئون صناعة السياحة من معرفة أثرها فى الدخل القومى .

ولكن هناك بعض احصائيات تقريبية تذهب الى أن مجموع عدد الأيام التى قضاها السياح بمصر فى سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ قد بلغ مائة وسبعين ألف ليلة وأن متوسط ما أنفقه السائح فى اليوم الواحد ستة جنيهات مصرية . أى أن حصيلة مصر من هذا الموسم طبقا لهذا الاحصاء لا تعدو مليونا من الجنيهات .

فاذا تذكرنا أن عدد المصريين الذين يسافرون الى الخارج فى كل عام يقدر بنحو ستين ألفا لا يقل ما ينفقه كل منهم عن أربعمائة جنيه لتبينا أن مجموع ما ينفقونه لا يقل عن أربعة وعشرين مليونا من الجنيهات ، وهو بلا شك يزيد عن هـذا الرقم ومعنى ذلك أن ميزاننا السياحى مختل لغير مصلحتنا بما يقدر بنحو خمسة عشر مليونا من الجنيهات . اذا تذكرنا ذلك وأضفنا الى عجز ميزاننا السياحى عجز ميزاننا التجارى من زيادة الواردات — عام ١٩٥١ — عن الصادرات بمقدار ٧٦ر٥١٤ر٠٠٠ من الجنيهات تقريبا لتبينا خطورة الموضوع من الناحية الاقتصادية ولأيقنا أن واجب الدولة لتلافى هذا الاختلال وتحقيق المصلحة الاقتصادية العليا هو واجب ذو شطرين يكمل كل منهما الآخر . اغراء أكبر عدد من السياح الأجانب على القدوم الى مصر واغراء أكبر عدد من المصريين المعتادى السفر الى الخارج على البقاء فى مصر .

ولتحقيق ذلك يجب البدء بتنفيذ برنامج سياحى ضخم يقوم على الأسس الرئيسية الآتية :

أولا ــ بعث وعى سياحى فى النشء بأسلوب « بيداجوجى » : جذاب على نطاق واسع فى كافة معاهد العلم المصرية والبدء بايجاد جمعيات سياحية للطلبة والطالبات على نسق الجمعيات الرياضية وجمعيات الكشافة والجمعيات المسرحية والموسيقية تكون مهمتها أعداد أعضائها اعدادا سياحيا عصريا يقوم على معرفة المعالم السياحية فى المنطقة التى تزاول الجمعية نشاطها فيها أولا ثم التدرج لمعرفة المعالم السياحية فى المناطق القريبة وتنظيم رحلات لزيارة هذه المناطق وانشاء « استراحات » للشباب فيها بالتعاون مع «نادى الرحلات» و «نادى الخيام» . ولا يمكن لمثل هذا الوعى أن ينمو وتستقر حوله تقاليد الا اذا احتضنته الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديريات والمجالس البلدية التى يجب أن تكون لجان السياحة فى كل منها من أهم اللجان العاملة على العناية بالمناطق السياحية التى تزاول الهيئة عملها فيها . وتجميل الاطار المحيط بها . وطبع النشرات عنها . والدعاية لها خارج المنطقة . وتنظيم تبادل الزيارات السياحية بين الجمعيات السياحية فى مختلف المديريات والمحافظات أثناء الأجازات الدراسية ثم الدعاية عن كل منطقة سياحية خارج مصر — بعد أن يتم تمهيد الطرق العامة اليها واعداد وسائل الانتقال اليها طبقا للبرنامج الموضوع فيما بعد — باللغات الأجنبية بالتعاون مع السلطة الرئيسية التى تتولى تنشيط السياحة والنهوض بها فى القاهرة .

ولعل مصر هى الدولة الوحيدة فى العالم التى لا تخلو مديرية من مديرياتها من معالم سياحية لها من الأهمية ما يجتذب أى سائح أجنبى لزيارتها ولكن وكالات السياحة لاتجرؤ على الاعلان عنها أو دعوة السياح اليها لأنها تعلم مشقة الوصول اليها . أو خلوها من أمكنة يمكن للسائح أن يستريح فيها . ويكفى أن أضرب على ذلك مثلا واحدا . فان جميع كتب علم الجنس البشرى « الانتروبولوجى anthropologie تقرر

حقيقة تاريخية هي أن الآثار التى وجدت بمركز « البدارى » تدل على أن المصريين فى تلك المنطقة كانوا — قبل الميلاد بخمسة آلاف سنة أى منذ سبعة آلاف سنة — « يعزقون » الأرض بالفأس وكانوا يبذرون الشعير والقمح وكانوا يصنعون الأوانى الخزفية كما كانوا يصنعون البلط والمدى بصقل أطرافها وتشذيبها . فمنطقة البدارى — من الوجهة السياحية البحتة — تحتل مكان الصدارة بين مناطق العالم أجمع ولكن كيف الوصول اليها ؟ ثم كيف المبيت فيها ؟ وما هي المعالم السياحية التى أعدت اعدادا جذابا لكى يمر بها السائح الأجنبى الذى يكون قد قرأ عن — البدارى — وعن ذلك التاريخ العريق المجيد الذى عاشته قبل سبعة آلاف سنة . ؟

الوعى السياحى الجديد الذى ينمو مع النشء المصرى بطريقة « بيداجوجية » صحيحة هو الكفيل بتحقيق ذلك الهدف الذى قد يبدو الآن بعيدا ولكن المصلحة الاقتصادية المحلية للأقليم ثم المصلحة الاقتصادية العليا للدولة سينبهان الأذهان — اذا نشأ الوعى المنشود — الى الاسراع بتحقيقه على أن يبدأ التحقيق بجهود محلية تقوم بها مجالس المديريات والمجالس البلدية تعينها الدولة فى حدود طاقتها .

والى جانب هذا العمل من جانب مجالس المديريات والمجالس البلدية وجمعيات السياحة فى معاهد العلم يجب أن تتكون فى كل منطقة سياحية جمعية أهلية لتنشيط السياحة فيها والنهوض بها وخير من يضطلع بمثل هذه الجمعيات هم الشبان من المحامين والأطباء والمهندسين والأعيان الذين لهم ميل خاص الى الرحلات والذين يحسون بأن للاقليم الذى يعيشون فيه حقا عليهم ومما لا شك فيه أنه لو عملت هذه الجمعيات التى تسمى بالفرنسية syndicat d'initiative فى انسجام واتساق مع لجان السياحة فى مجالس المديريات والمجالس البلدية وجمعيات السياحة المدرسية التى يشرف عليها بطبيعة الحال مدرسون من حملة الدرجات الجامعية وبتوجيه من السلطات الرئيسية المركزية فى القاهرة التى تتولى

تنشيط السياحة والنهوض بها لتكونت شبكة من السياحيين المصريين فى جميع المناطق السياحية المصرية يمكن الاطمئنان اليها والاعتماد عليها فى تنفيذ برنامج سياحى مصرى ضخم .

ثانيا ـ العمل على اطالة مدة اقامة السائح فى مصر : وهـذا الغرض لا يمكن تحقيقه الا بثلاث وسائل :

(ا) اطفاء ما يطلق عليـه السياحيون الأوربيون اسـم « الظما الى الكيو مترات soif de kilomètres ، وقد رأينـا أن السـياحيين السويسريين يشكون من أن متوسط مدة اقامة السائح عندهم لا تزيد عن خمسة أيام بينما هى تصل فى السويد ــ التى لا يمـكن أن يدعى سياحيوها أن فيها من المغريات ما يفوق سويسره ــ الى ثمانية عشر يوما . والسبب فى ذلك أن جميع المناطق السياحية فى سويسره متقاربة يقطعها السائح بسرعة بينما هى فى السويد متباعدة كما أنها أيضا متباعدة فى فرنسا . وللسائح بغريزته ظمأ الى قطع المسافات الطويلة لمشاهدة أكثر ما تمكن مشاهدته من المناطق والمعالم والأجواء والألوان المختلفة .

ولا يمكن تحقيق ذلك فى مصر الا بتنفيذ برنامج انشاء الطرق التى طالبت اللجنة الماليـة بمجلس الشيوخ ــ أثناء بحثهـا ميزانية وزارة المواصلات لسنة ١٩٥١ ــ برسم سياسة ثابتة لها بعد أن تبين لها أنه رغم انشاء مصلحة الطرق والكبارى منذ أربعين عاما فانه لم يجد من الطرق العامة التى يقدر طول ما يجب تعبيده منها فى مصر بثلاثة عشر ألفـا من الكيلو مترات الا ثلاثة آلاف كيلو متر ولا يمكن اجتذاب سياح لمشاهدة المناطق السياحية الغنية فى جرجا وقنا وأسوان بينما الطريق المعبد من القاهرة لم يتعد أسيوط ، أى أنه لا يزيد على ٣٨٦ كيلو مترا ولا يزال الطريق من أسيوط الى أسوان مارا بتلك المناطق السياحية الغنية وطوله ٥٣١ كيلو مترا رسما على الورق . وهو لدى السياحيين المصريين أمـل باسم فتحقيقه يدفع تلك المنطقة من مصر العليا الى مقدمة المناطق السياحية فى العالم حين تستطيع ارتيادها سيارات مريحة تقطع طريقا معبدا .

بل ان الطرق التى تصل بين المدن الرئيسية والمعالم السياحية حتى فى المنطقة بين القاهرة وأسيوط كالطريق الى آثار بنى حسن بمديرية المنيا والطريق الى آثار تونا الجبل بمديرية أسـيوط يكاد يكون اجتيازها عقابا للسائح . ثم أن الطريق الى تل العمارنة فى مديرية قنا والى العرابة المدفونة فى مديرية جرجا لا يقل تعذيبا للسائح .

ومما يثير العجب أن « الكاتدرائيات » الايطالية العديدة التى يلهث السياح الأجانب فى ايطاليا وهم ينتقلون خلف الأدلاء لمشاهدتها بين روما وفلورانس وفينسيا وغيرها من مدن ايطاليا كلها أحدث عهدا من الأديرة القبطية الأثرية التى هى أقدم أديرة للرهبنة فى التاريخ . والوجه القبلى حاشد بهذه الكنائس والأديرة القبطية وكلها معالم سياحية من الطراز الأول .

فكنيسة العذراء بجبل الطير بسمالوط المنحوتة فى الجبل . وكنيسة ديرابوجنس شرقى الروضة بمديرية المنيا التى حفرت بأعلى الجبل القريب منها صور جميلة تمثـل المسيح . وكنيسة الانباشنوده المعروفة بالدير الأبيض فى سوهاج الغنية بالحجر الكبـير المنحوت على طراز الهياكل الفرعونية القديمة . وكنيسة الأنبا بشوى المعروفة باسم الدير الأحمر بسوهاج . كل هذه الكنائس بنيت فى القرن الخامس الميلادى أى انقضى على بنائها خمسة عشر قرنا وهى حقيقة سياحية تثير الاهتمام الأول لدى جمهور السياح وخاصة القادمين من العالم الجديد الذين تهز مشاعرهم كنيسة سويدية دومينيكية فى جزيرة جوتلاند ببحر البلطيق لا لسبب الا لأنه قيل انها بنيت منذ ثمانية قرون .!

ولا يتسع المجال للاشـارة الى باقى الآثار القبـطية الموجـودة فى الوجه القبلى والتى تعد الدعاية لها سياحيا تجديدا فى معالمنا السياحية التى تكاد تكون الدعاية قاصرة على الفرعونى منها . فهناك الدير المحرق أو دير العذراء ويضم أربع كنائس وبرجا قديما ودير الانبا انطنيوس على بعد ١٤٠ كيلو مترا من بنى سويف فى الصحراء الشرقية ويضم أربـع

كنائس والذى من العار أنه لا يمكن الوصول اليه – حتى اليوم – الا على ظهور الابل لمدة ثلاثة أو أربعـة أيام من شرقى مركز بوش ! أو بالسيارة من حلوان فى طريق وعر لمدة عشر ساعات ... فهذان الديران قد بنيا فى القرن الرابع الميلادى أى منذ ستة عشر قرنا وهما يضمان آثارا ولوحات ومعالم سياحية عظيمة القيمة كما أن وجودهما فى قلب الصحراء يحيطهما بهيبة تجتذب السائح وتثير طلعته .

وهنـاك طريق رئيسى له أهميـة قصـوى فى رى « الظمـأ الى الكيلو مترات » الى جانب ما يقوم على جانبيه من معالم سياحية تغرى السائح الأجنبى على القدوم الى مصر كما تغرى المصطاف المصرى على البقاء فى مصر وهو طريق الاسكندرية – السلوم . فهذا الطريق يبلغ طوله نحو خمسمائة كيلو متر وهو على شاطىء من أجمل شواطىء العالم ولكنه قفر مهجور لا يمكن لسلطة مصرية سياحية أن تطمئن على دعوة السياح لزيارته . مع أن فى الامكان تعبيد الطريق الموجود حالا أو انشاء طريق آخر ملاصق للبحر لأن الطريق الحالى – وهو طريق أنشىء لأغراض حربية – قد أنشىء مبتعدا فى معظم أجزائه عن البحر . ولا يمكن اغراء السياح على زيادة هذه المنطقة ريا لظمئهم الى الكيلو مترات أو اغراء المصريين وأجانب مصر على قضاء أشهر الصيف فيها وهى تمتاز بشاطىء مثالى الا اذا أنشئت استراحات أو فنادق سياحيـة فى النقط الرئيسية كالحمام على بعد ٦٢ كيلو مترا من الاسكندرية والعلمين على بعد ٨٥ كيلو مترا وتل العيسى على بعد ١١٥ كيلو مترا وسيدى عبد الرحمن على بعد ١٣١ كيلو مترا والضبعة على بعد ١٦٠ كيلو مترا ثم اصلاح مرسى مطروح التى تقع على بعد ٢٨٨ كيلو مترا والاستمرار فى انشاء فنادق سياحية فى سيدى برانى على بعد٤٢٨كيلو مترا من الاسكندرية والسلوم على بعد ٥١٠ كيلو مترا .

ولست فى حاجة الى أن أقرر هنا أن تعبيد الطريق وانشاء خط سيارات مريحة وفنادق سياحية فى هـذه النقط الثمانى التاريخية سيكفل تدفق السياح على هذه المنطقة .

ففى تل عيسى — على بعد ١١٥ كيلو مترا من الاسكندرية — توجد المقبرة العسكرية التى تضم رفات الجنود الايطاليين الذين سقطوا فى تلك المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، وقد كتب على باب هذه المقبرة « هنا جثث سقطت ويستريح أكثر من ثلاثة آلاف من جنود ايطاليا — الصحراء لا ترد الاثنى عشر ألفا الآخرين » .

وفى سيدى عبد الرحمن على بعد ١٣١ كيلو مترا مقبرة تضم رفات الجنود الألمان الذين قتلوا فى هذه الحرب .

وفى العلمين مقبرة عسكرية ثالثة تضم رفات سبعة آلاف ومائة جندى من جنود الحلفاء فى نفس الحرب العالمية الأخيرة .

وفى مرسى مطروح مقبرة عسكرية رابعة لجنود اشتركوا فى هـذه الحرب .

وفى سفح جبل كابوتزو — قبل السلوم بخمسة كيلو مترات — الذى خلدت البلاغات العسكرية فى الحرب الأخيرة اسمه مقبرة خامسة تضم رفات الجنود الايطاليين والألمان الذين سقطوا فى تلك الأرض المصرية .

وفى السلوم مقبرة سادسة تضم رفات ألفين وستمائة جندى من جنود الحلفاء وقد حفرت هذه الكلمات — بالعربية والانجليزية — على لوحة وضعت فى فناء المقبرة « ان الأرض التى تقوم عليها هذه المقبرة هدية من الشعب المصرى لتكون مثوى دائما لأفراد القوات المتحالفة الذين قتلوا فى حرب ١٩٣٩ —١٩٤٥ ويحترمون هنا» وقد قدرت تكاليف هذه المقبرة بأربعين ألفا من الجنيهات وقدرت تكاليف صيانة مقابر الحلفاء من العلمين الى آخر حدود تونس سنويا بمائة ألف من الجنيهات .

وعلى كل لحد فى هذه المقابر العسكرية تقريبا اسم صاحب الرفات الذى يضمه اللحد . ولهذه العشرات من آلاف الجنود أسر موزعة على أقطار العالم يهم أفرادها ولا شك زيارة هذه المنطقة لاعتبارات عاطفية . كما أن هناك عددا كبيرا من الصحفيين ومؤلفى القصص والمؤرخين الذين

سيتوفرون على الكتابة عن معارك الصحراء الحربية يهمهم أيضا زيارة هذه المنطقة .

وقد سبق أن أبديت أن احياء هذه المنطقة سياحيا عامل فعال فى اطالة الفصل السياحى فى مصر لأن الاحتفال بذكرى موقعة العلمين يقع فى ٢٣ أكتوبر من كل عام وهو وقت لا يكون الفصل السياحى قد بدأ عندنا لأن المناطق السياحية التقليدية بالقاهرة والأقصر وأسوان تكون حارة الجو فى هذا الوقت من السنة ولكن شهر أكتوبر معتدل الجو على شاطىء البحر الأبيض المتوسط وانشاء المنطقة السياحية التى اقترحت انشاءها من رشيد الى السلوم سيبكر — ولا شك — بدء فصل السياحة وبذلك تطول مدة اقامة السائح .

(ب) اضفاء طابع ديمقراطى démocratisation **على صناعة السياحة فى مصر** ،وهذا ما عمدت اليه سويسرا فعلا عقب الحرب العالمية الأخيرة فالسياحة لم تعد هواية الأثرياء فقط بل أن متوسطى الدخل والمبتدئين فى الأعمال الحرة وطلبة الجامعات يسوحون الآن أقطار العالم المختلفة . وهذه الطبقة من السياح لا تتحمل مواردها المالية التكاليف الباهظة التى تتطلبها الاقامة فى فنادق القاهرة والأقصر وأسوان الكبرى . ويجب أن نسرع فى مصر الى انشاء فنادق سياحية وفنادق من الدرجة الثانية والثالثة على أن يحدد أجر الاقامة فيها بما فيه المأكل وجميع النفقات الاضافية بصفة ثابتة لا يفاجأ السائح باضافات مفاجئة عليه وبذلك يعرف مقدما ميزانية رحلته وهو النظام المعروف باسم prix à forfai وقد رأينا فى السويد انه بينما لا تزيد نسبة فنادق الدرجة الأولى عن خمسة فى المائة من مجموع عدد الفنادق فان الفنادق السياحية تصل الى خمسة وعشرين فى المائة وفنادق الدرجة الثانية الى سبعة وأربعين فى المائة بينما لا يجد السائح أمامه فى القاهرة والأقصر وأسوان الا فنادق من الطبقة المعروفة باسم « بالاس » أى الأعلى من فنادق الدرجة الأولى .

ومن العجيب أن القاهرة لا تعوزها الأراضى التى لا تكاد يكون لها

ثمن ومع ذلك فهى تصلح — أكثر من غيرها — لأقامة فنادق سياحية وفنادق درجة ثانيـة كالأراضى الرمليـة التى فى مبدأ طريق مصر — الاسكندرية الصحراوى والتى تطل على أهرام الجيزة . وكأراضى جبل المقطم التى تطل على قلعة صلاح الدين وأجمل جوامع القاهرة . فان هذه الأراضى قد لا تغرى المصريين العاديين على الاقامة فى فنادق تقام عليها ولكن الاطار السياحى المحيط بها هو الاطار المثالى للسائح .

(ج) الاكثار من الحوادث events السياحية قبيل موسم السياحـة التقليدى فى مصر وفى نهاية الموسـم . وقد سبق أن دعوت الى وجوب اقامة ذكرى سنوية للاحتفال بيوم ٣١ مارس ١٨٠٧ وهو ذكرى انتصار المصريين بقيادة على بك السلانكلى على الانجليز بقيادة الجنرال ويكوب Wacop فى رشيد وكانت تلك الهزيمة الساحقة التى قتل فيها الجنرال «ويكوب» سببا فى توقيع معاهدة ١٤ سـبتمبر ١٨٠٧ التى أبرمت فى دمنهور بين محمد على باشا والجنرال شربروك Scherbrook ، والتى اتفق فيها على جلاء البريطانيين واقترحت تمثيل مسرحية عن عهد محمد على تتضمن أغانى من ذلك العهد وتوزيع ترجمات انجليزية وفرنسية لتلك الأغانى وذكرت أنه توجد فعلا ترجمة انجليزية دقيقة لمجموعة كبيرة من أغانى عهد محمد على مصحوبة بالنوتة الموسيقية الخاصة بها يضمها كتاب :

The manners and customs of the modern Egyptians

للمستشرق الانجليزى ادوارد وليام لين فى الباب الذى أفرده عن الموسيقى فى ذلك العهد وقد تعمد المؤلف أن يضع الى جانب الترجمة الانجليزية الشعرية لكل أغنية نص أصلها العربى باللغة العاميـة مكتوبا بحروف لاتينية . ولقد طالبت بأن يتضمن الاحتفال بتلك الذكرى استعراض كتيبة من الجيش الموجودة بالمنطقة الشمالية بملابس عهد محمـد على كما اقترحت تحديد يوم فى موسـم السياحة للاحتفال بذكرى انتصار المصريين فى عهد المماليك البحرية على الفرنسيين بقيادة لويس التاسع عام ١٢٤٩ وذلك بتمثيل مسرحية بالانجليزية عن عهد « شجرة الدر »

— مثلا — لما يزخر به ذلك العهد من الحوادث القصصية المثيرة . كذلك اقترحت الاحتفال بذكرى انتصـــار المصريين فى نفس العهد على ملك قبرص عام ١٣٦٥ عند محاولته غزو الاسكندرية للمرة الثانية وأشرت الى امتياز عهد دولة المماليك البحرية بطابع شرقى خاص أثبتت التجارب أنه يستهوى دائما السياح الأجانب ففيه بنيت قبة الخلفاء العباسيين فى منتصف القرن الثالث عشر وجامع الظاهر بيبرس (١٢٦٦ — ١٢٦٩) وجامع قلاوون (١٢٩٦ — ١٣٠٣) وجامع السلطان حسن (١٣٥٦ — ١٣٦٣) وغـــيرها من الآثار العربيـــة التى تتسم جميعها بطابع معمارى جذاب ولأن ذلك العهد من تاريخ مصر فى القرون الوسطى قد امتـــاز بنشاط خاص ففيه بنى لمصر أسطول كبير وأصلحت منارتا الاسكندرية ورشيد فى عهد الظاهر بيبرس . وهذه الآثار العربية التى تبدو فى نظر المصريين آثارا حديثة نسبيا اذا قيست بالآثار الفرعونيـــة التى يعود بعضها الى خمسة آلاف أو أربعة آلاف سنة قبل الميلاد تعد معالم سياحية من الطراز الأول لأنها بنيت فى عهد لم تكن جميع الدول الأوروبية فيه قد خطت خطاها الأولى نحو الحضارة .

ثالثا — التحرر من مركب النقص : وعد السياحة صناعة لا تتأثر الا بالقواعد العملية التى استقرت فى الدول التى عرفت كيف تستغلها الى أقصى حد لمصلحة الاقتصاد القومى . فمن المسلم به أن تاريخ كل دولة تصنعه الهزائم كما تصنعه الانتصارات وقد درجـــوا فى السويد والدانمرك وغيرهما على عرض المعالم السياحية التى تثبت الهزائم الحربية دون أدنى وجل من هذا العرض . وفى مصر معالم سياحية من هذا الطراز. فأبو قير مثلا شهدت ثلاث معارك تاريخية كبرى من عام ١٧٩٨ الى عام ١٨٠١ الأولى يوم أول أغسطس ١٧٩٨ بين الأميرال «نيلسون» الانجليزى وفيها حطم الأســطول الفرنسى وقتل الأميرال « برويس » نفسه على بارجته « أوريان » التى انفجرت . والثانية يوم ٢٥ يوليو ١٧٩٩ التى تغلب فيها نابليون على الجيش التركى والتى احتضن الجنرال « كليبر » بعدها « نابليون » وهو يصيح :

Général, vous êtes grand comme le monde

وفى متحف اللوفر لوحة للفنان الفرنسى الخالد « جرو » عن هـذه المعركة كان قد اشتراها الامبراطور لويس فيليب . أما المعركة الثالثة فقد وقعت يوم ٨مارس١٨٠١ التى تغلب فيها الجنرال «ابركومبى» الانجليزى على الجنرال « فريان » الفرنسى وأجلاه عن أبى قير .

وفى أبى قير «طابية البرج» التى أنشئت فى عهد دولة المماليك البحرية على الشاطىء . وتقع الى شرق الطابية جزيرة صغيرة كان الأميرال برويس قد وضع مدافعه فيها قبيل معركة أبى قير الأولى ثم أسميت بعد انتصار نلسون جزيرة « نلسون » ولا تزال محتفظة بهذا الاسم !

ولكن كل هذه الثروة السياحية الضخمة لم تستغلها مصر أى استغلال ولعل أدنى مراتب هذا الاستغلال هو :

١ — التعاون مع مجلس بلدى أبىقير لبناء كازينو صغير فى الجزيرة وانشاء خط نقل بحرى منتظم بين الشاطىء والجزيرة .

٢ — استغلال طابية البرج استغلالا سياحيا بنقـل بعض القطع الأثرية الفائضة عن الحاجة فى دار الآثار العربية من عهد دولة المماليك البحرية الى متحف صغير يقام بجانب الطابية .

وهذا الاستغلال السياحى نفسه يجب أن يتم فى منطقة العجمى التى شهدت يوم أول يوليو ١٧٩٨ عندما نزل الفرنسيون بقيادة بونابرت والثانى يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ عندما أسكتت نيران السـفينة كوندور بقيادة الأميرال «سيمور» قلعة العجمى البحرية فى جزيرة العجمى.فموقع جزيرة العجمى كموقع جزيرة نيلسون بأبى قير والمنطقتان تمتازان باطار تاريخى مثير . وقد ثبت أن محمد كريم حاكم الاسكندرية قاوم الفرنسيين عند غزوهم لها فى قلعة «قايتباى» كما ثبت أن قلعة العجمى قد شهدت استبسال المصريين فى الدفاع عن وطنهم ضد الغزو الانجليزى . فاذا كان تاريخ مصر قد شهد تينك الهزيمتين فانه شـهد قبلهما وبعدهما مئات الانتصارات. والتاريخ تصنعه الهزيمة ويصنعه النصر كما سبق أن ذكرت

ولكن السياحة كصناعة يجب أن يتحرر المشرفون على شئونها من مركب النقص وهم يعدون أدواتها وينسقون معالمها .

رابعا ـ الاهتمام بالسياحة الدينية : وقد سبق أن أشرت فى هـذا البحث الى اهتمام ايطاليا التقليدى بهذا النوع من السياحة . وما تدره على اقتصادها القومى من خيرات .

وفى مصر مجموعة من أدوات السياحة الدينية ، اسلامية ومسيحية ، مما يغرى عددا كبيرا من السياح على زيارتها لو أحسنت الدعاية لها فى أوساط معينة يكثر فيها هذا الطراز من السـياح . فالمسلمون الذين يعتنقون المذاهب الأربعة المختلفة . والمسلمون الشيعة . والدروز الذين ينزلون الحاكم بأمر الله من سـلاطين الدولة الفاطمية منزلة خاصـة . يستطيعون جميعا أن يجدوا فى الآثار الاسلامية فى مدينة القاهرة وفى غيرها غايتهم المنشودة . فجامع عمرو بن العاص الذى شيد فى عام ٤٦٢ ميلادية أى عقب الفتح الاسلامى يعد الى جانب قيمته الدينية أثرا تاريخيا أعرق من جميع ماتتضمنه نشرات وكالات السياحة عن معظم «كاتدرائيات» ايطاليا لأنه أقدم منها بنحو ثمانية قرون . فكنيسة القديس بطرس — وهى أهم كنائس مدينة الفاتيكان التى عهد البابا جول الثانى ببنائها الى المهندس المعمارى « برامانات » Bramante لم يوضـع حجرها الأساسى الا فى ١٨ ابريل ١٥٠٦ وجميع لوحات « رافائيلو » Raffaello وليوناردو Leonardo وكارافاجيو Caravaggo وتيزيانو Tiziano بنتوريكيو Penturichio وبوتشيلى Botticelli وميكلانجلو Michelangelo وغـيرهم فى كنائس الفاتيكان وغـيرها من كنائس روما — على روعة جمالها — لا تعود الى أكثر من القرن الخامس عشر .

وجامع ابن طولون الذى بنى بين عامى ٨٧٦ و ٨٧٩ والجامع الأزهر الذى بنى بين عامى ٩٧٠ و ٩٧٢ والجامع الحاكمى الذى بنى بين عامى ٩٩٠ و ١٠١٢ وجامع الجيوشى الذى بنى عام ١١٢٥ فوق جبل المقطم وقبة الامام الشافعى التى بنيت عام ١٢١١ وقبة الخلفاء العباسيين التى

بنيت فى منتصف القرن الثالث عشر . كل هذه الآثار يمكن أن تكون أدوات لسياحة دينية اسلامية .

وكنيسة العذراء فى بين السورين التى أعيد بناؤها فى القرن الحادى عشر وكنيسة مار جرجس فى الغورية التى جددت فى القرن الثانى عشر وكنيسة مار مينا فى فم الخليج وكنيسة أبى سيفين التى جددت فى القرن العاشر وكنيسة آنبا شنودة التى جددت فى القرن الثامن وهما فى مصر القديمة وكنيسة المعلقة التى جددت فى القرن العاشر بأعلى أحد أبراج الحصن الرومانى المعروف بقصر الشمع وغيرها من عشرات الكنائس التى تضم مجموعة من أجمل الأحجبة المطعمة بالعاج والمصنوعة من خشب الأبنوس والمنابر الرخامية المزينة بالفسيفاء والايقونات القديمة . كل هذه الآثار يمكن أن تكون أدوات لسياحة دينية مسيحية .

خامسا ـ خلق موسم للسياح ذوى الايراد المحدود باجور مخفضة فى الفنادق وشركات النقل : وهذا الموسم السياحى الصيفى لا يمكن البدء فى الدعاية له الا بعد تنفيذ ما أشرت اليه فى هذا البرنامج السياحى وهو انشاء منطقة سياحية جديدة بين رشيد ومرسى مطروح وذلك بتمهيد الطريق الساحلى وانشاء استراحات وفنادق سياحية من الدرجة الثانية فى الحمام والعلمين وتل العيسى وسيدى عبد الرحمن والضبعة ومرسى مطروح . فهذه الفنادق التى يستفاد منها فى الموسم الرئيسى بالنسبة للسياح الأجانب الذين يستطيعون دفع الأجور المرتفعة يمكن الاستفادة منها فى الموسم الصيفى لتحقيق غرضين : أولهما اغراء ذوى الدخل المحدود من السياح على قضاء الصيف فى مصر ، وثانيهما اغراء عدد كبير من المصريين على عدم مغادرة البلاد فى فصل الصيف .

وهنا يجب تطبيق القاعدة السياحية الرئيسية . وهى الاكثار من « الحوادث » events التى تجتذب السياح فى هذا الفصل . كما ذكرت فى هذا البرنامج السياحى . واننى أسوق على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الاحتفال بفتح الجامع الأزهر للصلاة فى شهر يونيو عام ٩٧٢

ووصول جوهر القائد الى القاهرة فى ٦ يوليو عام ٩٦٩ . هذه الحوادث التاريخية تصبح فى نفس الوقت حوادث سياحية اذا نظمت لها احتفالات يضفى عليها طابع شرقى جذاب ويحيط بها اطار موسيقى ومسرحى . ويعلن عنها فى الخارج اعلانا ضخما .

وأعود فأكرر أن تنفيذ هذا الشطر من البرنامج متوقف على الاكثار من أنشاء الفنادق السياحية وفنادق الدرجة الثانية التى يمكن أن تحتمل الأجور المنخفضة الثابتة التى لا يتسنى بدونها خلق هذا الموسم السياحى فى الصيف .

اذا نفذ هذا البرنامج — لظروف مصر السياحية المواتية وطبقا للدراسة المقارنة التى قدمناها — فانه كفيل بأن يصل بمجموع مايقضيه السياح فى مصر فى العام الى مليونى يوم بمتوسط ستة جنيهات فى اليوم لكل منهم أى الى اثنتى عشر مليونا من الجنيهات فى العام خلال خمس سنوات تالية . والى أكثر من ضعف هذا الدخل فى السنوات الخمس التالية أى الى ثلاثين مليونا من الجنيهات .

ولم يكن معقولا أن تعتمد مصر على السياحة كمورد من موارد الدخل القومى الرئيسية ومجموع رؤوس الأموال المستغلة فى الفنادق والسياحة لا تتجاوز ٢٫٥٢٠٫٣٢٥ جنيها فى احصاء ١٩٤٥ وكانت ٢٫٤٨٢٫٩٢٥ جنيها فى احصاء عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وكانت ٢٫٤٦٤٫٦٢٥ جنيها فى احصاء ١٩٤٢ .

أى أن هذا الرقم المتواضع ظل جامدا لا ينمو ولا يتحرك وركب صناعة السياحة يتقدم فى غير مصر بخطى واسعة .

* * *

تنفيذ البرنامج الذى يضمه هذا الكتاب تنفيذا سليما يكفل — فى حدود الامكانيات الانتاجية والاسس الاحصائية التى تقدمت

أولا — فى خلال خمس سنوات تالية لبدء تنفيذ البرنامج :

ا — زيادة الدخل القومى من الزراعة والانتاج الحيوانى نحو مائة مليون جنيه

ب — زيادة الدخل القومى من الانتاج الصناعى نحو ثمانين مليون جنيه

ج — زيادة الدخل من السياحة نحو عشرة ملايين جنيه وبذلك يزيد الدخل القومى فى فترة السنوات الخمس الأولى نحو مائتى مليونا من الجنيهات تقريبا .

أى أن مجموع الدخل القومى العام يصل الى ألف مليون من الجنيهات تقريبا بدلا من ثمانمائة مليون من الجنيهات .

هذا عدا الزيادة الطبيعية فى الدخل التى تتبع زيادة عدد السكان وزيادة الدخل من باقى الموارد ولا يمكن أن تقدر بأقل من مائة مليون جنيه .

ثانيا — فى خلال خمس سنوات تالية لنهاية السنوات الخمس الأولى التالية لبدء تنفيذ البرنامج .

ا — زيادة الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى نحو ثمانين مليونا من الجنيهات .

ب — زيادة الدخل من الانتاج الصناعى نحو مائة مليون جنيه .

ج — زيادة الدخل من السياحة نحو عشرين مليونا من الجنيهات .
وبذلك يزيد الدخل القومى العام فى فترة السنوات الخمس التالية للسنوات الخمس الأولى نحو مائتى مليون جنيه .

أى أن مجموع الدخل القومى يصل الى ألف ومائتى مليون من الجنيهات بدلا من ثمانمائة مليون جنيه وهو التقدير التقريبى للدخل العام عن عام ١٩٥٠ .

هذا عدا الزيادة الطبيعية فى الدخل التى تتبع زيادة عدد السكان وزيادة الدخل من باقى الموارد ولا يمكن أن تقدر بأقل من مائة وخمسين مليون جنيه فى خلال السنوات الخمس التالية للخمس الأولى فاذا قدرنا أن عدد السكان سيصل الى خمسة وعشرين مليونا فى عام ١٩٦٠ فان متوسط دخل المواطن المصرى سيرتفع من أربعين جنيها فى العام طبقا لتقدير عام ١٩٥٠ الى نحو ستين جنيها فى العام طبقا لما ينتظر عام ١٩٦٠ .

للمؤلف

٣٠ ــ تقرير عن بعض الوسائل العملية لمكافحة الفقر
والجهل والمرض . . . . سنة ١٩٤٦
٣١ ــ وحدة مصر والسودان فى فقه القانون الدولى العام سنة ١٩٤٦
٣٢ ــ آبار فى الصحراء . . . . سنة ١٩٤٨
٣٣ ــ حرب مئة العام فى فلسطين . . . . . . سنة ١٩٤٨
٣٤ ــ الدعاية لمصر ووسائل تنظيمها . . . . . سنة ١٩٤٨
٣٥ ــ الدعاية للدول العربية ووسائل تنظيمها . . . سنة ١٩٤٨
٣٦ ــ بين حطام ألمانيا . . . . سنة ١٩٤٩
٣٧ ــ قارىء بين عشرة كتب . . . . سنة ١٩٤٩
٣٨ ــ مصر فى السودان . . . . سنة ١٩٥١
٣٩ ــ الهاربون من الماضى . . . . سنة ١٩٥١
٤٠ ــ تحرير وادى النيل . . . . سنة ١٩٥١
٤١ ــ مصر خارج مصر . . . . سنة ١٩٥٢
٤٢ ــ دراسات سياحية . . . . سنة ١٩٥٢

مسرحيات

« حسن » ترجمة عن Elroy J. Elecker شركة ترقية التمثيل العربى

« الوحوش » مثلت على مسرح رمسيس سنة ١٩٢٦ .

« فاطمة » مثلت على مسرح حديقة الازبكية سنة ١٩٣٠ .

« سافو » مثلت على مسرح الأوبرا الملكية سنة ١٩٣٥ ــ ترجمة عن :
Alphonse Daudet

« المنتقم » مثلت على مسرح برنتانيا سنة ١٩٣٦ مقتبسة عن Emile Fabre

« الأفاعى » مقتبسة عن Emile Fabre الفرقة القومية المصرية

« حياة الظلام » عرضت سينميا سنة ١٩٤٠ ــ شركة مصر للتمثيل والسينما